وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الشريف مساعدية
سوق أهراس

Université Mohamed Chérif Messadia
Souk Ahras
Mohamed Chérif MessadiaUniversity
Souk-Ahras

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير

السنة الجامعية: **2022/2021**

مذكرة

ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تأثير جائحة كورونا على بيئة الأعمال في الجزائر

الشعبة

علوم التسيير

التخصص

إدارة أعمال

من إعداد

شرايطية هيفاء و حزايمية أحلام

لجنة المناقشة

الرئيس: بوعشة فوزية	الرتبة العلمية :	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد الشريف مساعدية
المشرف: عمامرة كريم	الرتبة العلمية :	أستاذ محاضر – ب –	جامعة محمد الشريف مساعدية
الممتحن : سعايدية محمد علي	الرتبة العلمية :	أستاذ مساعد – أ –	جامعة محمد الشريف مساعدية

السنة الجامعية : **2022/2021**

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير:

الشكر و الحمد لله رب العالمين خلق اللوح و القلم و خلق الخلق
من عدم و عزمنا لكل ما فينا من صبر لنكمل هذا العمل
قال رسول الله (ص) : " من سلك طريقا يبتغي فيه علما سهل الله
له طريقا الى الجنة "
عطائك هو عنوان إبداعك يا أستاذ " عمامرة كريم "
و منه نتقدم لك نحن الطالبتين : " شرايطية هيفاء" ،
" حزايمية أحلام " بكلمة شكر التي لن تكفي على روحك المرحة
و جهودك الجبارة.
كل الشكر و التقدير لكل الأساتذة و الدكاترة الكرام على
كل ما منحتموه لنا، منكم تعلمنا أن للنجاح قيمة ومعنى
ومنكم تعلمنا كيف يكون التفاني و الإخلاص في العمل
أساتذتنا أعضاء لجنة المناقشة لكم منا كل الثناء
و التقدير بعدد تطورات المطر و ألوان الزهر
وشذى العطر على جهودكم الثمينة و قبولكم
الإشراف على مناقشة هذا العمل.

إهداء

دموع الفرحة هي تعبير ....

طوينا الصعب و اوقاته ....

تخطينا عثراته ....

قضيناها لياليا ما بين الجد و التفكير ....

حتى هذه الورود تراقصت ....

و الكون يعبق بانشراح كل الاحبة عاتقة جهدي و حبي للكفاح ....

شكرا لربي العالمين معيني النجاح ....

بالعزم و الصبر اصبحت من اهل الفلاح ....

اهدي تخرجي الى والدي ادمهما الله لي ، الى امي غاليتي و قرة عيني و حياتي جوهرتي و مصدر طاقتي ، الى ابي بسمة حياتي و سر وجودي الذي سار معي في كل درب و كل طريق لأصعد به الى طريق النجاح ،الى اختي حبيبتي وسيلة يا الطف من الورد اختي و صديقتي و نور قلبي ، الى اخوتي سندي و عزوتي ،الى من جرع الكاس فارغا ليسقيني قطرة حب الى زوجي سندي ، الى اهلي جميعا و كل من ساهم و ساند طوال مسيرتي الدراسية الى احبتي

أحلام

الإهداء

هذه حروف الامل قد اشرقت لتوقظ معلنة نهاية البداية،

فالبسمة و المحبة تتعالى لتوقظ اجمل احلامي و تنظر تلألؤ نجمي في سماء حياتي ، تعالي لتسمعي اجراس كلماتي و انا ارتقي عتبات التخرج مرتدية اجمل حلة في اجمل اوقاتي

الحمد و الشكر لله بداية اهدي تخرجي و ثمرة تعبي الى والدي العزيز يا مصدر فخري و اعتزازي الذي علمني كيف امسك بالقلم و كيف اخطو الكلمات بلا ندم الى النور الذي انار دربي و بذل جهد السنين من اجل ان اعتلي سلالم النجاح ادامك الله لنا ،

الى نبع الحنان و بلسم الشفاه الى القلب الناصع بالبياض امي الغالية ، الى رياحين حياتي و حزام ظهري اخي و اخواتي ، الى تفاصيل حياتي التي تسكن روحي ، الى اسرتي كلا باسمه و صفته و مكانته الى جميع صديقاتي الى كل من ساهم في وصولي طوال مسيرتي الدراسية

هيفاء

الملخص

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع تأثير بيئة الأعمال على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر قبل و أثناء جائحة كورونا (كوفيد 19) في الفترة الممتدة بين (2017-2019) بالاعتماد على أهم المؤشرات الدولية المتمثلة في: مؤشر التنافسية، مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر سهولة الأعمال، وقد اعتمدنا على التقارير التالية، صندوق النقد العربي، البنك الدولي الجزائري، الديوان الوطني للإحصاء، قياس أنشطة ممارسة الأعمال.

ومن خلالها توصلنا الى النتائج التالية:

مواكبة التطورات التي تحصل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أثناء ازمة كورونا ، وتفيد قطاع الأعمال في الجزائر، تعاني بيئة الاعمال في الجزائر من خلال مؤشرات دولية في الفترة الممتدة (2017-2021) خاصة خلال ازمة كورونا (2019-2021) من عدة أزمات جعلتها غير مشجعة للمؤسسات الاقتصادية وفي حالة استقرار.

إن جائحة كورونا أسفرت عن أثار سلبية تسببت في توقف و تراجع معظم الانشطة الاقتصادية، خاصة قطاع الطاقة الذي تراجعت مداخيله إلى النصف باعتباره المورد الرئيسي للجزائر، كما تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.2%؛ وارتفاع معدلات البطالة و ارتفاع عجز الميزانية ، وأثرت جائحة كورونا تأثيرا سلبا على فئات المجتمع كافة ؛ و الطبقة الهشة خاصة ؛مع التوقف المفاجئ للحركة الاقتصادية وانتشار البطالة.

بالرغم من أن معظم تداعيات (كوفيد 19) كانت سلبية على بيئة الأعمال الجزائرية، إلا أن مكافحة الفيروس و محاصرته و منع انتشاره هو أهم بكثير من التداعيات الاقتصادية و الاجتماعية المحتملة ، فالحفاظ على الإنسان كونه رأس المال الاجتماعي هو الأساس، كما كان تأثير جائحة كورونا شديد بشكل خاص على الجزائر بسبب عدم كفاية البنية التحتية، إلى جانب الإفراط في الاعتماد على قطاع المحروقات، وعلى الرغم من أن معظم التداعيات الاقتصادية السلبية كانت بسبب الإجراءات والتدابير الاحترازية إلا أن مكافحة فيروس كوفيد 19 ومنع انتشاره هو أهم بكثير من التداعيات الاقتصادية المحتملة ، فالحفاظ على الإنسان كونه رأس مال الاجتماعي هو الأساس.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الاقتصادية ، بيئة الاعمال ، مؤشر التنافسية ، مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر سهولة الاعمال .

الملخص

Abstract

This study aims to learn about the impact of the business environment on Algeria's economic institutions before and during the COVID-19 pandemic between 2017 and 2019 by drawing on the most important international indicators: the competitiveness index, the economic freedom index, the ease of doing business index.

Through it, we have reached the following conclusions:

To keep abreast of developments in Algeria's economic institutions during the coronavirus crisis, and benefit the business sector in Algeria, the business environment in Algeria is suffering through international indicators in the period 2017-2021, especially during the coronavirus crisis (2019-2021), from several crises that made it unsupportive for economic institutions and in a stable state.

The coronavirus pandemic has led to a halt in most economic activities, especially the energy sector, whose incomes have halved as Algeria's main resource and the growth of GDP to 5.2%. high unemployment rates and high budget deficits, and the coronavirus pandemic has had a negative impact on all segments of society; And the fragile layer especially; Sudden cessation of economic movement and widespread unemployment.

Although most of the repercussions of Covid-19 have been negative for Algeria's business environment However, combating, trapping and preventing the spread of HIV is much more important than potential economic and social repercussions. Preserving human beings as social capital is the foundation, and the impact of the coronavirus pandemic on Algeria has been particularly severe because of inadequate infrastructure. Although most of the negative economic repercussions were due to precautionary measures and measures, combating the COVID-19 virus and preventing its spread are much more important than potential economic repercussions.

Keywords: Economic Institutions, Business Environment, Competitiveness Index, Economic Freedom Index, Ease of Business Index.

مقدمة

المقدمة:

تنشط المؤسسات الاقتصادية في بيئة ديناميكية غير مستقرة ومعقدة يسودها حالات عدم اليقين والمخاطرة، كما تشير الى مجمل الظروف والأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، فمنظمات الأعمال باعتبارها نظاما مفتوحا تتأثر بكل ما يحدث ببيئة الأعمال من تغيرات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية سياسية، وتغيرات تتعلق بالبيئة التنافسية التي تعمل فيها هذه المنظمات، وبالتالي تؤثر وتتأثر بالمنظمة بشكل مباشر او غير مباشر، وفي ظل هذا التعقيد تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية من خلال التكيف المستمر مع المستجدات الطارئة، وذلك باختيار الاستراتيجية المناسبة لكل موقف والاستغلال الأمثل للمعلومات والموارد المتاحة (الموارد المادية، المالية، البشرية).

اذ نجد معوقات تؤثر في عملية اتخاذ القرار، قد يكون بعضها سبب تحول دون الوصول الى القرارات صائبة منها عدم تحديد المشكلة و تحليلها و نقص في جمع المعلومات وعدم ايجاد الحلول و البدائل المناسبة التي تؤدي الى ضعف التنفيذ والمتابعة .

فقد أثرت جائحة كورونا (كوفيد 19)، التي ظهرت في مدينة يوهان الصينية في أواخر 2019 على الاقتصاد العالمي والحياة البشرية بصفة عامة ،حيث كان تأثيرها متعددا على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي السياسي...، وسببت في ارتفاع نسب البطالة و انكماش الاقتصاد الجزائري، هذا وقد أدت في انخفاض إيرادات الدولة و تراجع على منشئات الاعمال و الوظائف ،حيث واجهت الجزائر مصاعب كبيرة لمواصلة انشطتها بسبب جائحة كورونا . ووضعت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات والتدابير لمواجهة هذه الجائحة بصفة عامة ولإنعاش القطاع الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة خاصة.

1 – الإشكالية:

مما سبق نطرح الاشكالية الرئيسة التالية :

ما مدى تأثير جائحة كورونا على بيئة اعمال المؤسسات الاقتصادية في الجزائر؟

و يندرج هذا التساؤل الرئيسي الى مجموعة من الاسئلة الفرعية التالية :

- ما هو واقع بيئة الاعمال في الجزائر ؟
- ماهي التحديات التي مرت بها بيئة الاعمال ؟
- ما المقصود بالمؤسسات الاقتصادية ؟
- ماهي اهم المؤسسة الاقتصادية ؟

– فيما تتمثل المؤشرات الاقتصادية والادارية لبيئة الأعمال في الجزائر ؟

– ماهي التدابير و الاجراءات التي اتخذتها الجزائر لمواجهة فيروس كورونا ؟

2 – الفرضيات:

للإجابة عن الاشكالية نقترح الفرضيات التالية:

– **الفرضية الأولى** : كيف تأثرت المؤسسات الاقتصادية بالتغيرات التي طرأت على بيئة الاعمال الاقتصادية و الادارية خلال جائحة كورونا ، حيث عرفت نموا بطيئا

– **الفرضية الثانية:** كيف تأثرت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالتغيرات التي طرأت على بيئة الاعمال التكنولوجيا، السياسية، القانونية ، الاجتماعية خلال جائحة كورونا .

– **الفرضية الثالثة:** كيف ساهمت الإجراءات والتدابير التي وضعتها الحكومة الجزائرية اثناء جائحة كورونا في انتعاش المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومساعدتها على البقاء والاستمرارية.

3– أسباب اختيار الموضوع

من بين الأسباب التي دفعت إلى اختيار الموضوع نذكر:

– **أسباب ذاتية** : أن موضوع الدراسة يندرج ضمن تخصصنا وميولنا الاكاديمي والشخصي التي تهتم بدراسة مواضيع تحتاج للوصف و التحليل على المستوى الكلي ،الى جانب ايمانا بان هذا الموضوع والتعمق فيه يلائم الى حد ما التخصص الذي ننتمي اليه .

– **أسباب موضوعية:** الاهتمام المتزايد الذي حضي به من طرف الكثير من الاقتصاديين و حكومات مختلف دول العالم.

– الرغبة في الاطلاع اكثر على هذا الموضوع ، و ازالة الكثير من الغموض في هذا الموضوع كخطوة للتخصص فيه مستقبلا .

– لمعرفة التحولات التي مرى بها الاقتصاد الجزائري خصيصا السنوات (2019-2021).

– الأهمية الكبيرة للموضوع، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية، التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال ازمة كورونا (كوفيد19).

4– أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي :

– الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية و من ثم ضرورة البحث في المعيقات التي تقلل من هذا الدور .

- الأهمية العلمية لهذا الموضوع من خلال توضيح حقيقة بيئة الأعمال الجزائرية.
- معرف وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المتزامنة مع كوفيد 19 .
- معرفة تأثير بيئة الأعمال على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر قبل وأثناء كوفيد 19 .
- معرفة أهم المؤشرات الدولية و ما توصلت اليه الجزائر و ما أصبحت عليه في فترة الكوفيد.

5- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- الخروج بنتائج و توصيات تفيد قطاع الأعمال في الجزائر.
- تقديم علمي للباحثين و الطلبة يعرض تفاصيل بيئة الأعمال و يلم بالجوانب النظرية المتعلقة بيها.
- مواكبة التطورات التي تحصل في المؤسسات الاقتصادية في أزمة كوفيد.
-الاطلاع على مؤشرات سهولة نشاط الاعمال حسب البنك الدولي .

6 – حدود الدراسة:

– حدود الزمانية : شملت الدراسة الفترة الزمنية (2017-2021)، أي قبل وأثناء جائحة كورونا .

7 – الأدوات المستخدمة:

بالنظر الى طبيعة الموضوع محل الدراسة و حتى نتمكن من اختيار الفرضيات و الاجابة على الاشكالية المطروحة اعتمدنا على الادوات و المصادر التالية:

– في الجانب النظري: تم استعمال المسح المكتبي، من اجل الوقوف على ما تناولته المراجع و المصادر العربية و الأجنبية بخصوص موضوع الدراسة، كذلك المقالات و المجالات العلمية و مذكرات التخرج، و استعملنا أيضا المسح الالكتروني (المعلوماتي) عن طريق شبكة الانترنيت.

– في الجانب التطبيقي : اعتمدنا على تحليل المعطيات والمعلومات باستخدام المؤشرات و الجداول والبيانات الصادرة عن صندوق النقد العربي و البنك الدولي ،ممارسة الاعمال .

8 – المنهج المستخدم:

اعتمادنا على المنهج الوصفي التحليلي في الجزء النظري و التطبيقي .

9- الدراسات السابقة

سيتم في هذا البحث الاسترشاد بعدد من الدارسات السابقة ذات صلة بموضوع الدراسة او احد جوانبه ، وأهم هذه الدراسات نذكر :

– **الدراسة الأولى** : دراسة "بخته فرحات" بعنوان "**بيئة الأعمال أثرها على التنافسية الدولية _ دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**" مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستر في شهادة علوم التسيير، 2010/2009. تناول هذا البحث دور الدولة الجزائرية في توفير بيئة الأعمال معززة للتنافسية على المستوى العالمي، حيث تم التعرض فيه لأهم الإصلاحات التي طبقتها و تحليل بيئة أعمال الجزائر بعد تلك الإصلاحات

وانعكاسها على تنافسية الاقتصاد من خلال الجهات الدولية التي تصدر مؤشرات تقيم بيها بيئة أعمال الدول التي يشملها المؤشر و كذا قدراتها التنافسية بأكثر مصداقية و موضوعية، حيث تم التوصل إلى أن بيئة أعمال الجزائر مازالت غير ملائمة و غير جاذبة للاستثمار مقارنة بمنافسيها من دول العالم و حتى بعض الدول العربية ، مما انعكس على ضعف تنافسية الاقتصاد.

– **الدراسة الثانية:** دراسة "مقدم وهيبة" بعنوان " **تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية**" دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير 2014/2013 ، هدفت هذه الرسالة الى دراسة واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في عينة من المؤسسات الاقتصادية الواقعة في بعض ولايات الغرب الجزائري ، حيث تعرضت الدراسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، مع التطرق لمفاهيم نظرية حول بيئة الاعمال مع ذكر مكوناتها، و ركزت الدراسة على اهم التحديات الراهنة في بيئة اعمال المنظمات، وأهم خصائصها فعند التعرف على خصائص البيئة بوضوح يمكن للمنظمة وضع الاستراتيجية التي تتناسب مع رسالة المنظمة و اهدافها.

– **الدراسة الثالثة:** دراسة عطا الله لحسن بعنوان " **تقييم بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة متكونة من 25 مؤسسة (72 % منها يتبع شركات ذات المسؤولية المحدودة SARL أما 28 % شركات ذات أسهم SPA)، هدفت هذه الدراسة تقييم أهم عناصر بيئة الأعمال في الجزائر مثل النظام المالي والإدارة العمومية وإجراءات التجارة الخارجية والبنية التحتية، حيث تعرضت الدراسة إلى مفهوم بيئة الأعمال وواقعها في الجزائر، وتقييم المنتدى الاقتصادي العالمي لبيئة الأعمال في الجزائر ، وتبين من خلال هذه الدراسة أن هناك اتجاهان في تقييم المؤسسات لبيئة الأعمال في الجزائر ، حيث أن الاتجاه الاول له نظرة سلبية بدرجة كبيرة تجاه بعض مؤشرات بيئة الأعمال ، أما الاتجاه الثاني فكان له تقييم متوازن اتجاه المؤشرات الأخرى لبيئة الأعمال في الجزائر.

تختلف هذه الدراسات عن دراستنا الحالية ، كونها لم تكن في نفس الفترة التي ظهرت فيها جائحة كورونا (كوفيد19) و لم تواجه نفس الازمات و الصعوبات التي واجهها العالم خلال هذه الفترة ، في حين انها تتشابه

مع هذه الدراسة في العديد من النتائج ،منها ان الجزائر مازالت غير ملائمة و غير جاذبة للاستثمار مقارنة بمنافسيها من دول العالم ، كما انها تطرقت لذكر اهم التحديات الراهنة في بيئة اعمال المنظمات ،و قامت بتحليل عدة مؤشرات بيئة الاعمال (حرية الاقتصاد، سهولة الاعمال ، تنافسية العالمية ، التنمية البشرية).

9- تقسيمات الدراسة:

للإجابة على الاشكالية ودراسة ثقة الفرضيات قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى قسمين، حيث كان القسم الأول نظري احتوى على فصلين :

- **الفصل الأول**: بيئة الاعمال من خلال الاحاطة بمفهوم و خصائص و عناصر و مكونات و تحديات
- **الفصل الثاني** : يحتوي على مؤسسات اقتصادية من خلال الاحاطة بمفهوم ة خصائص و أهداف وتصنيفات ومهام و موارد وسياسات ووظائف.
- **أما فما يخص القسم الثاني** : فقد احتوى دراسة واقع بيئة الاعمال في الجزائر وتأثيره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال الاحاطة ب : تقييم البيئتين الاقتصادية والإدارية، تقييم البيئتين الاجتماعية والتكنولوجية، البيئتين السياسية والقانونية، و في الأخير توصلنا إلى مجموعة من الاقتراحات ونتائج .

10- صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا نقص الاحصائيات والمعطيات الحديثة نظرا لعدم توفر التقارير السنوية العلمية الصادرة عن البنك الدولي الجزائري صندوق النقد العربي- الديوان الوطني للإحصاء .

الفصل الأول:

مفاهيم وأدبيات بيئة الأعمال

للبيئة تأثير كبير لما تحتويه من متغيرات متعددة على منظمات الأعمال وعلى مجمل القرارات التي يمكن أن تتخذها، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر مما ألزم المنظمات أن تأخذ التأثير البيئي للأعمال بعين الاعتبار في مجال التخطيط لأعمالها المستقبلية، لأثره في تحقيق أهدافها، فقد تعاظم دور النشاط الاقتصادي في عالم اليوم وتسارعت وتيرة المتغيرات فيه بشكل استدعى من منظمات الأعمال مواكبة ما يحصل في البيئة المحيطة بها، وتختلف طبيعة هذه المتغيرات فمنها الاقتصادية والسياسية، التكنولوجية والاجتماعية، وكلما استجابة المنظمة لما يحدث في بيئتها كلما ضمنت استمرارها في السوق، وسنتناول في هذا الفصل المفاهيم المرتبطة بمجال الأعمال حيث يتضمن مبحثين:

- **المبحث الأول**: ماهية بيئة الأعمال.
- **المبحث الثاني**: أساسيات حول بيئة الأعمال.

المبحث الأول: ماهية بيئة الأعمال

تمثل بيئة الأعمال الملائمة والجاذبة للاستثمار، مطلبا أساسيا حيث تحقق عملية تكوين الثروة في معظم الدول المتقدمة، على مستوى مؤسسات الأعمال، إضافة إلى ذلك تمثل روح التنافسية سمة أساسية الأسلوب أداء الأعمال في تلك الدول.

حيث تعمل التدابير واللوائح كموجهات، يتعين على الدولة التحرك في إطارها، من أجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المحلية والدولية، لهذا فقد قسمنا هذا المبحث إلى مطالب التالية:

- تعريف عام لبيئة الأعمال.
- عناصر ومكونات بيئة الأعمال.
- تحديات بيئة الأعمال.
- خصائص بيئة الأعمال.

المطلب الأول: مفهوم بيئة الأعمال

هناك العديد من التعريفات البيئة الأعمال لكننا سنكتفي بالإشارة إلى بعض سنتطرق أولا إلى تعريف كل من البيئة والأعمال. منها . وقبل ذلك سنتطرق إلى تعريف كل من البيئة والأعمال

1- مفهوم البيئة:

إن وجود حدود لكل منظمة يعني أن هناك شيئا بيئة- خارج المنظمة، وقد عرف روبنز البيئة بأنها جميع العوامل والمتغيرات الواقعة خارج حدود المنظمة.[1]

وعرفها أيضا كلا من الكاتبين (WRENJVOICH) بأنها " تلك الأحداث والمنظمات والقوى الأخرى ذات الطبيعة الاجتماعية، الاقتصادية والتكنولوجية، والسياسية، والواقعة خارج نطاق السيرة المباشرة للإدارة.[2]

كما تعرف كذلك بأنها "هي المجال الذي يحدث فيه الإثارة والتفاعل لكل وحدة حية، أوهي كل ما يحيط بالإنسان (أو بالمنظمة من طبيعة ومجموعات بشرية، نظم بشرية وعلاقات شخصية".[3]

[1] – حسين حريم، **إدارة المنظمات (منظور كمي)** ، ط 2 ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ،2009 ،ص46 .

[2] – مرجع نفسه، ص 46.

[3] – ماجد عبد المهدي مساعد، **إدارة المنظمات (منظور كمي)**، د. ط، دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 132.

ويمكن تعريفها كونها الإطار الذي تعمل أو توجد فيه المنظمة الاجتماعية.[1]

2- الأعمال:

هناك ثلاثة منظورات تتوزع وفقا لها جملة التعريفات للأعمال عموما وهذه المنظورات هي الأعمال هي التجارة، الأعمال هي مجال العمل، الأعمال هي المنشأة فيما يلي:[2]

- **الأعمال هي التجارة:** يمكننا تعريف الأعمال من هذا المنظور، على أنها تلك العملية التي تتم فيها إنتاج المنتجات من سلع وخدمات ذات القيمة الاقتصادية.

- الأعمال هي مجال عمل : الأعمال هذا التخصص، الصنعة أو التميز في تقديم منتج ما.

- الأعمال هي المنشاة: حيث سيكون مفهوم الأعمال وفقا لذلك بهدف تحقيق الربح بإنتاج المنتجات التي تطلبها السوق.

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن الأعمال ماهي إلا مجموعة الأنشطة الإنسانية، الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم بها مجموعة من الأفراد بشكل متعاون لتحقيق جملة من الأهداف، هي إما تقديم سلعة أو خدمة مقابل ربح معين أو إما بضمان توفير الموارد لأنشطة الأعمال لمزاولتها .

3- بيئة الأعمال:

فقد عرفت على النحو التالي: إن بيئة الأعمال هي مجموعة من الظروف والسياسات التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون أخر"[3] ، وهذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية، كما أن العناصر المكونة لهذا المناخ تتفاوت من بلد لآخر نذكر منها سياسات الاقتصاد الكلي (التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة)، الأنظمة و القوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري، وعلى وجه الخصوص النظام الضريبي وقوانين العمل، والنظام القضائي ومدى ما يتمتع به من فعالية وسرعة في حسم المنازعات التي قد تواجه المستثمر.

وعرفت أيضا بأنها " هي مناخ عام ومستمر يضمن نشاط المؤسسات الاقتصادية على نحو ديناميكي دائم يجتذب الاستثمارات"[4]، فالبيئة الجيدة لا تحتاج لتشريعات خاصة واستثنائية لجذب الاستثمارات، بل تكون مجمل

---

[1] – مؤيد سعيد السالم، **نظرية المنظمة (الهيكل و التصميم)**، ط3، دار وائل للنشر، 2008، الأردن، ص110.

[2] – فهمي زياد، **وظائف منظمات الأعمال (مدخل معاصر)** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 ، ص 17-19.

[3] – سعيد النجار، **نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**، ط1، دار الشروق، مصر، 1991، ص126.

[4] – بخته فرحات، **بيئة العمل وأثرها على التنافسية الدولية (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)** ، مذكرة مكملة لمتطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص تجارة دولية ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، ورقلة ، الجزائر ، 2010 ، ص52.

تشريعاتها مشجعة للاستثمار، وهي تشمل جميع جوانب نشاط المؤسسات ومحيطها الذي تنشط فيه، من إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وتأمين الموافقات ، التراخيص ، تأمين التمويل ومستلزمات التشغيل، تسويق الإنتاج في الداخل والخارج للتعامل النقدي والمالي والضريبي، بل وحتى الجوانب الاقتصادية والعامة التي تنشط المؤسسات فيها، فيؤثر عليها سلبا وإيجابا . كما عرفها البنك العالمي بأنها مجموعة من العوامل الخاصة بموقع معين، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة وخلق فرص العمل، التوسع، السياسات والسلوكيات الحكومية وكذلك تأثير القوى على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسين".[1]

وإضافة على ذلك عرفها التقرير الاستثماري العالمي على أنها: " تلك الظروف والعوامل المؤثرة على توطين الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهه كالظروف السياسية السائدة واستقرارها، والعوامل الاقتصادية ودرجة التوازن والاختلاف فيها والنظام القانوني و مدى وضوحه واستقراره".[2]

كما يمكن أن تعرف:" بوصفها مفهوما شاملا ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الظروف والأوضاع سلبا ،و إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية"[3]، وبالتالي على حركة الاستثمارات واتجاهاتها، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية.

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن بيئة الأعمال شاملة لكل العناصر أو المتغيرات التي يمكن أن تأثر في جاذبية الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الداخليين أو الخارجيين في دولة ما مقارنة بالدول الأخرى، بما فيها من متغيرات اقتصادية واجتماعية، ثقافية وغيرها من المتغيرات.

[1] – زابري بلقاسم، بلحسن هواري، **تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مداخلة مقدمة الملتقى متطلبات تأهيل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، الجزائر، يومي 17-18 افريل ، 2006، ص 13.

[2] – مؤيد سعيد السالم، مرجع سابق، ص 110.

[3] – عبد الكريم بعذاش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)** ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2007-2008، الجزائر ص 59.

المطلب الثاني: عناصر ومكونات بيئة الأعمال

في فترة الخمسينيات من القرن السابق كان اهتمام معظم منظمات الأعمال ينصب فقط على متغيرات البيئة الخارجية الخاصة بها، وحتى عندما تحولت نظرة هذه المنظمات لأنشطتها من النظرة الروتينية إلى الرؤية الاستراتيجية، فإنها كانت تركز فقط على متغيرات البيئة الخارجية دون البيئة الداخلية، باعتبار أن هذه المتغيرات هي الوحيدة التي تؤثر على استمرارية المنظمة وعلى هذا فان المنظمة الناجحة هي تلك التي تنجح في التكيف أو التغلب على المهددات التي تفرزها هذه البيئة واقتناص فرصها. ولهذا سوف نركز في دراستنا على البيئة العامة حيث قسمت بيئة منظمات الأعمال إلى نوعين هما:

1- البيئة الخاصة (البيئة الخارجية): وهي تشمل الزبائن، الموزعين، الموردين، المنافسين، الحكومة والاتحادات العمالية، وهي القوى التي تؤثر على المنظمة وبطريقة مباشرة في حصول المنظمة على مواردها المختلفة.[1]

2- البيئة العامة (البيئة الخارجية): تعرف بكونها كل العوامل والأطراف التي هي خارج سلطة أصحاب وإدارة منظمات الأعمال ومهمة لبقائها، وتشتمل على البيئات الفرعية التالية:

1-2 – العوامل الاقتصادية: قبل أن تبدأ أي شركة الاستثمار في بلد معين أو منظمة معينة، أو حتى تخطيط ذلك لابد أن تحتفظ بمعلومات كاملة وحديثة عن البيئة الاقتصادية والسياسية لهذه المنطقة أو البلد ومن جملة المتغيرات الاقتصادية التي يجب على شركات العلاقات العامة للقارات معرفتها، وكذلك فيما يتعلق بالنظم الاقتصادية والتي تقوم بالتخطيط المركزي وفي المنطقة الأوسط تقع الدول الصناعية ولأوروبية واليابان، كما يجب معرفة أيضا مستوى التقدم الاقتصادي لهذه الدول والذي يرتبط مباشرة باستقرارها السياسي.[2]

وتشمل إجمالي التغيرات الاقتصادية المحيطة بالمنظمة مثل الوضع الاقتصادي العام والتضخم ومستويات الدخل، أسعار الفائدة، الناتج المحلي الإجمالي، مستوى البطالة وغيرها من العوامل المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية. ومن أهمها:[3]

- ميزان المدفوعات والقيود على حركة التجار الدولية :إن الفارق بين الصادرات والواردات يعبر عن الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات وأي اختلال فيه تسعى الدولة لإحداث إجراءات لغرض الحصول

[1] – حسين محمد أحمد مختار، **إدارة التغير التنظيمي (المصادر والاستراتيجيات)** ، شركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، السودان ،2011 ، ص 22.

[2] – نهال فريد مصطفي ، نبيلة عباس، **أساسيات الأعمال في ظل العولمة** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2002، ص 121.

[3] – أحمد يوسف دودين، **إدارة الأعمال الحديثة (وظائف المنظمة)** ، دار اليازوي العملية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 ، ص 56.

على فائض كتقييد الاستيراد الذي يعطي الشعور بالأمان، كما له من نتائج سلبية فيما يخص ارتفاع أسعار المنتجات المحلية وانخفاض جودة المنتج النهائي، فكل هذه المتغيرات يلزم على المنظمة أخذها بعين الاعتبار لتعزيز مركزها التنافسي بعد مدة.

– توزيع الدخل القومي: يختلف توزيع الدخل القومي من بلد إلى آخر حتى و إن تساوت كل منهم في قيمة متوسط الدخل القومي، ففي الدول النامية هناك فئتين من الأفراد، الأولى شديدة الثراء والأخرى شديدة الفقر، فتؤثر عملية وأساليب توزيع الدخل القومي في القدرة الشرائية للإفراد، وبالتالي في قدرتهم في الطلب على السلع والخدمات، وهذه المسألة تتطلب إدراك المنظمة وإمكانية تحليلها لانعكاس ذلك على الحصة السوقية لها وعلى مركزها الاستراتيجي في السوق.

– السياسات المالية والنقدية للدولة :ألا وهي سياسات تتخذ لعلاج الوضع الاقتصادي في الدولة حيث تتضمن:

* السياسة النقدية: تهدف إلى التحكم في قيمة النقود المطروحة للتداول في المجتمع وعلى أسعار الفائدة مما يؤثر على قيمة النقود المتوفرة للاقتراض وعلى استثمار الفرص .[1]

* السياسة المالية: والتي تعتمد على النفقات الحكومية والضرائب التي تعتبرها الحكومة من المبالغ التي تنفقها حيث تحدد نوع الصناعة التي يمكن أن تستفيد من هذا الإنفاق وتعد هاتين السياستين أدوات الدولة في تنفيذ سياستها الاقتصادية، وانعكاسها على عمليات التنمية والتطور الاقتصادي للدولة، هناك عوامل تتحكم فيهما يمكن سرد البعض منها فيما يلي :[2]

- اتجاهات الأسعار ومستوياتها وأثارها على التكاليف والإيرادات في اتخاذ القرارات.
- تركيب الهيكل الاقتصادي وأهم القطاعات الاقتصادية في المجتمع وأهم مصادر الثروة.
- أنواع المناطق الحرة وانتشارها وأنواع المنتجات بها.
- الميل للادخار والإنفاق لدى الفرد.
- معدل التضخم.
- الضرائب والرسوم.

[1] – محمد أحمد عوض، **الإدارة الاستراتيجية (الأصول والأسس العلمية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 92 .

[2] – محمد أحمد عوض، مرجع نفسه، ص93.

2-2- البيئة الاجتماعية والثقافية: حيث تشمل كلما ما يتعلق بالسكان وقيمهم واتجاهاتهم، فالبيئة الاجتماعية تشمل السكان من حيث أعدادهم وخصائصهم وحاجاتهم أما البيئة الثقافية قد تشمل قيمهم وعاداتهم التي يتناقلونها عبر الأجيال وتنعكس على سلوكهم اليومي.

فمنظمات الأعمال تقدم سلع وخدمات للسكان وفق حاجتها ونوعها، حيث تؤثر على نوع الأعمال التي يمكن أن تقام أي على الفرص المتوفرة لذلك، فمنظمة الأعمال بحاجة إلى دراسة جوانب مهمة في هذه البيئة، وتختلف الأعمال من حيث الأمور التي تهمها: فقد تحتاج منتج الألبان معلومات عن مجموعة السكان الذين يستخدمون إنتاجه، وبغض النظر عن المؤشر التفضيلي كل الأعمال تحتاج الاهتمام بهذه البيئة.[1]

- عناصرهما: تتكون من مجموع من المتغيرات التي تشكل السلوك والأداء في كل بيئة وهذه العناصر هي:

* الدين: قد تنفرد بعض المجتمعات بدين واحد أو تعدد فيها الأديان، ومن الأديان التي تسود اليوم في مختلف اتجاه العالم: الإسلام، المسيحية، الهندوس أو البوذية إلى جانب أديان ومعتقدات أخرى.

* القيم و الاتجاهات: والقيم هي معايير في ضوئها يقاس السلوك، وتساعد هذه القيم على شكل ال اتجاهات، وهنا تقع على المدير الدولي مسؤولية أن يتولى تشخيص القيم التي تسود في الدولة التي ينوي ممارسة النشاط فيها.

* اللغة: هي وسيلة الاتصال في المجتمع الواحد الذي يشتمل على خصائص ثقافية واجتماعية محددة. علما أنه قد توجد عدة لغات في مجتمع واحد، وتفترض هذه التباينات والتشابهات لذا يجب دراسة وتحليل أصل اللغة وانتشارها للاستفادة في اختبار طريقة الدخول إلى البلد المضيف.

* التعليم: يمكن توضيح جوانب الاختلاف والتباين في مستوى التعليم في المجتمع الواحد من خلال نسبة المتعلمين فيه.

* المنظمات الاجتماعية: يعد انتشار المنظمات الاجتماعية في مجتمع ما انعكاسا لمستوى الحضارة السائدة فيه، إذ تعمل المنظمات الاجتماعية على تحديد أدوار الأفراد وسلوكياتهم.[2]

2-3- العوامل القانونية: وتتمثل هذه العوامل بالتشريعات والقوانين التي تسنها الحكومة وأسلوب الحكم والفلسفة التي يستند إليها نظام الحكم.[3]

---

[1] - سعاد نائف برنوطي، (**الخصائص والوظائف الإدارية**) ، ط**3**، **دار وائل للنشر، 2004، ص 42**.

[2] - شوقي ناجي جواد، هيثم علي حجاز، **إدارة الأعمال الدولية**، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص60 -61 .

[3] - احمد يوسف دودين، مرجع سابق ، ص51 .

وتعني كذلك تأثير التشريعات القانونية على أعمال المؤسسة من حيث دفع قوانين قد تعيق أو تعرقل عمل المؤسسة أو تضع قيودا على نشاطها أو تلك التي تساعد المؤسسة كالعناية بنمو القطاع الخاص.

ومن أهم العوامل القانونية التي تؤثر في منظمات الأعمال:

- قوانين الاستثمار.
- قوانين العمل.
- قوانين الضرائب.
- قوانين التصدير والاستيراد.
- قوانين حماية حقوق الملكية الفردية وغيرها من القوانين.

4-2- العوامل التكنولوجية: والمقصود بها تطور التكنولوجيا والتطور العلمي والبنية التحتية العلمية للمجتمع.[1]

- وتتضمن المعرفة بالاختراعات والاكتشافات الجديدة وسرعة التطور التكنولوجي وكيفية الإبداع في تقديم منتجات جديدة وخدمات متميزة ومتزايدة مما يعكس الإضافة التي يتوقعها الزبون في ضوء كم البيانات والمعلومات التي بحوزة المنظمة المعنية.[2]

- حيث أن التكنولوجيا بمفهومها الواسع تؤثر بشكل كبير على المنظمة حيث تعرف على أنها مجموع المعرفة والأدوات التي يؤثر بها الإنسان في الأشياء المختلفة المكونة لعالمه الخارجي ويسيطر بواسطتها على المادة لتحقيق النتائج المخطط لها مسبقا، وبتعبير آخر تعني التطبيق والاستخدام العلمي المنظم المعرفة الإنسانية في المجالات أو المهام العملية أو التكنولوجيا على اختلاف مستوياتها من المستوى الفردي، حيث يقصد بها هنا المهارات الشخصية والمعرفة التي يمتلكها الفرد في التنظيم فيعني الطريقة التي يحول بها المدخلات إلى مخرجات تسمح للمنطقة في انتهاز العديد من الفرص الجيدة لها وقد تخلف أيضا تحديات كبيرة سواء من ناحية الموارد البشرية أو من حيث الصناعات الجديدة التي يمكن أن تنافس المنظمات بما تملكه من وسائل تقنية وحديثة.

[1] - علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، ط1، دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص 51.

[2] - مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد: **ذكاء الأعمال وتكنولوجيا المعلومات** ، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،2012 ، ص20.

الشكل رقم 01: يمثل مكونات بيئة المؤسسات الاقتصادية

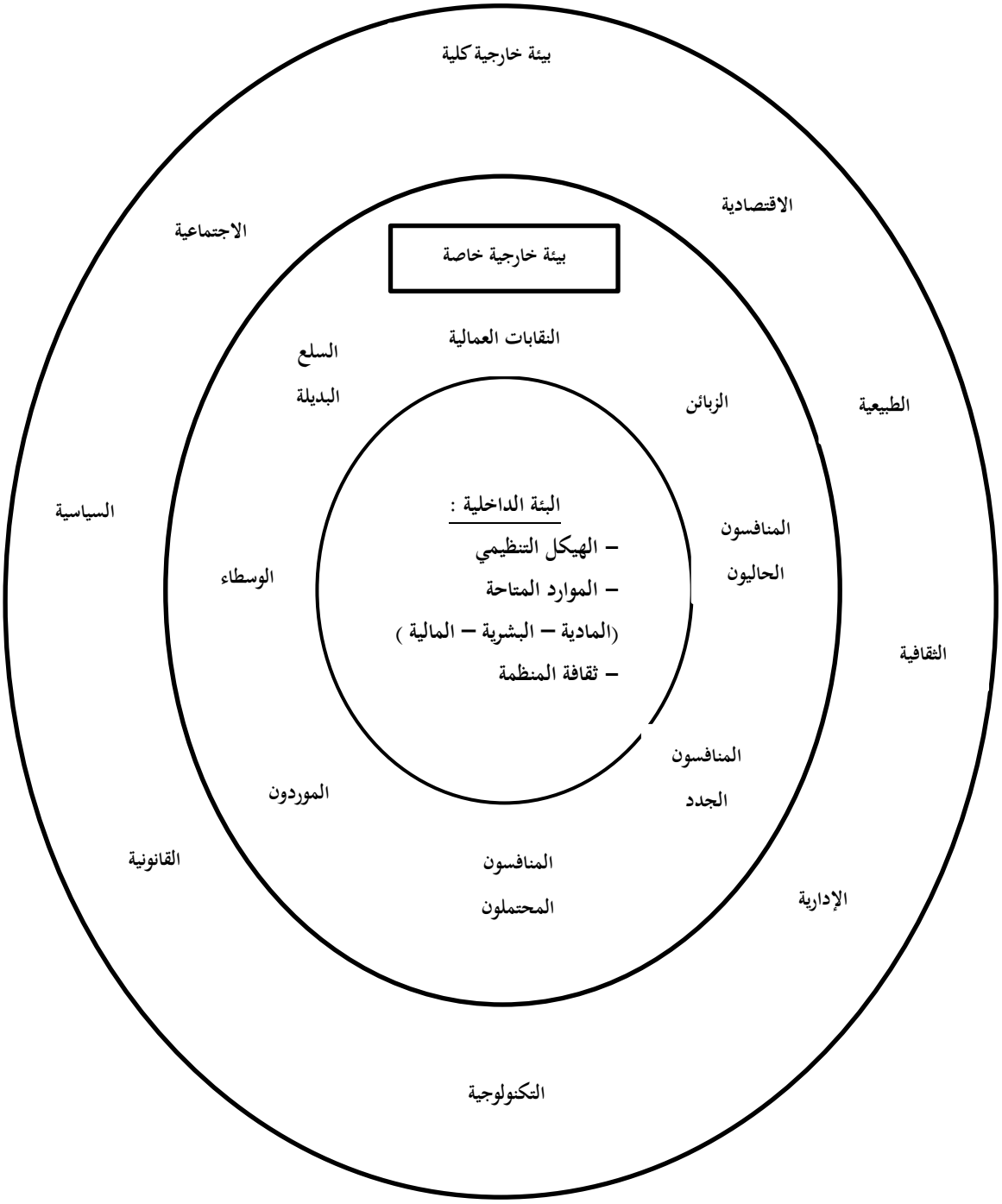

المصدر : من إعداد الطالبتين من خلال ما تم دراسته سابقا.

يلخص الشكل الموالي مكونات بيئة الأعمال ، حيث تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تعريف نقاط قوتها وضعفها في بيئتها الداخلية ومصادر التهديدات و الفرص في البيئة الخارجية ، وترسم الاستراتيجية المناسبة لكل موقف .

المطلب الثالث: تحديات بيئة الأعمال

نظرا لكون البيئة تضم مجموعة من المتغيرات والظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية التي تحيط بالمنظمة ولا يمكن التحكم فيها، فهي تمر بعدة تحديات سواء كانت تتعلق بالبيئة الداخلية أو الخارجية.

أولا- تحديات تتعلق بالبيئة الخارجية لمنظمة الأعمال: وتتضمن ما يلي:[1]

1- عولمة المنافسة: تعتبر عولمة المنافسة مرحلة متقدمة للعولمة الاقتصادية، تزول فيها الحدود الجغرافية أو الوطنية أمام أنشطة المؤسسات مشكلة بذلك تحديا سوقيا بارزا ومن أهم ملامحها:

1-1- تحرير المبادلات التجارية على نطاق واسع: فمن أهم مظاهر العولمة تحرير المبادلات ورفع القيود عن التجارة الخارجية وذلك من خلال اتفاقيات الجات ووريثتها للمنظمة العالمية للتجارة أو من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد عزز هذا الاتجاه تفكك المعسكر الشيوعي.[2]

1-2- انحصار دور الدولة في الاقتصاد: منها هيئة النموذج الرأسمالي حيث تراجع دور الدولة، ولم يعد بمقدورها حماية المنظمات من المنافسة الأجنبية، مما يعني أن منظمات الأعمال في البلدان النامية أصبحت مهددة في أسواقها المحلية.

1-3- الخوصصة وتعاظم دور القطاع الخاص: بالمقابل فقد سجل القطاع الخاص تسارعا ملحوظا في زيادة أهميته واسترجاع مكانته عبر العالم وتكرس ذلك مع تسارع عمليات الخوصصة التي أصبحت شأنا عالميا.

2- تزايد دور التكتلات الاقتصادية: نظرا لما توفره التكتلات الاقتصادية خاصة الناجحة منها من المزايا والفرص التنافسية، فقد تزايد الاتجاه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة بين مجموعة من الدول والتي يتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصاديا ثقافيا، حضاريا وتاريخيا، وترابط مصالحهما الاقتصادية المشتركة، حيث

[1] - وهيبة مقدم، مرجع سبق ذكره، ص 57-59.

[2] - احمد بلالي، **الأهمية الاستراتيجية للتسويق في ظل تحديات بيئة الأعمال الراهنة** ، مجلة الباحث ، العدد 6، جامعة ورقلة ، الجزائر،2008، ص 98

تتراوح محاولات التعاون الاقتصادي بين حرية انتقال السلع والخدمات وإقامة بعض المشروعات المشتركة، وعقد اتفاقيات التبادل وحرية انتقال رؤوس الأموال.

3- انتشار الشركات متعددة الجنسيات: تشكل الشركات متعددة الجنسيات مظهر بارزا في الأسواق الدولية خاصة في البلدان النامية، فأصبحت تهيمن أسواقها بفعل نفودها الاقتصادي المالي والسياسي.

كما بدأ تزايد اتجاه الشركات بشكل كبير نحو كل من الاندماج والاستحواذ، لتدعم مراكزها التنافسية في الأسواق وقد أصبحت الأعمال الدولية تتمركز في أيدي عدد قليل من الشركات متعددة الجنسيات ، مما أدى ظهور احتكار بسبب امتلاك هذه الشركات لرؤوس أموال ضخمة واستثمارات في دول مختلفة.

4- تزايد ضغط المجتمع المدني على منظمات الأعمال: حققت المنظمات غير الحكومية تعاطفا شعبيا كبيرا. وتمكنت من كسب ثقة المستهلكين في وقت قصير، حيث أنه ابتداء من التسعينات من القرن الماضي أصبحت منظمات الأعمال تواجه ضغوطات متعددة من عدة جهات منها المنظمات غير الحكومية ، منظمات حقوق الإنسان ومنظمات حماية البيئة.

5- بروز التجارة الالكترونية: حيث تمثل شكلا من أشكال التعامل التجاري الذي ينطوي على تفاعل أطراف التبادل الكترونيا بدلا من التبادل المادي والاتصال المادي المباشر، فالأعمال المعاصرة تتميز بتنامي إمكانيات التوريد ، المنافسة العالمية وتوقعات العملاء ، استجابة لمثل هذه التطورات النوعية بدأت منشآت الأعمال في أرجاء العالم المختلفة بإحداث تغيرات في تنظيماتها وعملياتها على حد سواء.[1]

6- الاهتمام بالأخلاق والقيم: تتضمن الأخلاق التسويقية، كأحد أبعاد وعناصر المسؤولية الاجتماعية والمعايير التي تحدد الممارسة المقبولة في التسويق، التي يمارسها الأفراد والمجاميع في اتخاذ قراراتهم تقرر من قبل أصحاب المصالح المختلفة وبيئة المنظمة الأخلاقية، لما تنحرف الأفعال التسويقية عن المعايير المقبولة، فان ذلك يؤدي إلى تعطيل العملية التبادلية وعدم رضا الزبائن، فالأخلاق تعكس علاقة الأفراد الصحيحة فيما بينهم إضافة إلى تبني قيم المجتمع المتجه إليه.[2]

[1] - سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق ، **الأعمال الالكترونية** ، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2014 ، ص 199.

[2] - ظام سويدان، **التسويق المعاصر** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2009، ص ص 423 ،424.

7- التكنولوجيا: يجب على مديري المنظمات المعاصرة مواكبة التطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشراء المعدات الجيدة لتتمكن من تحقيق ميزة تنافسية لها. ثانيا- تحديات تتعلق بالبيئة الداخلية لمنظمات الأعمال: تواجه منظمات الأعمال حاليا تحديات متعددة ومختلفة، أهمها ما يلي: [1]

- تزايد دور النقابات واتحادات العمال، حيث أصبحت تشكل قوة ضغط على منظمات الأعمال وتؤثر بشكل كبير على سير أعمالها واستراتيجياتها.

- انتقال المنافسة من الأسواق المحلية إلى الأسواق العالمية، مما ألزم منظمات الأعمال بضرورة الاهتمام بالمتغيرات العالمية، مثل تحقيق الجودة وضمان البقاء في الأسواق.

- إتمام العمل الإداري وترسيخ متطلبات الإدارة الالكترونية وتطوير طرق العمل الإداري. لا تزايد أهمية الشفافية في العمل الإداري، الممثلة بوضوح في قوانين الإجراءات والسماح للمعلومات بالتدفق الحر والابتعاد عن الغموض والتعتيم على المشكلات.

- أهمية استقطاب الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية، وتلك المنخرطة في عالم المعلوماتية والاتصالات التكنولوجية المتحكمة في أساليب العمل الإداري الحديث وذات التفكير الإبداعي.

المطلب الرابع: خصائص بيئة الأعمال

هناك العديد من الخصائص لبيئة الأعمال، حيث حدده" Stephen shohteel" أربع خصائص لها:[2]

1- التعقيد: وتشير إلى العدد الكلي المطلق من العوامل الموجودة في البيئة المحددة للمنظمة، حيث تتسم البيئة البسيطة بوجود عدد قليل من العناصر، بينما البيئة المعقدة تشمل على العديد منها. وتلك العناصر والتدخلات يمكن أن تؤثر على هيكل المنظمة، فالمنظمة التي تعمل في بيئة معقدة يمكن أن تستعين باستشاريين دوي خبرات للإدارة والتعامل مع هذه العوامل .فشركة جنرال موتورز التي تتعامل في بيئة معقدة للغاية لابد أن تكون لديها استشاريين في التخصصات المحاسبية القانونية، التدريب ، التطوير، وخبراء للتخطيط الاستراتيجي حتى يمكنها النجاح في ظل هذه البيئة المعقدة.

[1] - مقدم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[2] - علاء عبد الغني محمود، **إدارة المنظمات**، ط1، دار صفاء للنشر التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص393.

2- التنويع: إذا كان التعقيد يشير إلى عدد العناصر التي توجد في بيئة المنظمة المحددة. فإن التنوع يشير إلى أي مدى تختلف وتتنوع وتتباين هذه العناصر أو العوامل ،حيث تتسم البيئة المنسجمة بقلة عدد العوامل الموجودة بها من غيرها، إذ أن التغير البيئي ينحصر بين الثبات تبقى بدون تغير تقريبا لمدة أشهر أو سنوات. أما البيئة الديناميكية فإنها تكون دائمة التغير في اتجاهات غير متوقعة، ومن أمثلة المنظمات التي تعمل في ظل ظرف أو بيئة ديناميكية هي الشركات المنتجة للكمبيوتر، حيت تتسم بالتغير السريع والتطور التكنولوجي السائد في صناعة الكمبيوتر.

3- التغير: يعتبر التغير أمر لا مفر منه ولكن بعض البيئات تتغير بشكل أكبر وأسرع، وبالتالي تصبح أقل قدرة على التنبؤ بها من غيرها، والتغير البيئي ينحصر بين الثبات والاستقرار. فالبيئة المستقرة أو الثابتة تبقى بدون تغير تقريبا لمدة شهر أو سنوات. أما البيئة الديناميكية فإنها تكون دائمة التغير وفي اتجاهات غير متوقعة. ومن أمثلة المنظمات التي تعمل في ظل ظرف أو بيئة ديناميكية هي الشركات المنتجة للكمبيوتر، حيث تتسم بالتغير السريع والمستمر والتطور التكنولوجي السائد في صناعة الكمبيوتر.

4- عدم التأكد والمخاطرة: يشير الي المدى الذي يمكن في نطاقه التنبؤ، بالتغيرات في بيئة المنظمات و قد اكد جيمس تومسون على اهمية عدم التأكد في المنظمات. حيث اشار الى انه يمثل احد المشاكل الجوهرية للمنظمات المعقدة . و ان اهم المهام الرئيسة للإدارة هو تلائم مع عدم التأكد، لأنه لا توجد منظمة لا بد ان تكون قد مارست (مرة) بعدم التأكد . و لا توجد منظمة تتعامل في ظروف التأكد التام، حيث لا تستطيع التنبؤ بشكل كامل و مؤكد بما سيحدث في البيئة. و لا شك توافر المعلومات الملائمة و الدقيقة يقلل من هذه المشكلة ، اذ تحاول المنظمات تجميع قدر من المعلومات حول انشطتها بهدف تقليل ظروف عدم التأكد، و هنا تبرز مشكلة تأليف الحصول على المعلومات و الفائدة منها، لأنه في كثير من الاحوال تزيد تكلفة على العائد حتى ان المنظمات في بعض الاحيان تقبل قدرا من عدم التأكد على ان تحصل على معلومات عالية التكاليف. [1]

[1] - علاء عبد الغني محمود، مرجع سابق، ص 392 .

المبحث الثاني: أساسيات حول بيئة الأعمال

تسعى العديد من الدول إلى توفير بيئة أعمال مناسبة وجيدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لذلك وضعت العديد من القوانين والإجراءات وتبنت العديد من السياسات والمبادئ والمقومات من أجل ذلك ولكن بما هو ملحوظ هناك كذلك ارتباط وثيق بين مفهومي البيئة والمخاطرة، لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

- مقومات بيئة الأعمال
- مبادئ وأنظمة بيئة الأعمال
- المخاطرة وبيئة الأعمال.

المطلب الأول: مقومات بيئة الأعمال

تتركز بيئة الأعمال على عدة مقومات في المجالات الرئيسية التي وردت في تقرير التنمية الصادرة عن البنك الدولي في العناصر التالية:

- الاستقرار والأمن؛
- اللوائح التنظيمية؛
- التمويل والبنية الأساسية؛
- الحكم الراشد.

1- الاستقرار و الأمن: لا ينجم عن اندلاع الحروب أو أي شكل من أشكال العنف سوى القضاء على كافة الاستثمار المنتج تقريبا، ويعتبر توافر مستوى معقول من الاستقرار السياسي والاقتصادي الكلي العتبة الضرورية لتوفر مناخ الأعمال سليم، فالأوضاع غير المستقرة تأثر بشكل كبير على البيئة من خلال التأثير على حقوق الملكية، كما يرتبط الفساد السياسي عدم استقراره ارتباطا وثيقا والذي يؤدي إلى انعدام المنافسة الحرة والضبابية في القواعد القانونية المنظمة، مما يؤثر على عملية اتخاذ القرار الاقتصادي في إطار واضح من القواعد المعلنة المعروفة .[1]

[1] - عثماني ميرة، **أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012 ، ص 75.

فعدم وجود استقرار يؤدي إلى امتناع المستثمرين عن إقامة مشاريعهم كذلك فان توفر الشروط الاقتصادية والقانونية المستقرة تسمح بضمان جو من الثقة والطمأنينة لدى المستثمرين، فالشرط الأول الدخول الاستثمار هو توفر الحد الأدنى المقبول للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية بما يضمن سلامة المشروع وحماية مصالحه.

– ولكن بيئة الأعمال لا تقتصر فقط على الاستقرار السياسي والأمني، بل أنها تتطلب نوعا من الاستقرار القانوني أيضا، لأن القرارات الاقتصادية هي تصرفات قانونية تمنح حق التصرف في الملكية، حيث ترتبط الجهود بالمكاسب فيؤكد للشركات أنها ستجني ثمار استثماراتها.

ويتطلب تحسين أمن حقوق الملكية على محاور أربعة رئيسية:

– التأكد من حقوق ملكية الأراضي والممتلكات الأخرى.

– تسهيل انفاد العقود.

– الحد من الجريمة.

– إنهاء حالات نزع الملكية بدون تعويض.

2– اللوائح التنظيمية والضرائب: إن الأسلوب المتبع من طرف الدول والحكومات لتنظيم عمل الشركات والمعاملات و فرض الضرائب عليها دور بارز في تشكيل مناخ الأعمال، فاللوائح التنظيمية السليمة تعالج إخفاقات الأسواق التي تفوق الاستثمار المنتج، كما ستجني ثمار استثماراتها.[1]

3– التمويل والبنية الأساسية: حيث تتضمن:[2]

3–1– التمويل: ينبع التحدي الأساسي المتعلق بالتمويل من المشكلات المتعلقة بالمعلومات، وغالبا ما يزيد تفاقمها وافتقارها إلى الأمن، كما أن التدخلات الحكومية غالبا ما تزيد الأمر سوءا ولقد ظهرت استطلاعات رأي المستثمرين، قام بها البنك العالمي، عددا من نقاط الضعف في بيئة الأعمال والتجارة في العديد من اقتصاديات العالم، ومن بين هذه النقاط يحتل التمويل الترتيب الأول بين أكبر القيود المعيقة للاستثمار.

3–2– البيئة الأساسية: حيث ترتبط البيئة الأساسية أو الهياكل القاعدية بعملية التنمية الاقتصادية ارتباطا وثيقا من حيث أنها عنصر من عناصر البناء الاقتصادي، ولما كانت هذه البيئة الأساسية تشمل أهم المرافق الاقتصادية فان الدول التي ترغب في تحقيق التنمية الاقتصادية ينبغي لها أن توفر ظروفا جيدة النشاط أعمالها، وأن تحوز على القدر الكافي من التقدم لمواكبة أفضل المعايير الخدماتية على المستوى العالمي، فتظهر مسألة البيئة الأساسية أو

[1]– ميرة عثماني، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[2]– ميرة عثماني ، مرجع نفسه ، ص 75.

المنشآت القاعدية في صدارة الإشكالية المعاصرة للتنمية والتوازن الجهوي، ويعتبر بلا ريب أساس النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

وقد بين تقرير البنك العالمي تحت عنوان "منشآت قاعدية من أجل التنمية" أهمية هذا القطاع الحيوي وأشار في هذا الموضوع على أن نوعية المنشاة القاعدية تساعد في فهم سبب نجاح بلد معين، أو إخفاق بلد أخر في تنويع إنتاجه وتطوير مبادلاته، التحكم في نموه الديموغرافي، تقليص مستوى الفقر وتطهير المحيط ، من المؤكد أن قدرتها والقدرة الاقتصادية يسيران بنفس السرعة، إذ أن ارتفاع رأس مال المنشأة القاعدية بنسبة 1% يعادل ارتفاع الناتج الداخلي الخام بنسبة 1% أيضا.

إن حالة و وظيفة البيئة الأساسية تؤثر تأثيرا كثيرا على القرار الاستثماري لذا عديد المستثمرين حيث نجدها تشمل الخدمات إمدادات الكهرباء المتميزة بالكفاءة وشبكات النقل المصممة تصميما جيدا الطرق الموانئ المطارات السكك الحديدية شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، خطوط أنابيب النفط والغاز)، وتلعب الدولة دورا هاما في توفير وتحسين نوعية هذه الخدمات أو زيادة اتساقها مع المعايير والمواصفات الدولية، فمن جهة فان سوء نوعية الخدمات سيؤثر في تكاليف الإنتاج وقدرة المؤسسات على المنافسة، ومن جهة من أخرى فان التجهيز مكلف جدا وله أهمية استراتيجية، حيث هناك العديد من التحاليل التي تربط بين النمو السريع في الناتج الإجمالي لدول شرق أسيا، وبين مستويات الاستثمار في البيئة الأساسية فالبلد النامي المتوسط يستثمر 4% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا في البيئة الأساسية[1]، وفي المقابل فإن اقتصاديات شرق أسيا ذات الأداء المرتفع استثمرت في ذلك ما بين 6% و 8%.

4- الحكم الراشد:[2] يظهر أنه من الصعب حصر إدارة الحكم المعقد المتشابك ضمن بضعة مقاييس تجريبية يمكن مقارنتها عبر البلدان المختلفة وهي تتراوح بين حكم القانون، محاربة الفساد وفعالية القطاع العام، وصولا إلى قدرة المواطنين على التعبير "الديمقراطية"، إلى أن العديد من هذه المقاييس تعتمد على رؤيا وأراء المقيمين مما يجعلها غير موضوعية، كما أن ندرة المعلومات حول نوعية إدارة الحكم في العديد من الدول يصعب مهمة قياس الحكم بشكل تجريبي، إلى أنه بالرغم من ذلك فالاعتماد على الدراسات سابقة وتجميع البيانات التجريبية المتوفرة في مؤشرات عريضة لإدارة الحكم يمكن أن يدعم البيانات حول العديد من الدول، ومهما تعددت تعاريف الحكم

[1]- زايري بلقاسم ، بلحسن هواري، مرجع سابق، ص 13.

[2]- مبرة عثماني، مرجع سبق ذكره، ص 76.

الجيد، ومهما تنوعت محتوياته، فانه يمكن تحديده في مجموعة من العناصر الأساسية وردت في وثيقة البنك العالمي لسنة 1992 وهي:

- تسيير القطاع العام.
- المسؤولية.
- دولة القانون أي الإطار القانوني للتنمية.
- الإعلام والشفافية.

المطلب الثاني: مبادئ وأنظمة بيئة الأعمال

تمثل الأنظمة الأساسية لوضع بيئة الأعمال صحيحة ومشجعة لترقية الاستثمارات في الشروط التالية: شرط الشفافية والتناسق، شرط الحركية وشرط الاستقرار.

1- شرط الشفافية والتناسق : يقتضي هذا الشرط أن تكون المعلومات المتعلقة بالاستثمار وسيلة متوفرة ومنتظمة، وبدون تميز أو تضارب، أين يمكن لجميع المستثمرين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين في البلد الحصول عليها والاستفادة منها، ويتطلب هذا الشرط تحقيق ما يلي:

- تقنين النظام أو شبكة المعلومات خاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة، ذات طابعا تشريعي بقانون الاستثمار، وبعد استقرار قوانين الاستثمار، لا يتوقع تدفق الاستثمارات الأجنبية على بلد تتميز تشريعاته بالغموض.

- إنشاء جهاز أو هيئة تتولى مهمة ترقية وتشجيع الاستثمارات، ويجب على نظام ترقية الاستثمارات في البلدان النامية أن يتضمن مبدأين أساسيين باعتبارهما ميزتين ضروريتين لتحقيق شرط الشفافية و التناسق وهما:[1]

* مبدأ حرية الاستثمار: هذا المبدأ تحقيق استثمار معين، عمومي كان أو خاص، محلي أو أجنبي بدون تمييز أو تصريح مسبق، ذلك في إطار احترام التشريعات القانونية المتعلقة بحماية الصحة العمومية والمحيط والمستهلك.

* **مبدأ عدم التمييز**: يتضمن هذا المبدأ أن تكون المعاملة نفسها وعادلة بين كافة المستثمرين، وذلك من حيث الحقوق والواجبات المرتبطة بالاستثمار ولا تعد كافة الإجراءات التحفيزية شرطا ضروريا، مقارنة بأهمية ضمان استمرارية مبدأ حرية الاستثمار باعتباره شرطا بالغ الأهمية.

[1] - بخته فرحات، مرجع سبق ذكره، ص 54.

– إذا فان خلق مناخ محفز على الاستثمار ينبغي تهيئة الأرضية الملائمة لاستقطاب الاستثمارات واقامة نظام تحفيز شفاف ومتناسق، مع عدم التمييز بين المستثمرين.

حيث أن إقامة نظام خاص لتشجيع الاستثمار في إطار مبدأ عدم التمييز يتطلب معه تغطية معيارين أساسيين هما:

– معيار التطابق: يقتضي وجود توافق بين النظام الخاص لتشجيع الاستثمار (أي الامتيازات الممنوحة) وبين الأنشطة المستفيدة من تطبيق ذلك النظام.

– معيار تلقائية التعاقد: تم إدراجه قصد ضمان التطبيق السليم والصارم المعيار التطابق في إطار إقامة نظام تشجيع الاستثمارات وللتقليص من العراقيل التالية:

* الحذر والتحكم اللذان غالبا ما يكونان نتيجة البيروقراطية والقطعية.

* ثقل إجراءات التنفيذ والتحكيم في حالة وجود نزاعات.

2– شرط الحركية: يتعلق هذا الشرط أساس برأس المال وأدرج لضمان حرية حركات رؤوس الأموال المستثمرة والعوائد الناجمة عنها ويستلزم هذا الشرط ما يلي:[1]

2–1– مبدأ آلية أو تلقائية التحويل : يضمن هذا المبدأ تحقيق آلية تحويل رؤوس الأموال والعوائد والأرباح المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية إلى البلد الأصلية دون ترخيص مسبق كما يمكن هذا المبدأ رؤوس الأموال من التمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية.

2–2– مبدأ حرية الدخول إلى سوق العملات الصعبة: يضمن هذا المبدأ تحقيق آلية تحويل رؤوس الأموال والعوائد ودوامها، ويستوجب تحقيق هذا المبدأ، خاصة في بلد يعرف مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق مايلي:

– وضع ميكانيزمات تحرير سوق الصرف الذي ينتج يشجع على تحقيق القابلية التامة لتحويلها لعملة مع معدل وحيد.

– تحرير التجارة الخارجية، وذلك بفرض ضمان التمويل الضروري لتحقيق واستغلال المشاريع الاستثمارية.

– إقامة سوق مالي مفتوح لرؤوس الأموال الأجنبية.

[1] – بخته فرحات، مرجع سبق ذكره، ص 55.

3- شرط الاستقرار:[1] لهذا الشرط دور بارز في تهيئة العلاقات السياسية والاقتصادية (مخاطر نزع الملكية والتأميم، مخاطر الحروب، الانتفاضات الأهلية، مخاطر تحويل رأس المال، العملة الصعبة...) تبعا الدرجة التحقيق الفعال لهذا الشرط، الأمر الذي يقتضي الشعور بالأمان والطمأنينة في البلد المضيف،

بمعنى ضمان الاستقرار السياسي، الاقتصادي الاجتماعي والقانوني من جهة، ودوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين من جهة أخرى.

المطلب الثالث: المخاطرة وبيئة الأعمال

إن الحديث عن المخاطرة يرتبط في النهاية بطبيعة بيئة الأعمال السائدة، والتي ذكرناها سابقا أنها تعبر عن مجموعة الأوضاع المكونة للبيئة التي تتم فيها العملية الاستثمارية والتي تؤثر سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات، فالمخاطرة بالبيئة لأي بلد بمعني تعرضها لخسارة ناتجة عن الإقراض الخارجي أو عن استثماراها خارج حدودها إذ يوجد العديد من المخاطر التي تتعرض لها بيئة الأعمال نذكر منها:

1- المخاطر التنافسية: مثل خوف الشركة من التقليد، كأن يقوم منتج بتقليد سلعتها دون أدنها ، أو بمجرد أن تسبقها شركة تنتج سلعة بديلة وتدخل سوق بلد قبلها، وهذه المخاطر تجعل الشركة تسارع بدخول بلدان أخرى خاصة إذ كانت سلعتها سهلة التقليد أو كانت القوانين في ذلك البلد لا تحمي براءة الاختراع.[2]

2- المخاطر السياسية: "إن الهدف من التنبؤ بالمخاطر السياسية في أي بلد هو معرفة نسبة احتمال وقوع أحداث مستقبلية، قد تؤدي بعض الأعمال التي يقوم بها النظام السياسي الحاكم في البلد إلى إضفاء الغموض عليه أو عدم القدرة على فهم وتفسير سياساته، وتوجهاته المستقبلية المحتملة، واحتمالات التغيير، مما يثير القلق والمخاوف حول الاستثمار فيه .[3]

كما تؤثر العوامل السياسية على أداء المشاريع الاقتصادية، لذلك لابد من تحليلها بدقة ومحاولة التخلص منها بالتنويع.[4]

حيث ترتبط هذه المخاطر بمجرات القرارات، العفوية، ومصاحبة لمجموعة اهتمام معينة وتكون تأهيلية لارتباطها بالإجمال جذب الدعم، أو الحياد.[5]

---

[1] – بخته فرحات ، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2] – بخته فرحات، مرجع سابق، ص: 57.

[3] – علي عباس:**إدارة الأعمال الدولية**، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص 248.

[4] – قاسم نايف علوان : **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ،2009 ، ص357.

[5] –سيرور علي إبراهيم سرور : **إدارة المخاطر** ، دار الربح للنشر ،2007، ص 94.

3- المخاطر المالية: في القطاع المالي يأتي اتخاذ القرار عن موضوعات مثل الاستثمارات، والائتمان، وحصص البيع والشراء ومصاحبا للمخاطر بصفة عامة. ولكن يتزايد النظر إلى المخاطر المالية على أساس أوسع ليس مخاطر للقرارات نفسها في أي تنظيم فقط، وإنما كمخاطر تصاحب الهياكل، والعمليات لإدارية، الموارد البشرية، والثقافية التي تؤثر كلها على السلطات النقدية في بلد.[1]

- إن الإجراءات التي تحد من عرض النقود، أومن قدرة الشركة الأجنبية على الاقتراض محليا ،أو سهولة الحصول على الشركات أو طرح أسهم للاكتتاب العام، في البلد الذي تنوي الشركة للاستثمار فيه، وكل هذا ينعكس على سيولة التي قد تطلبها الاستثمارات، ووفرت رأس المال اللازم.[2]

المطلب الرابع: مؤشرات تقييم بيئة الأعمال

تجد العديد من المؤشرات الدولية والإقليمية لتقييم مناخ الأعمال في الدول والتي تعبر عن الأوضاع في دولة ما، كموقع الاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، حيث أنها ليست دقيقة لكن لديها أهمية بالغة في اتخاذ القرارات أهمها:

1- مؤشرات التقييم الإقليمية:

تم استحداث مجموعة من المؤشرات الخاصة بالدول العربية أهمها:

1-1- المؤشر المركب لمناخ الاستثمار: تم وضعه من طرف لمؤسسة العربية لضمان استثمار سنة 1996 ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة، المحفزة والجاذبة للاستثمار، هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم ، وسعر الصرف غير مغالي فيه وبيئة سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي التجاري والاستثماري.[3] **2**

1-2- تقرير التنافسية العربية: يصدر عن المعهد العربي للتخطيط في الكويت مند سنة 2003، واعتمد التقرير في ترتيبه لتنافسية الدول المشاركة فيه على المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية حيث قسم عوامل التنافسية إلى قسمين، العوامل الوظيفية والمعبر عنها بمؤشر التنافسية الجارية، والعوامل المستديمة والمعبر عنها بمؤشر التنافسية

[1] - سيرور على إبراهيم سرور : مرجع سبق ذكره، ص91.

[2] - بخثة فرحات ، مرجع سبق ذكره، ص57.

[3] - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002، الكويت، ص 28

الكاملة، وعادة ما يتم حساب المؤشر المركب كمتوسط لأحدث ثلاث سنوات وقد صدر لغاية سنة 2012 أربع أعداد من تقرير التنافسية العربية.[1]

2- مؤشرات التقييم الدولية: تتمثل في:

2-1- مؤشرات تقويم المخاطر القطرية: تهدف الوكالات والهيئات المعتمدة بتحليل وتنقيط المخاطر القطرية من أجل السماح للمستثمرين باتخاذ قرارات الاستثمار بطريقة موضوعية من خلال تصنيف الدول على أساس المخاطر التي تواجهها وتوجد مجموعة من المؤشرات تتمثل فيما يلي:

1-1- المؤشر المركب للمخاطر القطرية:[2] يصدر شهريا عن مجموعة "prs group" الدليل الدولي للمخاطر القطرية مند عام 1980 ويهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار في أو التعامل تجارية مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها. حيث يستند إلى ثلاث مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية التي تشكل نسبة 50% من المؤشر المركب ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية 25% ومؤشر تقويم المخاطر المالية 25%، والعوامل التي يقيسها المؤشر هي المخاطر السياسية، الاقتصادية والتمويلية ويغطي المؤشر 18 دولة عربية بأصل 140 دولة شملها مؤشر2006.[3]

1-2- مؤشر اليورومي للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليوروميني بمعدل مرتين في العام الأول في مارس والثاني في سبتمبر، ويقيس المؤشر قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها وكذلك حرية تحويل رأس مال المستثمر وأرباحه، ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي يسجلها من صفر إلى 100نقطة مئوية بالاستناد إلى نتائج عملية التنميط تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلف وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات القطر.[4]

1-3- مؤشر الانتستيتوشنالانفستور للتقويم القاري: يصدر عن مجلة الأنستيتيوشنالانفستور مرتين سنويا (مارس سبتمبر) مند عام 1998، يتم تصنيف الدول وفق التدريج من صفر إلى 100، وكلما ارتفع رصيد الدولة

[1] - منير نوري، **تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، عدد4 ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2006، ص 27

[2] - بخته فرحات، مرجع سابق، ص 60

[3] - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2002، مرجع سابق، ص 64.

[4] -تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت 2008، ص 124 ص125.

دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة، وتقييم الدول إلى ثلاث درجات : مجموعة المخاطرة المعتدلة، مجموعة المخاطرة المرتفعة، مجموعة المخاطرة المرتفعة جدا.[1]

1-4- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية: يقيس هذا المؤشر مخاطر عدم قدرة الدول على السداد، ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركة بأداء الاقتصادي المحلي وبالأوضاع السياسية، الاقتصادية، بالاستناد إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة، الانخفاض المفاجئ في قيمتها ومخاطر الأزمات في القطاع المصرفي، و صنف المؤشر إلى

- درجة الاستثمار A: وتنقسم إلى أربع مستويات:

➢ A1: البيئة السياسية والاقتصادية المستقرة وسجل السداد جيد جدا وإمكانية بروز المخاطر لعدم القدرة على السداد ضعيفة جدا.

➢ A2: احتمال عدم السداد يبقى ضعيف جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية، استقرار وإبراز سجل مدفوعات الدولة ما تقل نسبيا عن الدولة المصنفة ضمن A1.

➢ A3: بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة.

➢ A4: سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوء حالة مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، رغم ذلك فان إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

- درجة المضاربة: وتقسم إلى ثلاث مستويات:

➢ B: يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا.

➢ C: قد تؤدي البيئة سياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا.

➢ D: ستؤدي درجة المخاطر العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في الدولة مما يجعل سجل السداد من سيئ جدا إلى أكثر سوءا.

1-5- مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية: يقيس المخاطر المرتبطة بعمليات التبادل التجاري عبر الحدود.

[1] - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت 2003، ص 78. ك- مرجع نفسه ، ص78 ص80.

2- مؤشر التنافسية العالمي: يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع 122 مؤسسة عالمية ويعتبر أداة هامة في توجيه السياسات الاقتصادية، قرارات الاستثمار وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية يعتبر كذلك أداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة أداء الأعمال فيتكون من مؤشرين فرعيين:

- مؤشر النمو للتنافسية: يستند إلى ثلاث مؤشرات فرعية: مؤشر تكنولوجيا، مؤشر المؤسسات العامة مؤشر البيئة الاقتصادية الكلية.

- مؤشر الأعمال التنافسية: يستند إلى مسموحات تقيس قدرة الوحدات الاقتصادية على صعيد المنشاة في تحقيق التنافسية.[1]

- حيث يقيس مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيرها على مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، وتتراوح قيمة المؤشر بين و الذي يعني درجة فساد عالية و 100 الذي يعني درجة شفافية عالية.[2]

3- مؤشر الحرية الاقتصادية: تم اعتماد هذا المؤشر مند سنة 1995 ويصدر عن معهد هيرتاجفاونيش وصحيفة "وول ستريت" سنويا ويقيس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، تدخل في هذا المؤشر عشر مكونات ذات أوزان متساوية، ويصنف هذا المؤشر الدول إلى أربعة أصناف كالتالي :

3-1- فعالية القضاء : درجة كفاءة القضاء و نزاهة و خاصة التعامل مع قوانين الملكية ، و هي مقسمة الى العوامل الفرعية التالية:

- حجم الحكومة :

* العبء الضريبي : يحلل معدلات الضرائب الهامشية على الدخل الافراد و الشركات و المستوى الضريبي الاجمالي (بما في ذلك الضرائب المباشرة و غير المباشرة التي تفرضها جميع مستويات الحكومة) كنسبة مئوية من النتائج المحلي الاجمالي .

[1] - عمر يحياوي، **دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر** ، دراسة حالة الجزائر للفترة 2002-2010، مذكرة مكملة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر، 2012-2013، ص17

[2] - خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 230.

– عوامله هي:

* أعلى معدل ضريبة هامشية على الدخل الفردي؛

* أعلى معدل ضريبة هامشية على دخل الشركات؛

* إجمالي العبء الضريبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمال.

– مصروفات الحكومة : يحدد عبء النفقات الحكومية ، بما في ذلك استهلاك الدولة وجميع مدفوعات التحويل المتعلقة ببرامج الاستحقاق المختلفة . يختلف المستوى المثالي من بلد إلى آخر ، ولكن يتم استخدام الإنفاق الصفري كمعيار.

3-2- الصحة المالية : يحلل جيدا كيف يدير البلاد ميزانيتها عن طريق قياس تزايد الديون و العجز . وهي مقسمة إلى العوامل الفرعية التالية:

- متوسط العجز كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لآخر ثلاث سنوات (80٪ من الدرجة)

- الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (20٪ من الدرجة).

3-3- الكفاءة التنظيمية:

- حرية العمل : يحلل التكلفة والوقت وحرية فتح الأعمال وتشغيلها وإغلاقها ، مع مراعاة عوامل مثل الكهرباء. وهي مقسمة إلى ثلاثة عشر عاملاً فرعياً :

- بدء عمل تجاري – الإجراءات (العدد)؛

- بدء عمل تجاري – الوقت (أيام)؛

- بدء عمل تجاري – التكلفة (٪ من دخل الفرد)؛

- بدء عمل تجاري – الحد الأدنى لرأس المال (٪ من دخل الفرد)؛

-الحصول على ترخيص – الإجراءات (العدد)؛

-الحصول على ترخيص – الوقت (أيام) ؛

-الحصول على ترخيص – التكلفة (٪ من دخل الفرد)؛

-إغلاق العمل – الوقت (سنوات)؛

-إغلاق النشاط التجاري – التكلفة (٪ من العقار)؛

-إغلاق النشاط التجاري – معدل الاسترداد (سنتات على الدولار)؛

-الحصول على الكهرباء – الإجراءات (العدد)؛

-الحصول على الكهرباء – الوقت (أيام)؛

– الحصول على الكهرباء – التكلفة (٪ من دخل الفرد).

3-4- حرية العمل:

يحدد مدى تدخل حقوق العمل مثل الحد الأدنى للأجور، والقوانين التي تمنع تسريح العمال، ومتطلبات إنهاء الخدمة، والقيود التنظيمية القابلة للقياس على التوظيف وساعات العمل، بالإضافة إلى معدل مشاركة القوى العاملة كمقياس إرشادي لفرص العمل في سوق العمل.

4 – مؤشرات الاقتصاد الكلي:

هي عبارة عن سلسلة من المؤشرات الاقتصادية الحقيقية التي تعكس رؤية اقتصاد الدولة أمام دول العالم الأخرى، وهي جزء أساسي من بيانات اقتصادية حول دولة ما، وعادةً تكون تلك البيانات على نطاق واسع للاقتصاد الكلي.

ويلجأ المحللين الاقتصاديين إلى استخدام تلك المؤشرات لتفسير معايير وإمكانيات الاستثمارات الحالية والمستقبلية في الأسواق المالية.

4-1- أنواع مؤشرات الاقتصاد الكلي:

تتضمن مؤشرات الاقتصاد الكلي الكثير من التقسيمات والأنواع، ولذلك نتطرق لسلسلة مترابطة من التقسيمات، ونتناول أهم سبعة أنواع من مؤشرات الاقتصاد الكلي، وعلى هذا النحو نقسم أنواع مؤشرات الاقتصادي الكلي حسب أهمية نشاطها في السوق المالي:

-مؤشر التصنيع والإنتاج؛

-مؤشر الثقة الاقتصادي؛

-مؤشر قطاع البناء والاسكان؛

-مؤشر ميزان المدفوعات ومؤشر ميزان التجاري؛

خامساً: مؤشر الأجور والأسعار؛

-مؤشر سوق العمل والبطالة؛

- مؤشر معدل الفائدة.

4-2- تقسيمات مؤشرات الاقتصاد الكلي

- الناتج القومي الكلي " الإجمالي"؛
- الناتج المحلي الكلي "الإجمالي"؛
- مؤشر معدل التضخم؛
- مؤشر المنتج الوطني الصافي؛
- مؤشر الدخل القومي؛
- مؤشر الدخل الشخصي؛

- مؤشر معدل البطالة؛
- الديون الخارجية للدولة؛
- مؤشر عجز الموازنة للدولة؛
- حجم قيمة الاستثمارات في الأسواق المالية.

بالإضافة إلى ذلك يوجد مجموعة من المؤشرات الأخرى لها تأثير فعال على مؤشر الاقتصاد الكلي:

- مؤشر التجارة الخارجية؛
- مؤشر الإنتاج الصناعي والتجاري؛
- معدل الرهانات؛
- مؤشر سوق العمل؛
- مؤشر العرض والطلب؛
- مؤشر معدل العمالة في الدولة؛
- مؤشر الانكماش الكلي للناتج المحلي؛
- مؤشر معدل الأعمال.

5- مؤشر الشفافية:

أصدرت منظمة الشفافية الدولية التي تأسست عام 1993 كمنظمة غير حكومية مقرها برلين بألمانيا، مؤشر الشفافية منذ عام 1995، لتنعكس درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، يحاول هذا المؤشر عبر مجموعة من المصادر والمعلومات المتعددة تحدد مدى تفشي الفساد في الدولة وتأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها.[1]

[1] - منصوري الزين، **واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، عدد2،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ماي، 2005، ص 145.

6- مؤشر التنمية البشرية: يصدر هذا المؤشر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp، بصفة دورية سنويا منذ عام 1990، يتم احتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاثة مكونات هي:

- طول العمر يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة يتراوح بين 25 و85 سنة.

- المعرفة ويقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسبة الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة و يتراوح بين 0% و 100%. (مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للنتائج المحلية الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين100 دولار و40 الف دولار.

- دليل المؤشر: يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر: مؤشر التنمية بشرية من 80%أو أكثر، مؤشر تنمية بشرية متوسط من 50% إلى 79%، مؤشر تنمية بشرية منخفض أقل من50 %.[1]

7- مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد: أطلق هذا المؤشر لأول مرة في تقرير الاستثمار الدولي عام 2012 لتقييم مدى نجاح جهود الدول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من منظور جديد يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر وفي سنة 2002 راجعت الأنكتاد هذا المؤشر ليصبح مؤشرين:

- الأول يقيس قسمة القطر من تدفقات هذا الاستثمار عالميا إلى حصة الناتج الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويؤخذ ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التي تحدث لمرة واحدة.

- أما الثاني فهو مؤشر الإمكانات الذي يستند إلى 8 عوامل تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، عدد خطوط الهاتف، حجم استهلاك الطاقة نسبة الإنفاق على البحوث و التطوير من الدخل الوطني.[2]

8- مؤشر سهولة أداة الأعمال: يصدر هذا المؤشر سنويا عن البنك ومؤسسة التمويل الدوليين في إطار قاعدة بيانات بيئة الأعمال، ويقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم، وذلك خلال وضع أسس لقياس مقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة والنامية التي يغطيها المؤشر بهدف تنمية الدول المعنية الذي يعد من العقبات، لتعمل على معالجتها وتحسين مناخها الاستثماري، يستند المؤشر إلى متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة

[1] - محمد عمر باناجة، **الإصلاحات الاقتصادية للجمهورية اليمنية وأثرها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة دجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد45، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، مصر ، شتاء 2009 ، ص152.

[2] - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2002، مرجع سابق، ص 119ص 120.

بيانات بيئة أداء الأعمال ويرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في تلك المؤشرات، فكلما انخفضت القيمة المستخلصة من مؤشر بدل ذلك على مدى سهولة أداء الأعمال في الدولة والعكس صحيح.[1]

9- مؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة: يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية الذي أسسته مجموعة جريدة الأحداث العالمية الأمريكية عام 1996 بمعدل مرتين في السنة لغرض قياس مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة، ويستخدم المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 3 مكونات هي:[2]

- مؤشر البيئة الاقتصادية: (يتضمن 21 عنصرا تغطي المؤشرات اقتصادية رئيسية الاندماج في الاقتصاد العالمي، مؤشرات بيئة أداء الأعمال).

- مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية: (يتضمن 21عنصرا تعطى مؤشرات نوعية التعليم، مؤشرات البنية التحتية للمعلوماتية، مؤشرات انتشار المعلوماتية).

- مؤشر البيئة الاجتماعية: (يتضمن 21 عنصرا تغطي مؤشرات التنمية، الاستقرار الاجتماعي، مؤشرات الصحة العالمية ومؤشرات حماية البيئة الطبيعية).

10- مؤشر الائتماني السيادي : تسعى العديد من الدول والمؤسسات إلى الحصول على تسديد ما يستحق عليها من التزامات، ويعتبر التقييم الائتماني الذي تحصل عليه الدولة من وكالات التصنيف الائتماني العالمية مؤشر لوضعها الاقتصادي والمالي بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي ومستقبل الدولة أو المؤسسة التي يتم تقييمها.[3]

[1] - تقرير المناخ في الدول العربية، 2004، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[2] - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2004، مرجع نفسه، ص60.

[3] - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2004، مرجع نفسه ،ص 97.

خلاصة الفصل الأول:

إن بيئة الأعمال لا تقف عند حدود العوامل الاقتصادية فقط، ولكنها تتجاوز ذلك إلى السمات والخصائص الثقافية والاجتماعية السائدة، بما فيها من درجة التجانس اللغوي والديني، وان تهيئة المناخ الاستثماري الجيد وكذا ترقيته تعد من أهم التحديات التي تواجه بيئة الأعمال في الجزائر والتي تعاني من نقص كبير، والذي بدوره يعكس لنا المخاطر والوضعية التي سيكون عليها المستثمر الأجنبي الذي يرغب بالاستثمار في بلد ما.

وختاما نستخلص أن لكل بيئة مقومات ومبادئ خاصة بها، حيث أن هذه المقومات قد تكون عامل قوة وجذب المستثمرين أو تكون عامل ضعف يجب السعي لتحسينه. فأغلبية الدول تلجأ لتقييم بيئة أعمالها من خلال العديد من المؤشرات التي تساعد في دعم المؤسسات الاقتصادية .

الفصل الثاني :

المؤسسة الاقتصادية

لقد شغلت المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا في كتابات وأعمال الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم، باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، كما أنها تعبر عن علاقات اجتماعية، لأن العملية الإنتاجية داخلها أو نشاطها بشكل عام، يتم ضمن مجموعة من العناصر البشرية متعاملة فيما بينها من جهة والعناصر المادية وعناصر أخرى معنوية من جهة ثانية.

ونظرا للتدخلات و التعقيدات الموجودة في المؤسسة الاقتصادية فإن التطرق إلى إدارتها يتطلب الدقة وتجنب المعالجة العامة لهذا الموضوع، خاصة بعد التطورات التي شهدتها الساحة الاقتصادية و الاجتماعية عبر العصور مما أدى إلى إعادة النظر في طرق و كيفيات التنظيم الاقتصادي سواء على المستوى الكلي أو الجزئي (المؤسسة). تبعا لذلك فالمؤسسة اتخذت أشكالا وأنماطا أخرى، كما أن دورها يشمل مجالا واسعا نذكر منه تطور دورها إلى الناحية السياسية شركات (متعددة الجنسيات) ثم إلى الناحية العسكرية و العلمية (أبحاث داخل مخابر المؤسسة)، وعليه سنتعرض في هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول**: مفاهيم عامة حول المؤسسة الاقتصادية.
- **المبحث الثاني** : مهام المؤسسة الاقتصادية ومحيطها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسة الاقتصادية

لا يمكن تحليل واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية إلا بالنظر الشامل لبعض العناصر المتعلقة بمكوناتها، و كذلك تطورها التاريخي، و في هذا العنصر سوف نتعرض إلى بعض النقاط المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية عموما.[1]

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية

لقد تعددت تعاريف المفكرين للمؤسسة الاقتصادية عبر الزمان، و حسب الاتجاهات و المداخل التي يتبناها كل واحد منهم، و فيما يلي نستعرض مجموعة من التعريف:

يعرفها M.Truchy بأن " المؤسسة هي الوحدة التي تجمع فيها و تنسق العناصر البشرية و المادية للنشاط الاقتصادي"

و يعرفها François Peroux كما يأتي: " المؤسسة هي منظمة تجمع أشخاصا ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال و قدرات من أجل إنتاج سلعة ما، و التي يمكن أن تباع بسعر أعلى مما تكلفته"[2]

كما تعرف أيضا بأنها: " جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا هدفها توفير الإنتاجٍ لغرض التسويق، و هي منظمة مجهزة بكيفية توزع فيها المهام و المسؤوليات، و يمكن أن تعرف بأنها وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية و المادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي"[3].

وفضلا عن ذلك فهي "كمنطقة اقتصادية اجتماعية مستقلة نوعا ما، توجد فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية و المادية و الإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني و مكاني"[4]

و تعتبر أيضًا المؤسسة "كوحدة اقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية و المادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي"[5]

و لعل أشمل تعريف للمؤسسة الاقتصادية هو التعريف الآتي :" المؤسسة هي تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني و اجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج أو تبادل سلع أو خدمات، مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة و هذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي يوجد فيه و تبعا لحجم و نوع نشاطه"[6].

---

[1]- ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، ط1، 1988، ص09.

[2]- نفس المرجع، ص10.

[3]- إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، بدون دار نشر،ط2، بدون سنة نشر، ص13.

[4]- عبد الرزاق بن حبيب ، **اقتصاد و تسيير المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص24.

[5]- عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1993، ص24.

[6]- ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص11.

و من خلال التعاريف السابقة، يتضح لنا أن المؤسسة كيانا اعتباريا مستقلا و يتحدد نشاطها بالإنتاج و المشكل من أحد العنصرين السلع أو الخدمات، و لها موارد مالية و بشرية، و رغم ذلك تبقى التعاريف الواردة غير شاملة، خاصة مع التطور الذي شهدته نظرية المؤسسة و نظريات الإدارة.

نستخلص مما سبق ذكره، أن المؤسسة مكونة من العناصر الآتية[1]:

- **الموارد المادية**: و هي الوسائل المستخدمة في العملية الإنتاجية من آلات و مباني و مواد أولية.
- **الموارد البشرية**: و هي تلك الموارد المتمثلة في الطاقات العضلية و الفكرية لعمال المؤسسة.
- **مركز القرار**: و هو المكلف بتسيير النشاط الإنتاجي للمؤسسة.
- **التنسيق**: هو ناتج نشاط المؤسسة المتولد عن عنصر العمل المبذول لتحويل المواد الأولية إلى سلع مادية أو عنصر العمل المبذول لتقديم خدمات للأفراد او الجماعات.

المطلب الثاني: أهداف و خصائص المؤسسة الاقتصادية

1 – خصائص المؤسسات الاقتصادية

كما سبق و رأينا، أن هناك عدة تعاريف للمؤسسة الاقتصادية اختلفت بحسب الزمان والإيديولوجيات و قد توصلنا إلى أن التعريف الجاري مفاده أن المؤسسة الاقتصادية المعنية بالدراسة هي كل منظمة تتفاعل فيها الموارد البشرية و المادية و المالية و تنشط في المجال الاقتصادي تهدف إلى تحقيق الاستمرارية و الربح و رغم اختلاف التعريف إلا أن المؤسسة الاقتصادية تكاد تشترك في بعض الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات هذه الخصائص حاولنا تلخيصها – حسب ما ورد عن عمر صخري– كالآتي[2]:

- تتمتع المؤسسة الاقتصادية بشخصية قانونية مستقلة تترتب عليها مجموعة من الواجبات و المسؤوليات؛
- القدرة على أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها؛
- القدرة على البقاء و التكيف مع الظروف المحيطة بها في حدود إمكاناتها؛
- المؤسسة (نظام مفتوح) تتفاعل مع البيئة الخارجية ؛
- المؤسسة مركز للتوزيع (توزيع الأرباح على أصحاب المصالح – الأعمال – البنوك – الموردون .....)؛
- مركز للتحويل : تحويل المدخلات إلى مخرجات ؛

[1]– إبراهيم بختي، **دور الانترنت و تطبيقاته في المؤسسة**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص16.

[2]– عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص25.

– مركز لاتخاذ القرار : يتخذ على مستواها العديد من القرارات (قرارات التوظيف ، التسويق، الإنتاج ....)؛

– مركز للاتصال : يحتوي على شبكة من الاتصالات المختلفة.

2 – أهداف المؤسسة الاقتصادية

هناك عدة أهداف تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيقها، و غلبا ما تكون هذه الأهداف متداخلة فيما بينها، و يمكن إجمالها فيما يأتي:[1]

2–1– الأهداف الاقتصادية: و أهم هذه الأهداف التي يمكن أن تحققها المؤسسة الاقتصادية هي:

–تحقيق الربح: يعتبر الربح من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها المؤسسة اقتصادية، لأنه بفضله تستطيع تمويل نشاطاتها من دفع للأجور لعمالها و تسديد التزاماتها اتجاه شركاتها، و يسمح لها بتحديد وسائل الإنتاج لديها، و يعتبر الربح أهم معيار على نجاح المؤسسة.

– **تحقيق متطلبات المجتمع**: و يكون هذا من خلال السلع و الخدمات التي تقدمها المؤسسة الاقتصادية إلى المجتمع الذي تنشط فيه.

– **عقلنة الإنتاج**: و ذلك بالاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج، حتى تتفادى المؤسسة الوقوع في مشاكل اقتصادية، و بالتالي تسبب الخسارة لملاكها و للمجتمع ككل، و ذلك من خلال حرمانه من السلع و الخدمات ومناصب العمل التي كانت توفرها.

2–2– الأهداف الاجتماعية: و يمكن تلخيص أهم هذه الأهداف فيما يأتي:

– توفير مناصب الشغل في المناطق التي تنشط فيها هذه المؤسسات الاقتصادية، مع ضمان مستوى مقبول من الأجور للعمال الذين تشغلهم؛

– تحسين مستوى معيشة العمال، و ذلك من خلال الزيادة المستمرة في الأجور تماشيا مع زيادة تطور المؤسسة و نجاحها، و كذا مع الزيادة في الاحتياجات المعيشية لهؤلاء العمال؛

– إحداث أنماط استهلاكية جديدة في المجتمع، و ذلك من خلال المنتجات الجديدة التي تقترحها المؤسسة على زبائنها و التي لم يتعودوا معلى استهلاكها من قبل؛

– العمل على ضمان تماسك العاملين و تآلفهم، و ذلك من خلال الحوار و التشاور بين كل الأطراف داخل المؤسسة و احترام نظامها؛

[1] – ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ص17-21.

- توفير التأمين لسلامة العمال و صحتهم ، كالتأمين الصحي و التامين من الحوادث والتقاعد، كما توفر المرافق الضرورية لراحة العمال كالسكنات الوظيفية، المخيمات الصيفية و غيرها.

2-4- الأهداف التكنولوجية: و تعتبر من الأهداف الضرورية التي تسعى إليها المؤسسة لتحقيقها، لأنها تضمن لها التطور و النمو و البقاء، و أهم هذه الأهداف:

- البحث و التطوير في أساليب و طرق الإنتاج، و هذا من خلال إنشاء مصلحة و مخابر خاصة بهذا الجانب، الشيء الذي يسمح للمؤسسة بتحسين إنتاجها و الرفع من قدراتها التنافسية مقارنة بالمؤسسات الأخرى؛

- المساهمة في الخطة العامة للبلاد في مجال البحث العلمي و التطوير التكنولوجي و ذلك من خلال التنسيق و التعاون في مختلف مؤسسات و مراكز البحث العلمي والجامعي في مشاريع بحث مشتركة تعود بالفائدة على المؤسسة و المجتمع ككل.

2-5- الأهداف الثقافية و الرياضية: و يمكن إيجازها فيما يأتي:

- توفير الوسائل الترفيهية و التثقيفية التي تسمح لعمال المؤسسة و أولادهم بالترفيه والتثقيف من مسرح و مكتبات و رحلات، و ذلك لما لهذا الجانب من تأثير إيجابي و فعال على المستوى الفكري للعامل؛

- تدريب العمال المبتدئين و رسكلة القدامى، و هذا ما يؤثر على مردودية المؤسسة بالإيجاب خاصة وعلى الدخل الوطني عامة؛

- تخصيص أوقات للرياضة التي تعتبر من بين العناصر الجد مفيدة في الاستعداد للعمل و التحفيز عليه و دفع الإنتاج و الإنتاجية.

المطلب الثالث: تصنيفات المؤسسات الاقتصادية

يمكن للمؤسسات أن تأخذ أشكالا متعددة و نظرا للامتيازات التي تتمتع بها والالتزامات التي تخضع لها دون سواها، فقد يكون من الضروري تصنيفها حسب معايير مختلفة. نذكر أهمها:

1- حسب طبيعة الملكية : هناك ثلاثة أنواع من الملكيات :

1-1- الملكية الخاصة: حيث تكون المؤسسة ملك لشخص واحد أو مجموعة من الأشخاص.

1-2- الملكية العامة (العمومية): وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بماكيفما شاءوا ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك. والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في تسيير وإدارة المؤسسات العامة مسؤولون عن أعمالهم هذه اتجاه الدولة وفق القوانين للدولة

1-3- الملكية المختلطة: وهي مؤسسة يكون رأسمالها مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص.[1]

2- حسب الحجم:

يرجع تصنيف المؤسسات حسب الحجم إلى أهمية المؤسسة ومكانتها في الاقتصاد ، وقد اختلف في عدد المعايير التي تمكن من تصنيف المؤسسات حسب حجمها . فهناك من يأخذ بعين الاعتبار عدد العمال ورقم الأعمال كمعيارين أساسيين للتصنيف .

وهناك من يضيف إلى ذلك قيمة ما يلاحظ في السنوات الأخيرة أن المؤسسات في علاقاتها مع مورديها بدأت تأخذ منحا آخر يختلف تمام عن المعاملات الكلاسيكية ، ففي العادة عندما تريد المؤسسة الحصول على سعر شراء منخفض تقوم باختيار و انتقاء الموردين على أساس المناقصات بعدها تتعاقد مع الذي يوفر أرخص الأثمان طبقا لمبدأ المنافسة، أما حاليا فهناك الكثير من المؤسسات التي أعادت النظر في علاقاتها مع مورديها بالدخول معهم في شركة ذات آجال طويلة حيث تتقاسم معها العوائد، و خير مثال على ذلك الجزائر التي أبرمت عدة اتفاقيات للشركة في مجال المحروقات وهي تعمل على توسيع هذا النوع من العلاقات إلى قطاعات اقتصادية أخرى لما توفره هذه الأخيرة من مزايا وإيجابيات تعود بالنفع على المؤسسات و على الاقتصاد الوطني ككل. الأصول والقيمة المضافة للتمكين من الفصل بين حجم المؤسسات، وهناك أيضا من يعتمد على الأموال الخاصة للمؤسسة . ويمكننا عرض مزايا التصنيف حسب معيار الحجم في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01) :تصنيف المؤسسات حسب الحجم.

معيار التصنيف	المزايا	العيوب
حسب عدد العامل	- يسمح بالتفرقة بين المؤسسات نظرا لاختلاف الالتزامات حسب عدد العمال - سهل الاستعمال	- يستند إلى الكم و لا يأخذ بعين الاعتبار التأهيلات - ليس هناك ارتباط بين عدد العمال و رأس المال - شديد التغير بين القطاعات الاقتصادية
حسب رقم الأعمال	- دراسة رقم الأعمال يسمح بالتحليل الزمني و المكاني - مهم لمقارنة المؤسسات التابعة لنفس القطاع	- ليس هناك علاقة بين رقم الأعمال و النتيجة - لا يسمح بمقارنة المؤسسات التابعة

[1] - عمر صخري ، **مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1986، ص18

		لقطاعات مختلفة
حسب القيمة المضافة	– يسمح بقياس الثروة المنشأة من طرف المؤسسة – يسمح بقياس الإنتاجية – يمكن استعماله لحساب الناتج الداخلي الاجمالي و الدخل الوطني الاجمالي	– يختلف حسب درجة التكامل – يتأثر بطريقة تنظيم الإنتاج – يمكن أن يتأثر بإخراج بعض الوظائف والقيام بها من طرف الغير
حسب مبلغ الاموال الخاصة	– المساحة المالية لمؤسسة – إمكانية الدخول للأسواق المالية – مقارنة جد صعبة بين قطاعات اقتصادية مختلفة	– مقارنة جد صعبة بين قطاعات اقتصادية مختلفة

Source: J. M. AURIAC et les autres, Economie d'entreprise, Costeilla, Paris, 1995, P:49

ونظرا لصعوبة استعمال كل معيار بمفرده لتصنيف المؤسسات حسب الحجم، يستحسن استعمال معيارين في نفس الوقت (كمعياري العمال ورقم الأعمال). ورغم اختلاف الآراء حول المعايير المستعملة للتصنيف حسب الحجم، إلا أن الأغلبية تتفق على استعمال " معيار العمال كأساس للتصنيف . وعليه فإن التصنيف الشائع على أساس معيار الحجم يقسم المؤسسات إلى نوعين هما:

2-1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطةPME:

وهي أهم ركيزة تعتمد عليها اقتصاديات البلدان الأوروبية والأمريكية وكذا اليابانية، باعتبارها مؤسسات يمكن أن تنشأ من طرف شخص واحد، ولا تقتصر نشاط اقتصادي معين ، هي مؤسسات تشغل عدد لا يتعدى 500 عامل و فيها تتوزع إلى :[1]

2-2- المؤسسات الصغيرة جدا TPE:تشغل ما بين 1-9 عمال.

- المؤسسات الصغيرة P.E: تشغل ما بين 10 -199 عامل.
- المؤسسات المتوسطة M.E : تشغل ما بين 200 و 499 عامل.

[1] - Jaques Roger – Machart, **Réussir nos PME**, Dumond, 1991, p127.

2-3- المؤسسات كبيرة الحجم:

وهي المؤسسات التي تشغل أكثر من 500 عامل فتعتبر . وبلغة الأرقام فإن النوع الأول يفوق 99 % من مجموع المؤسسات في الدول المقدمة وذلكحسب ما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول رقم 02 : توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم (%)

عدد العمال / المجموعات	1-9	10-499	≤ 500
الولايات المتحدة الأمريكية	74.6	25	0.4
اليابان	71.3	28	0.7
الاتحاد الأوروبي	81.85	17.95	0.2

المصدر: ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، الطبعة الأولى، 1998، ص.72

رغم انخفاض نسبة حجم المؤسسات الكبيرة حسب ما يوضحه الجدول أعلاه، إلا أن عدد العمال الذي تشغله في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا يقارب 50% من مجموع اليد العاملة الإجمالية، مقارنة مع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يقارب 20 مليون مؤسسة.

3- تصنيف المؤسسات حسب القطاع الاقتصادي

من خلال هذا التصنيف يمكن التمييز بين ثلاثة قطاعات اقتصادية أساسية: القطاع الأولي، القطاع الثانوي، القطاع الثالث. وكل من هذه القطاعات يتميز بنشاطات معينة هي:[1]

3-1- القطاع الأولي: ويشمل مؤسسات إنتاج المواد الأولية الممثلة في الفلاحة، الصناعة الغابية، المناجم استخراج البترول وأنشطة الصيد البحري.

3-2- القطاع الثانوي: ويشمل المؤسسات التي تنشط في تحويل المواد الطبيعية إلى منتوجات قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الوسيطي.

[1]- ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره ، ص 25

3-3- القطاع الثالث: ويشمل آل المؤسسات التي يعتمد نشاطها أساسا على تقديم الخدمات مثل النقل البنوك والمؤسسات المالية، التجارة، الصحة والاتصال.

4- تصنيف المؤسسات حسب الشكل القانوني

تصنف المؤسسات حسب المعيار القانوني إلى صنفين أساسيين هما: [1]

4-1- المؤسسات الخاصة : وهي التي تخضع للقانون الخاص و تتخذ بدورها أشكالا متعددة منها:

4-1-1- المؤسسات الفردية : وهي ملك لشخص واحد يعتبر رب العمل و هو صاحب رأس المال و عوامل الإنتاج الأخرى ، بالإضافة إلى قيامه بعمل الإدارة و التنظيم أحيانا و مايميزها :

-عدم اشتراط إجراءات قانونية معقدة لتكوينها ،

-لا تتطلب قدرات مالية كبيرة ،

-استقلالية في التسيير (المالك) .

4-1-2- مؤسسة ذات مسؤولية محدودة: و في هذا النوع تكون الشخصية للمالك منفصلة عن ثروة المؤسسة و مسؤولية المالك محدودة في إطار الثروة التي وضعها تحت تصرف المؤسسة.

4-1-3-الشركات : في هذا النوع يتوزع رأس المال و التنظيم أو التسيير على أكثر من شخص و يجب الإشارة إلى أن هـ\ه الشركات لا يمكن قيامها إلا بتوفير بعض الشروط طبقا للقانون التجاري مثل : توفير الرضا بين الشركاء و الذي يشما موضوع نشاط الشركة و قيمة كل ما يقدمه كل شريك كحصة في رأس المال.

4-1-4- شركات الأشخاص: هي التي تقوم على الاعتبار الشخصي و تشمل هذه الشركات حسب القانون التجاري ما يلي:

4-4-1-1- شركة التضامن: تتكون من شخص فأكثر يتعارفون فيما بينهم تجمع بينهم علاقات مختلفة (عائلة ، أصدقاء)على أساس الثقة و التضامن حيث يكون كل شريك مسؤولا عن كل ديون المؤسسة و إلتزماتها كما لو كان مالكها الوحيد و في الغالب في مجالات اقل خطورة .

4-4-1-2- شركة التوصية البسيطة: وهي شركة تتكون من طرفين الشركاء متضمنين و مسؤولين عن ديون الشركة مسؤولية شخصية بمقدار ما يملكون ، بالإضافة إلى حصصهم في رأس المال ، و شركاء موصون أي تتحدد مسؤوليتهم بقدر حصصهم.

[1] ناصر دادي، مرجع سبق ذكره، ص 26

– شركة المحاصة : وهي نوع خاص من الشركات ، إذ رغم توفر الشروط الأساسية للشركة فهي لا تتمتع بشخصية اعتبارية ، و لا رأس مال ولا عنوان.

– شركة الأموال :و ظهرت بعدما أصبحت شركات الأشخاص والمؤسسات الفردية غير قادرة على مسايرة متطلبات الاقتصاد المتطور مثل هذه الشركات:

4-4-2-3- شركات المساهمة: هي الشركة التي تتكون من مجموعة أشخاص يقدمون حصصا في رأسمالها على شكل أسهم و لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصصهم و يشترط حد أدنى من المساهمين و من رأس المال، تسير من قبل مجلس إدارة الذي يتكون من أعضاء يحسنون التسيير و يتميزون بالكفاءة و بالتالي تتميز بالاستقرار رغم تغير الملاك و كذلك إمكانية تجميع أموال كثيرة ، مسؤولية محدودة للمساهم ، و تتمتع بالاستقرار

ومن عيوبها تعقد إجراءات إنشائها ، الخضوع لرقابة شديدة ، الالتزام بكشف البيانات.

4-2- المؤسسات العمومية : وهي المؤسسات التابعة للقطاع العام ، نشأت لأسباب عديدة منها ما يتعلق بالفرص مثل التأميمات و مايتعلق بالأمن و استقلالية الدولة و منها يتعلق بالإيديولوجية السياسية بالإضافة إلى أسباب اجتماعية و أخرى اقتصادية.

4-3- المختلطة: وهي مزيج من المؤسسات العمومية و المؤسسات الخاصة، و يتم إنشاءها بطريقتين: الإنشاء من العدم، و التأميم.

المبحث الثاني: مهام المؤسسة الاقتصادية ومحيطها.

إن هدف أي مؤسسة اقتصادية هو العمل على ضمان بقائها في السوق وديمومة عملها واكتسابها حصص سوقية إضافية، وبالتالي كان عليها أن تقوم بدراسة موضوعية مسبقة لمعرفة موارد المؤسسة ومختلف السياسات التي تطبقها وعلاقة هذه الأخيرة بمحيطها.

المطلب الأول: موارد وسياسات المؤسسة الاقتصادية.

تعتبر الموارد والسياسات من العناصر المهمة في المؤسسة الاقتصادية و تتمثل فيما يلي: [1]

1- موارد المؤسسة الاقتصادية:

إن الموارد الاقتصادية بمختلف أنواعها الطبيعية والبشرية والمصنعة تشغل تفكير واهتمام كل من علماء الاقتصاد والاجتماع وغيرهم، وسبب ذلك مدى أهمية هذه الموارد لأية مؤسسة تسعى للنمو والازدهار، لأن الموارد تعتبر من عوامل الإنتاج في المؤسسة والتي تؤدي كثرتها أو قلتها إلى دفع عملية التنمية أو عرقلتها.

وتنقسم موارد المؤسسة إلى العناصر التالية: رأس المال، الموارد البشرية، التنظيم والإدارة والموارد التكنولوجية.

- رأس المال: يتمثل في مجموع الأدوات و المباني التي تساهم في العملية الإنتاجية أو تقديم الخدمات ومنطقيا لا يمكن الحصول على هذه العناصر إلا إذا توفرت الأموال التي تحلب من جهات مختلفة باختلاف طبيعة المؤسسة، فإن كانت مؤسسة عمومية فالجهات المعنية بالأمر كالوزارات أو الجماعات المحلية هي المسؤولة عن توفير السيولة، وبالتالي إنشاء المؤسسة يحتم تحويل رأس المال النقدي إلى رأس المال المادي، وينقسم رأس المال إلى فرعين أساسيين هما:

* رأس المال المالي: يتمثل في الموارد المالية للمؤسسة والتي تحصل عليها من مصادر مختلفة، ولها شروط مختلفة ولها شروط و خصائص مختلفة ويطلق عليها محاسبيا أصول المؤسسة.

➢ رأس المال الاقتصادي: يتمثل في استعمالات المؤسسة لأموالها في شكل عناصر مادية وغير مادية وغير مادية من أجل القيام بنشاط الاقتصادي، وتسمى محاسبي أصول المؤسسة.

[1] – رحمون هلال، **المحاسبة التحليلية نظام معلومات التسيير ومساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005، ص51.

➢ مادة العمل: تعبر عن مجموعة المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج قد تكون على شكلها الخام أو خضعت التحويلات في مؤسسات أخرى، وهي تعبر عن المواد الأساسية التي تدخل في تكوين المنتوج مثل: الخيوط المستخدمة في صناعة النسيج.

➢ لعمل والموارد البشرية : هي من العوامل الموارد) المؤثرة في حياة المؤسسة حيث تؤثر بتكلفتها ونوعيتها، إضافة إلى عدة جوانب نفسية واجتماعية في نتائج المؤسسة.

ويرى الاقتصاديون الاشتراكيون "أن العمل هو صورة عنصر أساسي وهو قوة العمل التي تكمن في ذات أو جسم الإنسان الحي بحيث تظهر عند اتفاقها في صورة عمل ".

– ويعرف ماركس العمل "أنه يشمل مجموعة من الطاقات الجسمية والفكرية المتواجدة في جسم الإنسان في الشخصية الحية، والتي يجب أن يجعلها في حركة لكي تنتج أشياء نافعة".

– التنظيم الإداري: أصبح دور الإشراف على نشاط المؤسسة ذو أهمية، كلما ازداد دور التنظيم بتطور المؤسسات وزيادة حجمها حسب فايول يعرف التنظيم أنه التخطيط، التنظيم، التوجيه، المراقبة والقيادة، أو اكتساب هذا العنصر أهمية مع تطور الرأسمالية وحدث له نسبة من فوائد عوامل الإنتاج وهو الربح، ومع دخول الإعلام الآلي إلى المؤسسات وجدت هناك إدارة أكثر دقة واتخذت أشكالا أكثر تطور.

وهناك عنصر أخر متمثل في:[1]

– الموارد التكنولوجيا:ان التكنولوجيا و في كل الحالات لها دور مهم في المؤسسات الاقتصادية إلى حد كبير، حيث انها تمثل جزء كبير من الاعداد و البحث و التنمية ، ويمكن ان تنظر الى التكنولوجيا انها مفهوم معقد بدرجة تعقيد تتميز به في كل مراحلها و الجوانب المختلفة بها ، وهناك التقنية كعنصر منها :

– التقنية: هناك الكثير من الخلط بين التكنولوجيا والتقنية وعادة ما يعرف أحدها الأخر فالتقنية عند jeanfovrastiهي: "فن استعمال المواد الطبيعية من أجل تلبية الحاجات المادية للإنسان"

– التكنولوجيا: بخلاف التقنية و بساطتها في التعريف فالتكنولوجيا تكون أكثر تعقيد، ومن بين التعريفات نجد "Root" يعرف التكنولوجيا بأنهما " مجموعة المعارف التي تمكن أن تستعمل في إنتاج سلع وفي إنشاء سلع جديدة ".

ويمكن تلخيص موارد المؤسسة الاقتصادية في الشكل الموالي:

[1] – ناصر دادي علون، مرجع سبق ذكره، ص 184.

الشكل رقم 02 : موارد المؤسسة الاقتصادية

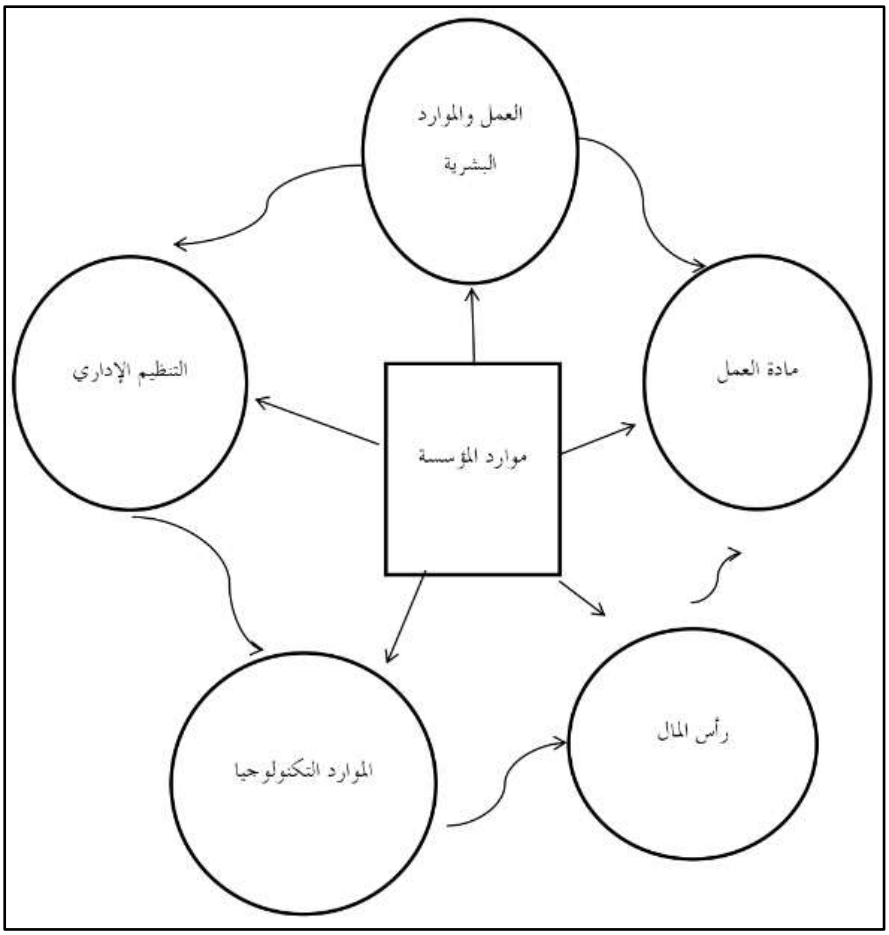

المصدر: من إعداد الطالبتين.

يلخص الشكل الموالي موارد المؤسسة الاقتصادية اذ يتمثل في ارتباط العمل و الموارد البشرية مع مادة العمل و التنظيم الاداري في حين يبين اهمية الموارد التكنولوجيا في راس المال و مادة العمل ، حيث لا يتم التنظيم الاداري بدون موارد تكنولوجيا .

ثانيا: سياسات المؤسسة الاقتصادية[1]

1- تعريف السياسات: تعرف أنها دليل عام للتفكير وتقوم بعمل فعال، والسياسات عادة تكون عامة في تطبيقاتها ولهذا فإنها تأخذ طابع الغموض وعدم التحديد، والغرض منها هو أن تكون بمثابة أداة للتوجيه والتي تحدد مجال النشاطات الضرورية لتحقيق الأهداف المطلوبة، ومع أن السياسات تصنف باتساع فعاليتها وبغموض

[1] – عبود صمويل، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988 ص44.

البيانات المعبرة عنها إلا أنها تقوم على حدود واضحة، حتى يعمل المرؤوس ضمن إطارها وبهذا فإنها تشمل عمل كل من الرئيس و مرؤوسه.

وتوضح السياسات عادة من قبل مجلس إدارة المشروع أو من قبل اللجنة المكونة من الهيئة الإدارية العليا، في المشروع وبمعنى آخر فإن السياسة الرئيسية تنبثق من أعلى المستويات الإدارية، فمجلس الإدارة مثلا يقوم باختيار الصناعة التي سيستعمل ضمنها المشروع، وهذا الاختيار يعتبر السياسة الأساسية ومن أهم خصائص السياسات هي:

– **مرونة:** حيث أن السياسة الجيدة يجب أن تصنف بالمرونة حيث يسمح ذلك للمدير باتخاذ القرارات الملائمة التي تتماشى مع الظروف الطبيعية الراهنة؛

– **الوضوح:** فإذا كانت السياسة واضحة فإنها تبعث الثقة في نفوس العاملين في المشروع والارتياح للخطط والأهداف التي تدعمها المؤسسة؛

– **الاستقرار:** حيث يجب أن تصنف سياسة المشروع بالاستقرار والثبات إذا كان هناك تغيير يجب أن يكون تدريجيا و بطيئا، حتى لا يحدث إرباك في سير المشروع؛

– **تفويض السلطة:** من خصائص السياسة الجيدة أنها تساعد على تفويض السلطة في المشروع، ولهذا فمن أغراض السياسة الجيدة تصديق الرئيس لقرارات مرؤوسه، ما دامت ضمن إطار الخطوط العريضة للسياسة المرسومة.

المطلب الثاني: وظائف المؤسسة الاقتصادية

إن مختلف وظائف المؤسسة الاقتصادية ترتبط ببعضها البعض من أجل أداء وتحقيق أهداف المؤسسة ككل ويزداد مستوى هذا الترابط لطبيعة وحجم المؤسسة وأهم هذه الوظائف هي:

أولا: وظيفة التسويق:

و هي عبارة عن تطوير للوظيفة التجارية التي عرفت منذ القديم، و قد ظهرت هذه الفكرة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية وبالأخص في شركة General Electric وتهدف هذه الوظيفة إلى دراسة و توقع احتياجات المستهلكين، إنشاء منتوج أو خدمة لسوق خاص، عرض المنتوج أو الخدمة في المكان المناسب الإعلام بوجود منتوج أو خدمة بمختلف خصائصها ، بيع المنتوج أو الخدمة للمستهلك على أساس تقييم مالي مناسب ضمان متابعة تجارية للقيام بالتعديلات اللازمة اتجاه السوق.[1]

ثانيا: وظيفة الإنتاج:

مع أن هذه الوظيفة هي من اختصاص المؤسسات الصناعية (الإنتاجية) إلا أنه يمكن الحديث عن إنتاج الخدمات، و يبقى مضمون هذه الوظيفة هو الوصول إلى تحقيق أكبر مردود من خلال نوعية المنتوجات واحترام رغبات المستهلك. وقد تختلف خصائص الإنتاج حسب علاقة المؤسسة مع الزبائن، إذ يمكن تصنيفها إلى :

- إنتاج للتخزين Production sur stock إذا كان العرض يسبق الطلب؛
- إنتاج حسب الطلبية إذا كان بين الخاصيتين الطلب يسبق العرض؛
- إنتاج ممزوج الأوليتين Production mixte ويهدف تسيير الإنتاج إلى إيجاد توازن مقبول بين عدة أوامر متناقضة و هي:

➢ النوعية: ويقصد بها قدرة المنتوج أو الخدمة على إشباع احتياجات المستعملين ملائمة المنتوجات المصنوعة مع حاجيات المستهلكين و مطابقة للمواصفات مكتب الدراسات ، احترام آجال الإنتاج التي تفرضها التزامات المؤسسة مع الزبائن يجب أن تسمح تكلفة الإنتاج بتحقيق هامش على سعر البيع، و بالتالي يجب تحديدها بصفة تقديرية.

➢ المرونة: بحيث يجب على المؤسسة أن تتكيف مع نمو السوق، سواء من الناحية الكمية أو النوعية.

[1] – درمون هلال ، مرجع سبق ذكره. ص26

ولا يمكن أن تتحقق هذه الأوامر إلا بمساهمة منسقة لجميع مصالح وهيئات المؤسسة بغرض الوصول إلى تنمية الثلاثية: تكلفة – أجال – نوعية.[1]

ثالثا: وظيفة التموين:

في إطار دورة استغلال المؤسسة، يعتبر التموين المرحلة الأولى التي تسبق الإنتاج و التسويق. ويقصد بالتموين مجموع العمليات التي تضع تحت تصرف المؤسسة كل السلع و الخدمات الضرورية (مواد أولية...) المتلقاة من طرف الموردين ، في الشكل الأمثل الذي يحقق العلاقة: أمان –تكلفة – نوعية. هذه العمليات تتمثل في المشتريات وتسيير المخزونات.

– المشتريات : يمكن اعتبار المشتريات كوظيفة مستقلة داخل المؤسسة تنظم على شكل أو موزعة بين عدة وظائف أخرى، (Taille) مديرية أو مصلحة، حسب حجم المؤسسة كان توزع بين وظيفة الإنتاج والوظيفة التجارية و المالية ، أو أن تقوم بها المديرية العامة مباشرة .

وتعتمد مصالح المشتريات في سياستها على عدة عوامل تسمح لها بتحقيق الأهداف المرجوة منها وهي:

- سياسة المنتوج: التوثيق، الاستكشاف والتطور التكنولوجي ؛
- سياسة المصدر : و يتعلق الأمر هنا بسياسة الموردين و كذا بدراسة شعب التموين؛
- سياسة الأسعار: تمر سياسة الأسعار بالمعرفة الجيدة لأسعار السوق، الشروط المالية المطبقة من طرف كل مورد و حتى بتحليل القيمة؛
- سياسة الاتصال: يعمل المشتري على تحريض العرض عن طريق التظاهرات Moyens promotionnels صالونات مثلا)، أو باستعمال وسائل ترقوية (تقليدية كدليل المتوجات كتيبات...) وتمر دراسة طلبات الشراء عبر عدة مراحل هي:

– الاستشارة: وهي طلبات أسعار موجهة للموردين، اختيار المورد ويتم ذلك بإعداد جدول مقارنة بين مختلف عروض. الموردين و يقع الاختيار على من يوفر أحسن الشروط الأساسية الآتية:

- تكلفة الشراء، النوعية التقنية وآجال التموين.

[1]- C. BUSSENTAULT et M. PRETE, **ECONOMIE et gestion de l'entreprise**, Vuibert, 1955, p57. 1

– التفاوض: ويتم على أساس مناقشة بين المورد والمشتري حول الشروط التقنية، التجارية القانونية والضمانات.

– عقد الصفقة: وهي عبارة عن إمضاء الطرفين على الصفقة ويعني ذلك، اتفاقهما على كل بنود العقد والشروع في تنفيذه.[1]

ثالثا: تسيير المخزونات:

– إذا كان الاهتمام بالمشتريات يمكن أن يؤدي إلى تقليص التكاليف عن المؤسسة ، عن طريق التفاوض الجيد في أسعار المواد و السلع واختيار أحسن نوعية لتفادي البقايا والنفايات في الإنتاج ، فإن المخزونات لا تقل أهمية بما يمكن أن تقتصده المؤسسة من أموال سائلة يمكن توظيفها في مجالات أخرى تعود عليها بالفائدة أو الربح.

ولقد ظهرت في السنوات الأخيرة فكرة صفر مخزون في الشركات اليابانية بهدف تفادي الأموال المحمدة على شكل سلع أو مواد تناقص قيمتها عبر الزمن إما لعدم صلاحيتها أو لندرة الطلب عليها ... [2]

و للمحزونات مزايا و عيوب تتمثل أساسا في:

– تأمين الاستهلاك المنظم لمنتوجات المؤسسة؛

– الاستفادة من تخفيضات عند شراء كميات كبيرة إذا كان بوسع المؤسسة تخزينها؛

– تفادي انقطاع الإنتاج بسبب الوصول المتأخر للمواد وانعدامها لفترة معينة؛

– إمكانية رفع الأسعار في حالة ندرة المنتوجات في السوق؛

– تفادي مصاريف النقل عند شراء كميات هائلة و تخزينها على مستوى المؤسسة.

هذا بالنسبة لبعض المزايا، و لكن بالمقابل هناك عيوب تتعلق بالمخزونات تتمثل في:

– عدم إمكانية تخزين بعض المواد أو السلع لأكثر من الآجال المحددة لها للاستعمال؛

– مخاطر عدم تمكن بيع بعض المنتوجات مما يؤثر سلبا على خزينة المؤسسة؛

– كل انقطاع في المخزونات أو نقصها مقارنة بطلبيات الموردين يؤدي حتما إلى فرض عقوبات التأخير أو فقدان بعض الزبائن أو حتى فرصة ضائعة نتيجة عدم الاستجابة لبعض الطلبيات.

[1]- R.BRENNEMANN et S.SEPARI, **Economie d'entreprise**; Edition Dinod, Paris ; 2001, P327.

[2]– – درهمون هلال ، مرجع سبق ذكره، ص30

رابعا: وظيفة الموارد البشرية :

لقد تطورت هذه الوظيفة منذ القرن العشرين، حيث أصبح مجالها يشمل: التشغيل، التأجير، التكوين الإعلام، الأمن و العلاقات الاجتماعية. ويكمن الدور الأساسي لوظيفة الموارد البشرية في تكييف العمال والوظائف كميا ونوعيا في المؤسسة، ولا يتم إلا على أساس معرفة:

- الرجال والنساء الذين يشكلون المؤسسة : من ناحية هرم الأعمال، الأقدمية ، هيكل التأهيلات التوزيع حسب الجنس و الجنسية؛
- تطور عدد العمال (التشغيل و التسريح)؛
- التعريف الدقيق للمناصب.

ولتفادي الدخول في الصراعات بين العمال والإدارة ، تعمل وظيفة الموارد البشرية في البحث على الأجر العادل ، الذي يأخذ بعين الاعتبار التأهيل للمنصب والنتائج المرجوة من الأجير، و تعتمد المؤسسات في التوصل إلى هذا المطلب على طرق حديثة تمكن من تقييم المناصب و إعداد سلم للأجور مناسب لذلك.

أما في ما يتعلق بالتطور البشري و الاجتماعي، فقد رأينا أن كل النظريات حول التنظيمات تدعو إلى احترام العامل لا كأداة إنتاج فقط و إنما كجزء لا يتجزأ من المؤسسة و هذا بإعطائه كامل الحقوق المنصوص عليها في التشريعات، بالإضافة إلى الأجر العادل ، التكوين الذي يتماشى مع التطورات التكنولوجية وسياسة اتصال تسمح بإشراك العمال والسماح لهم بالتوصل إلى المعلومات الخاصة بالمؤسسة وبإبداء آرائهم حولها.

ولا يكفي الأجر و التكوين إذا لم يرفقا بضمان العمل و تهيئة الظروف اللازمة لذلك و قد. يتوقف نجاح أي مؤسسة على توفر هاذين الشرطين الأخيرين.[1]

خامسا: وظيفة المحاسبة و المالية:

لا تخلو مؤسسة من هذه الوظيفة لما لها من أهمية تزويد المسؤولين بمعلومات تتعلق بالوضعية المالية للمؤسسة، كما تسمح بتوحيد القرارات المستقبلية على أساس النتائج التي توصلت إليها هذه المهمة. ومن المؤسسات من يصنف المحاسبة ضمن المهام الإدارية و الكثير منها من يعتبرها من مسؤولية الرجل المالي، لما له من مؤهلات علمية ومهنية تسمح له بقراءة المعلومات والمعطيات بطريقة تختلف عن تلك التي يستعملها المسؤول

[1]- R.BRENNEMANN et S.SEPARI. Opcite, p369.

الإداري. وإذا نظرنا إلى الواقع ، فإننا نجد ارتباط وثيق بين وظيفتي المحاسبة والمالية ولا يكون من الخطأ اعتبارهما متكاملتان، من خلال الوظائف التي تقوم بها كل منهما و هي تكمن المهمة الأساسية لوظيفة المحاسبة في :

– الاستجابة لمطلب قانوني: حيث أن المحاسبة في كل الدول ومنها الجزائر تعتبر قانونية وإلزامية، فيما يتعلق بإمساك الدفاتر المحاسبية و إعداد الميزانية.

– المهمة الاقتصادية: أداة تسيير داخلية ونظام معلومات خارجية. وقد تطور مفهوم هذه الوظيفة لينتقل من إعطاء الصورة الوفية لذمة المؤسسة إلى إنشاء أدوات تسمح بتسييرها، وفي هذا الإطار تقوم معظم المؤسسات بتجزئتها إلى مصلحتين:

- المحاسبة العامة التي تعالج العمليات حسب الطرق القانونية، والمحاسبة التحليلية (أو محاسبة التسيير) ذات الاستعمال الداخلي، والتي تعطي معلومات تسمح بتوجيه قرارات التسيير.
- أما الوظيفة المالية فدورها يكمن في ضمان التوازن المالي للمؤسسة، وذلك باختيار أحسن مصادر التمويل وبأحسن الشروط، وهذا باحترام أهداف الملاءة والمردودية.

المطلب الثالث: علاقة المؤسسة الاقتصادية بمحيطها

تقوم المؤسسة الاقتصادية بنشاطها وسط محيط تختلف ميزانيته من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى أخر فالمؤسسة كخلية أساسية في المجتمع المتقدم أو النامي فهي تأثر عليه وتتأثر به لذلك يمكن القول بأن علاقة المؤسسة الاقتصادية محيطها، هي علاقة وطيدة باعتبارها خلية أساسية مؤثرة عليه ومتأثرة به في نفس الوقت لذلك من خلال هذا يمكن أو يجب التطرق إلى ما يلي:[1]

1– تعريف المحيط:

هناك عدة تعاريف لمحيط المؤسسة الاقتصادية أبرزها ما يلي:

– أن محيط العمل الخاص بالمؤسسة هو ذلك الجزء من المحيط الإداري، ويتكون هذا المحيط من 05 مجموعات من المتعاملين، هي الزبائن والموردين، والعاملين والمؤسسات المنافسة بالإضافة إلى جماعات للضغط أو التأثير كالحكومات واتحادات العمال وغيرها وهذا التعريف لدى فلدي "

w.Dill" أما فيري"filho" فيعرف المحيط على أنه مؤسسة تنطوي على 03 مجموعات من التغيرات:

المجموعة الأولى تضم المتغيرات على المستوى الوطني، مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أما المجموعة الثانية فهي متغيرات تشغيلية خاصة بكل مؤسسة ترتبط بمجموعة المتعاملين معها مثل الهيئات والتنظيمات

[1]– ناصر دادي علون، مرجع سبق ذكره، ص ص، 114.

للحكومة الإدارية ومؤسسات التوزيع، أما المجموعة الثالثة فتضم المتغيرات المتعلقة بمحيط المؤسسة الداخلي من عمال ومديرين وغيرهم.

2- أهمية دراسة محيط المؤسسة الاقتصادية.

إن جمع المؤسسات باختلاف أحجامها وقدراتهما تمتم بدراسة المحيط الذي نعيش فيه، وخاصة بزيادة المنافسة في جمع المستويات حيث أصبحت مرتبطة بعوامل الإنتاج أكثر فأكثر، وليس بالأسعار فقط ومن بين الأسباب التي جعلت المؤسسة تمتم بدراسة المحيط الذي نعيش فيه وخاصة بزيادة المنافسة في جميع المستويات حيث أصبحت مرتبطة بعوامل الإنتاج أكثر فأكثر، وليس بالأسعار فقط ومن بين الأسباب التي جعلت المؤسسة تمتم .محيطها ما يلي :

- سوق العمل: وهو نقطة لقاء بين المؤسسة كطلب العمل والأفراد المستعدين والقادرين على العمل، وهو نظام جزئي مشترك من الأنظمة الديموغرافي الاقتصادي والاجتماعي؛
- سوق المال: وهو نقطة التقاء بين المستثمرين أو مستعملي الأموال الذين يطلبونهما من جهة، وعارض الأموال أو المدخرين من جهة أخرى؛
- نظام التربية والتكوين داخل المؤسسة: وهو نظام فرعي من النظام العلمي التقني ونظام القيم في المجتمع حيث يتكفل بنقل المعارف والأفكار الاقتصادية ؛
- النظام القانوني: هو نظام فرعي من النظام السياسي الاجتماعي وحتى الثقافي، حيث أنه بمجموعة من الأنظمة والقوانين التأطيرية وكذلك الحقوق والواجبات للمؤسسات والمختلف المتعاملين الاقتصاديين معها، وهي عناصر تربط بعادات وتقاليد المجتمع؛
- نظام العلاقات مع الإدارة: هو نظام فرعي سياسي وقانوني يعمل على تحديد العلاقة للمؤسسة مع الإدارة الوطنية، وما يفرضه وجودها من حقوق اتجاهها، ومختلف هذه الأنظمة والأطراف لها علاقة مباشرة مع المؤسسة حيث تسهل تحديد العلاقة فيما بينهم؛

في المحيط الغير المباشر: ويمكن تسميته بالوسط العام ويتوزع إلى عدة أنظمة متفاعلة تحوي نظام الوسط المباشر، وقد يتبع عدة مقاييس في تحديد عناصره ويمكن عرضها في أربعة مكونات رئيسية:

- النظام الاقتصادي والبيئي: يضم هذا النظام مختلف العمليات والأنشطة الاقتصادية التي تسمح بالإنتاج والتوزيع والاستغلال، أو استعمال الموارد الطبيعية أو الموارد المرتبطة بالطبيعة المباشرة، أو النظام المادي من الموجودات وعناصر طبيعية؛
- النظام الديمغرافي والثقافي : وهو النظام الذي يحدد عدد أفراد المجتمع، وفي نفس الوقت يحدد قيمه وتقاليده وثقافته وهذا النظام يترجم حالة تطور المجتمع من جانب الكمية أو العدد أو النوعية أو التكوين والوضعية المهنية وفئات الأعمار وهي عناصر تتأثر بتفاعلات مثل الولادات والوفيات بنسبة الخصوبة، تحديد أو

تنظيم النسل وغيرها من العوامل أما جانبه الثاني أو المعنوي، فيحدده فضاء من العناصر المعقدة مثل التقاليد القيم والفلسفة والدين والفكر وغيرها وهدفه هو سعادة الإنسان وتنظيمه طبقا لما يراه هذا النظام حتى تتحقق أهدافه، وهو في تعامل مستمر مع ما يمكن أن تقترحه المؤسسة في مجال الرضا في العمل؛

– النظام العلمي والتقي: هو نظام الخلق، تطوير ونقل المعارف وحفظها، وهو الفضاء الذي يتم فيه البحث عن قوانين طبيعية توجه و تأثر في الأنظمة المادية والإنسانية، وكذا استعمالها في تطبيقات تقنية لتحقيق أهداف معينة، وهذه القوانين والتطبيقات تتولد عن مجهود البحث والتنمية في المؤسسة أو خارجها؛[1]

– النظام الاجتماعي والسياسي: وهو النظام الذي تتحدد فيه العلاقات بين المجموعات والأفراد، وكذا تقسيم وتوزيع السلطة فيما بينها وهو النظام الذي تتكون فيه العلاقات الاجتماعية على أساس عدد من العوامل مثل الارتباط بالميثاق العائلي أو النوادي، الفرق الرياضية والجماعات، وقد تكون بتأثيرات اقتصادية وسياسية أو عاطفية أو تاريخية...الخ.

[1] – ناصر دادي علون، مرجع سبق ذكره، ص ص، 115.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد شغلت المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا في كتابات وأعمال الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم الأيدولوجية، وهذا باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع.

ووصول المؤسسة لشكلها الحالي كان كنتيجة لعدة تغيرات وتطورات متواصلة ومتوازية مع التطورات التي شهدتها النظم الاقتصادية والاجتماعية والحضارات البشرية منذ أن تمكن الإنسان من الاستقرار ويمكن أن نتابع تطورات المؤسسة الاقتصادية ابتداء من الإنتاج الأسري البسيط (المجتمع البدائي) إلي الظهور الوحدات الإنتاجية ثم الثورة الصناعية .

أما المؤسسة في القرن الواحد والعشرين فهي تعمل في ظل اقتصاد عالمي البقاء فيه للأقوى، وعالم تسيطر عليه التقنية العالية والتكنولوجية المتطورة واتساع دائرة المنافسة وعدم اليقين الاقتصادي حيث أصبحت المؤسسة أكثر حذرا حيث تعتمد المرونة لتواجه الضر وف المستقبلية، وكون السوق أصبحت أكثر تنافسية تحاول فيه المؤسسات الاقتصادية تلبية الطلب المتزايد، مع الحفاظ على جودة المنتوج والتكلفة المنخفضة مع وقت اقل ما يمكن.

الفصل التطبيقي:

دراسة واقع بيئة الأعمال في الجزائر

وتأثيره على المؤسسة الاقتصادية

الجزائرية خلال الفترة الممتدة

(2017–2021)

أصبحت بيئة الأعمال اليوم من المحددات الأساسية لما لها من تأثير على المؤسسات الاقتصادية وأدائها بصورة لا يمكن لمتخذي القرار وأصحاب المشروعات تجاهلها أو التقليل من شانها، وبالتالي فإن معرفة ودراسة بيئة الأعمال يعد من الأمور الواجب التعرف عليها لمواكبة التطورات السريعة في مجال الأعمال، حيث تعتبر دراسة واقع بيئة الأعمال في الجزائر خطوة ضرورية لكونها تشتمل على مختلف الأوضاع الاقتصادية، الإدارية، الاجتماعية والتكنولوجية، السياسية وكذلك القانونية التي تحدد مدى ملائمة البيئة لممارسة نشاط هذه المؤسسات.

وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذه الفصل من خلال الاستعانة بعدد من المؤشرات التقييم بيئة الأعمال في الجزائر ومن ثمة قياس مدى تأثيرها وملائمتها للمؤسسة الاقتصادية سواء كانت قيد النشاط أو من تضع البيئة الجزائرية أحد خياراتها لبداية النشاط. وهذا من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: تقييم البيئتين الاقتصادية والإدارية.
- **المبحث الثاني**: تقييم عام لبيئة الأعمال في الجزائر وتأثيراتها على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

المبحث الأول: تقييم تقييم البيئات الاقتصادية والإدارية، الاجتماعية والتكنولوجية، السياسية والقانونية

يتوقف وضع بعض الاستراتيجيات على التقديرات الخاصة بالحالة الاقتصادية والإدارية لبيئة الأعمال، إذ تتأثر المؤسسات الاقتصادية بما تأثيرا كبيرا لكونها ذات صلة وطيدة بأغلب قراراتها واستراتيجياتها، لذلك فالقيام بتحليل بيئة الأعمال في الجزائر من خلال دراسة البيئة الاقتصادية والإدارية يعد من بين الانشغالات الرئيسية لأي مستثمر أو مؤسسة. وسنحاول في هذا الجزء من البحث الاستعانة ببعض المؤشرات ذات الصلة بالجانبين الاقتصادي والإداري التي تم التطرق إليها في الفصل السابق.

المطلب الأول: تقييم البيئة الاقتصادية

من أجل تقييم البيئة الاقتصادية في الجزائر سنتطرق لتقييم بعض المؤشرات الاقتصادية المتمثلة في:

1- مؤشرات بيئة الاقتصاد الكلي

يوضح الجدول التالي تطور كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وميزان المدفوعات والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)

الجدول رقم (03):تطور بعض مؤشرات بيئة الاقتصاد الكلي في الجزائر للفترة (2017-2021)

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %	معدل التضخم %	رصيد الميزان المدفوعات (مليار دولار)	رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)
2017	2.6	5.6	-22.07	-26.2
2018	1.2	4.3	-16.71	-25.0
2019	0.8	1.5	-17.15	-28.17
2020	5.5	2.4	-18.22	-33.4
2021	7.5	3.9	-	-

المصدر: بيانات البنك الدولي http://Albankaldawli.org le 15/05/2022 a16:39

تقارير الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz le 15/05/2022 a18:30

ويمكن توضيح تطور هذه المؤشرات في الرسم البيان التالي:

الشكل رقم (03): تطور بعض مؤشرات بيئة الاقتصاد الكلي في الجزائر للفترة (2017-2021)

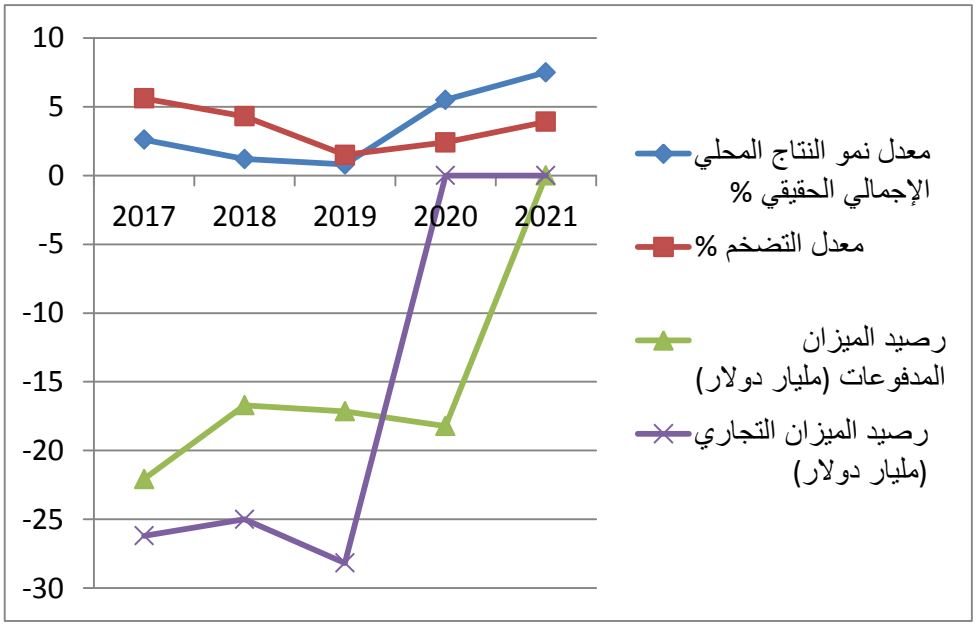

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي: http://Albankaldawli.org le 22/04/2022 a 14.45 - تقارير الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz le 23/02/2022 a18:30

يعتبر تحليل وتقييم البيئة الاقتصادية الكلية من خلال مختلف مؤشراتها من أولى وأهم اهتمامات أي متعامل اقتصادي (مؤسسة قائمة أو مستثمر مستقبلي) سواء كان محلي أو أجنبي، كونها تعطي صورة عن مدى استقرار وجاذبية هذه البيئة لممارسة الأعمال.

ومن خلال الجدول والرسم البياني يظهر:

أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنة 2017 عرفت تباطأ في النشاط الاقتصادي الوطني المقاس بمعدل نمو إجمالي الناتج الداخلي بشكل ملحوظ بسبب التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات، فبلغ معدل النمو الاقتصادي في هذه السنة 2.6 %مقابل 3.3 %سنة 2016، ثم بدأ النمو في الانخفاض سنة 2018 بنسبة1.2 % ليصل إلى أدنى قيمة له سنة 2019 بنسبة0.8 % و ذلك لتراجع النمو في مختلف القطاعات خاصة في قطاع المحروقات.

بالنسبة لمعدل التضخم فقد شهد طيلة الفترة 2017-2019 تذبذب مستمر حيث سجل ارتفاع سنة 2016 وهو ما انعكس سلبا على تدهور القدرة الشرائية وارتفاع أسعار الفائدة في البنوك، كل هذه الظروف

يمكن اعتبارها عوامل معيقة للمؤسسات، ومع تطبيق الحكومات الجزائرية لسياسة مالية ونقدية صارمة تراجعت معدلات التضخم خلال الفترة 2017-2019، حيث سجل معدل التضخم أدنى نسبة والتي تقدر ب1.9 %سنة 2019.

أما بالنسبة للميزان التجاري فقد سجل انخفاض طفيف سنة 2018 يقدر ب25.0 - مليار دولار ، ليسجل ارتفاعا في العجز مرة أخرى سنة 2019 يقدر ب 28.17 -، ويرجع هذا العجز إلى عدم استقرار سوق البترول، كذلك فشل كل الآليات و الإجراءات التي اتخذت والرامية إلى ضبط الواردات وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وهذا راجع لاعتماد الجزائر في صادراتها على قطاع المحروقات من الدرجة الأولى دون الاعتماد على القطاعات الأخرى، وكذلك ارتفاع استيراد السلع الأجنبية بدلا من تشجيع المؤسسات من زيادة الإنتاج المحلي مما أدى إلى زيادة مديونيتها اتجاه الخارج.

بالنسبة لميزان المدفوعات فقد سجل خلال الفترة 2017-2019 عجزا، مما أدى إلى ركود اقتصادي وهذا ما أدى إلى ضعف تمويل المؤسسات من طرف الدولة، ويبقى في نفس وتيرة العجز إلى غاية2019 وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول وارتفاع قيمة الواردات.

وبالتالي تؤكد هذه المؤشرات أن بيئة الاقتصاد الكلي غير ملائمة كبيئة أعمال للمؤسسات لممارسة نشاطها الاقتصادي.

ومنه فبيئة الاقتصاد الكلي في الجزائر عرفت خلال هذه الفترة 2017 - 2019 ضعفا في بعض المؤشرات خاصة منها الميزان التجاري وميزان المدفوعات، حيث تساهم مؤشرات بيئة الاقتصاد الكلي بالتأثير على نشاطات المؤسسة الاقتصادية من خلال تقديم معلومات هامة عن درجة ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاديات العالم الخارجي، وكذلك تساعد المؤسسة على التنبؤ بتطور أسعار الصرف وتأثيره على نشاطها الاقتصادي، ورغم هذا العجز في ميزان المدفوعات إلا أن هناك تحسنا ملحوظا في باقي المؤشرات الذي يعزي بالدرجة الأولى إلى أهمية قطاع المحروقات في الجزائر، وبالتالي لا يمكن في ظل خصوصية الاقتصاد الجزائري الاكتفاء بهذه المؤشرات التقييم مدى ملائمة بيئة الاقتصاد الكلي لنشاط المؤسسات الاقتصادية والحركية الاستثمارية، وهذا ما يقودنا إلى ضرورة الاعتماد على مؤشرات أخرى خاصة النوعية منها.

الجدول رقم (04) : مؤشر الاقتصاد الكلي في القطاع النقدي والمصرفي ضمن مؤشر التنافسية

القطاع النقدي والمصرفي	2017	2018	2019	2020	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب
معدل نمو صافي الأصول الأجنبية (%)	-11	-16	-20	-15	0.652	23
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي)	36.609	41.509	43.555	44.327	-0.615	24
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	79.3	81.3	80.8	96.1	-0.216	13
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	12.3	12.7	14.8	/	-1.073	22

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة ، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي .

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية و المقارنة معا .

الشكل رقم (04): يبين مؤشرات التنافسية ضمن مؤشر الاقتصاد الكلي في القطاع النقدي والمصرفي

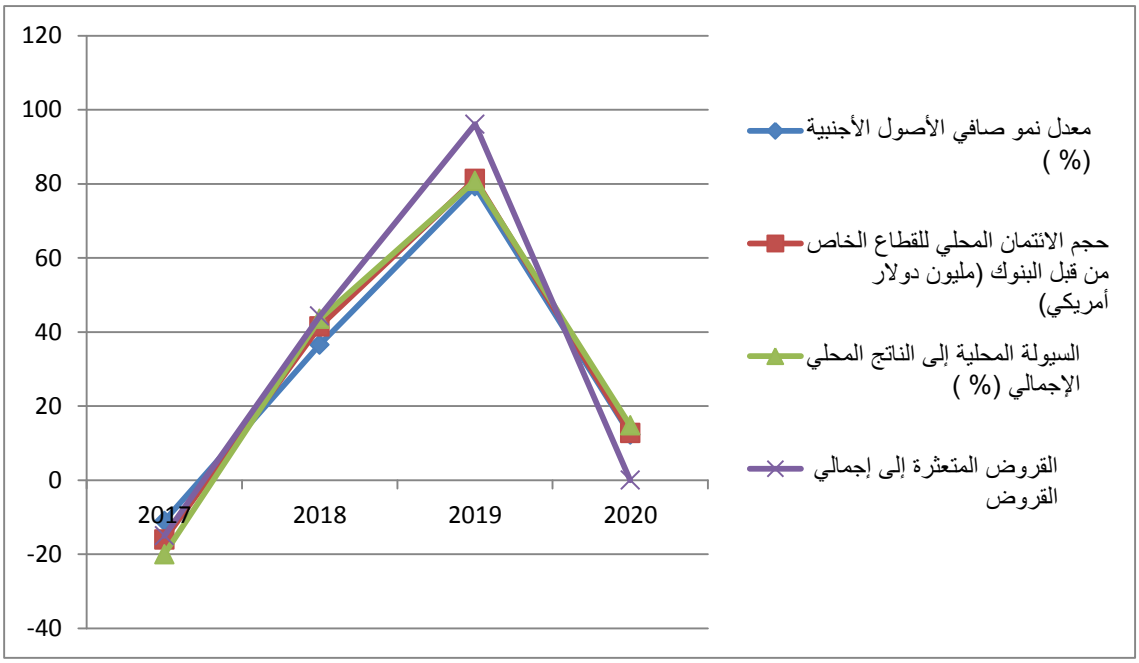

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04

نلاحظ من خلال أرقام الجدول السابق مايلي:احتلت الجزائر المركز 23 لسنة 2020 بمعدل نمو صافي أصول أجنبية بقيمة (-15) أدت إلى تحسين مقارنة مع السنوات الماضية (2017-2020) في حين احتلت المرتبة (3) سنة 2020 في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص . بقيمة معيارية (-1.6255) حوالي (1.438856) مليارا دولار أمريكي و (1.304.99) مليار دولار عن متوسط الفترة (2017-2020) على التوالي ، في حين استحوذت على المركز (22) في مؤشر نية القروض المتغيرة بقيمة معيارية بلغت (-1.1) نقطة .

الجدول رقم 05 : مؤشرات التنافسية ضمن مؤشر الاقتصاد الكلي في قطاع مالية الحكومة

قطاع مالية الحكومة	2017	2018	2019	2020	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب
العجز/ الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	5.6-	-6.3	-4.9	-12.3	- 0.673	19
معدل نمو الايرادات العامة (بدون المنح) (%)	19.6	1.8	-3.4	-18.9	- 0.151	20
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الايرادات (%)	45.4	45.0	49.3	39.1	- 0.306	19

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة ، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي .

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية و المقارنة معا .

الشكل رقم (05) : يبين مؤشرات التنافسية ضمن مؤشر الاقتصاد الكلي في قطاع مالية الحكومة

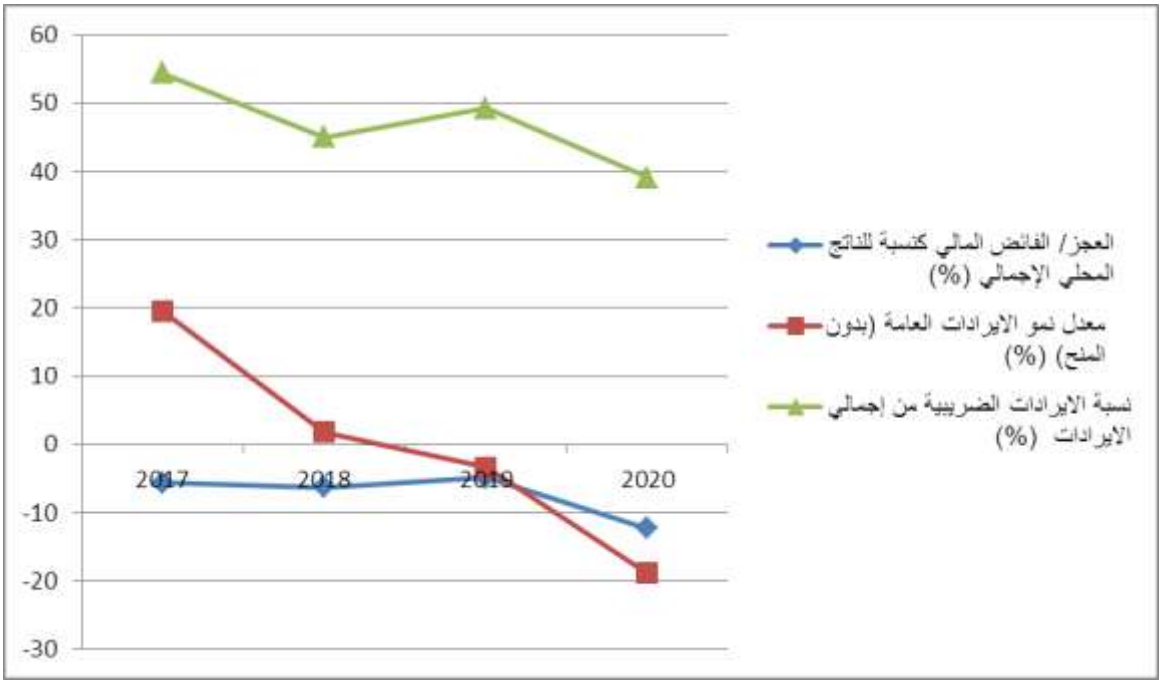

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على معطيات الجدول .

ارتفاع العجز المالي في الجزائر سنة 2020 مقارنة مع السنوات الماضية بقيمة (-12.3) بنحو 171.8 مليار دولار أمريكي ، وهذا ارجع الى تراجع الايرادات نتيجة الاغلاق التام بسبب جائحة كورونا وما نتج عنها تراجع ايرادات نفطية مقارنة مع 2019 ، استحوذت فيه الجزائر على المرتبة 18 في بقيمة معيارية (-0.377) نقطة.

الجدول رقم 06: مؤشر الاقتصاد الكلي في القطاع الخارجي ضمن مؤشر التنافسية

القطاع الخارجي	2017	2018	2019	2020	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب
درجة الانفتاح التجاري (%)	55.3	57.9	52.0	45.2	-0.621	21
الاحتياطات الرسمية (مليار دولار أمريكي)	96.054	78.635	61.515	46.870	-0.308	11
تغطية الاحتياجات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	23.61	19.26	15.54	15.91	0.471	4
الحساب الجاري (مليون دولار أمريكي)	-22.029	-17.180	-16.495	-18.637	-0.964	23

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة ، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي .

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية و المقارنة معا .

الشكل رقم(06) : يبين مؤشرات التنافسية ضمن مؤشر الاقتصاد الكلي في القطاع الخارجي

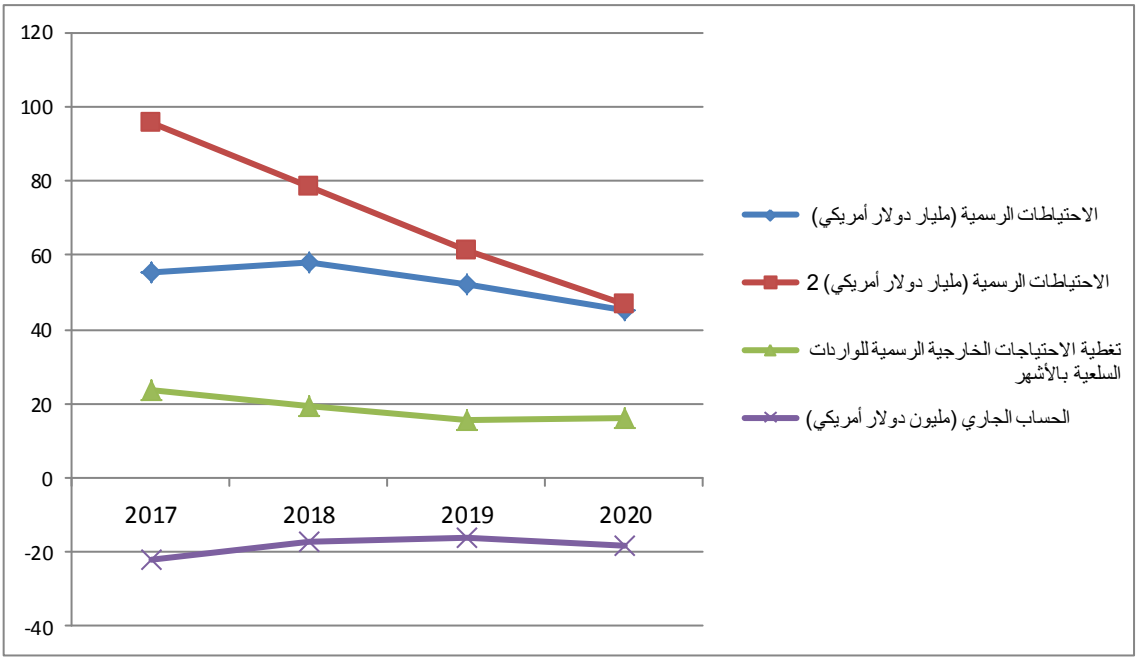

المصدر: من إعداد الطالبتين.

- التعليق:

احتلت الجزائر المرتبة (21) عربيا لسنة (2017-2020) محرزة تراجعا بقيمة (45.2) نقطة مقارنة مع السنوات الماضية بقيمة معيارية (-0.612) نلاحظ تراجع في ميزان الحساب التجاري مسجلا عجزا بلغ 56.6 مليار دولار امريكي لسنة 2020 كذلك جميع الدول العربية وذلك راجع لسبب تراجع سعر برميل النفط من 64 دولار امريكي سنة (2019) إلى 41.5 دولار أمريكي سنة (2020) كذلك التأثير الكبير لجائحة كورونا من خلاله نستنتج تراجع نسبة الحساب الجاري ، احتلت الجزائر المركز الرابع في مستوى الاحتياطات الرسمية على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية (-0.307) عن متوسط الفترة (2017 – 2020) البالغة حوالي 70.8 مليار دورلا، في حين احتلت مستوى تغطية إيراداتها من السلع الأساسية المركز الثالث بقيمة معيارية بلغت (0.47) نقطة على التوالي ، حيث أشارت الاحصائيات لاحتياطيات الرسمية أن الجزائر تكفي لتغطية إيراداتها السلعية لمدة(18.6 شهرا) في متوسط الفترة (2017 -2020).

2 – تقييم البيئة الاقتصادية بالاعتماد على المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة الأعمال

يعرض الجدول التالي تطور مؤشرات بيئة الأعمال الاقتصادية في الجزائر وفقا لمؤشر سهولة أداء الأعمال الصادر عن البنك الدولي، والمتمثلة في: مؤشر دفع الضرائب، الحصول على الائتمان، التجارة عبر الحدود.

الجدول رقم 07: ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية ذات الطبيعة الاقتصادية في مؤشر سهولة الأعمال (2017-2020)

السنوات / المؤشر	2017	2018	2019	2020
دفع الضرائب	155	157	158	154
التجارة عبر الحدود	178	181	172	172
الحصول على الائتمان	175	177	181	181

Source : https://www.doingbusiness.org le 15/05/2022 à 17 :00.

الشكل رقم (07): ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية الاقتصادية لمؤشر سهولة الأعمال (2017-2020)

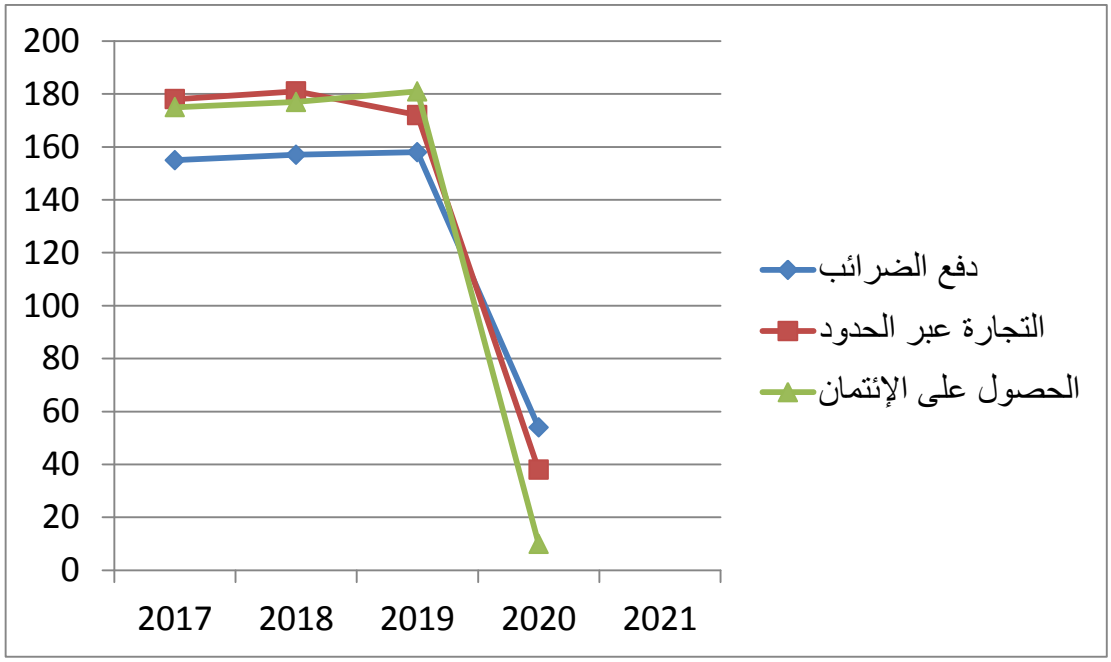

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الالكتروني: https://www.doingbusiness.org

نلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني السابقين، ووفقا للمؤشرات الفرعية الاقتصادية ضمن مؤشر سهولة الأعمال خلال الفترة 2017-2019

أن الجزائر في الغالب تحتل مراتب جد متأخرة ضمن (190، 189) دولة، كما نلاحظ أنها سجلت في مؤشري الحصول على الائتمان والتجارة عبر الحدود تراجعا مستمرا تقريبا في ترتيبها خلال الفترة (2017-2019)، وفي حين عرف مؤشر دفع الضرائب تحسنا خلال الفترة لكنه يبقى غير كاف نظرا للترتيب المتأخر وهو دليل على صعوبة الأعمال في هذه البيئة سواء من حيث الإجراءات أو من حيث التكاليف مما يشكل عائقا أمام نشاط المؤسسة الاقتصادية.

3- تقييم مؤشرات البيئة الاقتصادية في إطار مؤشر التنافسية العالمية

يدرج الجدول التالي تطور عدد من المؤشرات التي تقيم البيئة الاقتصادية ضمن مؤشر التنافسية العالمية للفترة 2015-2019

الجدول رقم (08):ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الاقتصادية الفرعية المكونة لمؤشر التنافسية العالمية لسنة (2017-2019)

السنوات / المؤشر	2017	2018	2019
البنية التحتية	93	88	82
استقرار الاقتصاد الكلي	71	111	102
سوق الإنتاج	129	128	125
سوق العمل	133	134	131
حجم السوق	36	38	38
ديناميكية الأعمال	122	113	113

Source : The global compétitivités report 2017 – 2019.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر احتلت المرتبة 82 سنة 2019 حسب مؤشر البنية التحتية والذي عرف تحسنا ملحوظا مقارنة مع السنوات السابقة ، ويرجع هذا إلى تحسن عدة مؤشرات منها مؤشر جودة السكك، مؤشر جودة الطرق الحديدية، أما بالنسبة لاستقرار الاقتصاد الكلي نلاحظ تراجع الجزائر في الترتيب خلال الفترة 2017-2019 حيث احتلت المرتبة 125 سنة 2019 ويعود هذا التحسن إلى شدة المنافسة المحلية وأيضا مؤشر تأثير الضرائب، أما سوق العمل فلم تسجل الجزائر أي تحسن ملحوظ طيلة الفترة 2017-2019، بينما كان أداء الجزائر ثابت لحجم السوق برتبة 38 للسنوات 2018-2019 وهو يعتبر من الميزات التنافسية للجزائر، وسجلت الجزائر تقدم ملحوظ في رتبتها لديناميكية الأعمال لسنة 2018-2019 على التوالي برتبة 113 مقارنة برتبة 122 لعام 2017. رغم هذا التحسن الطفيف من سنة الأخرى إلا إنها تبقى مصنفة ضمن المراتب الأخيرة مقارنة بالدول الأخرى.

وبالتالي ووفقا للمؤشرات السابقة الذكر وفقا لتقرير التنافسية العالمية فإن بيئة الاقتصاد الجزائري تعتبر بيئة غير محفزة لنشاط المؤسسات الاقتصادية ما عدى في مؤشر حجم السوق الذي يعتبر مؤشر تنافسي بالنسبة للجزائر وداعم للمؤسسات المحلية والاستثمارات الأجنبية .

4- تقييم البيئة الاقتصادية وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية

نحاول من خلال عرض الجدول التالي تقييم جوانب من مكونات البيئة الاقتصادية التي يركز عليها مؤشر الحرية الاقتصادية وهذا خلال الفترة 2017-2021.

الجدول رقم (09): قيم الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية الاقتصادية المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية لسنة(2017-2020)

السنوات / المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021
العبء الضريبي	81.1	74	76.4	75.4	67.2
الإنفاق الحكومي	45.9	59.4	59.4	52.6	55.4
حرية الأعمال	62.1	68.1	61.6	50.5	63.3
الحرية النقدية	67	69.9	74.9	76.2	84.3
الحرية التجارية	63.5	69.8	67.4	66.2	57.4
الحرية الاستثمارية	25	30	30	30	30
الحرية المالية	30	30	30	**30**	30

Source : Index of Economic Freedom, report2017-2021
https://www.heritage.org/internationleconomies/commentary/2019-index-economic-freedom

وجود نصف المؤشرات اقل من 50 نقطة وبالتالي فهي تمثل مجالات معدومة للحرية الاقتصادية ، مثل الإنفاق الحكومي حيث ساهم الانفتاح الاقتصادي على سياسة مالية توسعية للفترة (2001-2014) نتيجة الطفرة النفطية خلال تلك السنوات بارتفاع الإنفاق الحكومي، أما بالنسبة لحرية الاستثمار اين لا يمكن للمستثمر امتلاك أي مشروع في الجزائر بأكثر من 49% من رأس ماله وفي كافة القطاعات، حيث تشكل السيطرة شبه الكلية للمؤسسات المالية المصرفية التابعة للقطاع العمومي في النظام المصرفي الجزائري أساس ضعف الحرية المالية في ظل غياب المنافسة مع المصارف الخاصة والأجنبية الأخرى نتيجة تدخل السلطات النقدية في عمل تلك المصارف أي زيادة الدخل الحكومي في مختلف المجالات في ظل غياب للقطاع الخاص، كذلك ضعف الوعاء التحصيلي الضريبي الذي يعد من أهم مصادر الدخل لدى الدولة، كما لم تعرف الجزائر انفتاح تجاري من حيث الحرية التجارية، وذلك بسبب الحواجز والعوائق الجمركية الكبيرة وعدم فتح الاستثمارات الأجنبية والمحلية للخواص بسبب

سيطرة الحكومة على المشروعات الكبرى، كما نلاحظ تحسن تدريجي في بعض المؤشرات، لكنها لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب وتبقى ضمن منطقة الحرية الاقتصادية المعدومة.

وبالتالي تؤكد هذه المؤشرات ما تم استنتاجه فيما تعلق بكل المؤشرات المستخدمة سابقا للتحليل (مؤشرات البيئة الاقتصادية الكلية، المؤشرات الفرعية ضمن تقرير ممارسة الأعمال، المؤشرات الفرعية ضمن تقرير التنافسية العالمية) بكون البيئة الاقتصادية الجزائرية بيئة تعاني من عدد من المشكلات، كما أنها وإن عرفت تحسنا في عدد من المجالات فهو تحسن بطيء، وهذا ما يدل على أن البيئة الاقتصادية في الجزائر معيقة لأداء المؤسسات الاقتصادية .

المطلب الثاني: تقييم البيئة الإدارية

المؤشرات التي وردت في تقرير مؤشر سهولة الأعمال والتي تقيس من أجل تقييم البيئة الإدارية في الجزائر سنتطرق لتقييم بعض الأداء الإداري خاصة للمؤسسات الحكومية ذات الصلة بتسهيل عمل المؤسسات الاقتصادية.

الجدول رقم (10): ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية للبيئة الإدارية ضمن مؤشر سهولة الأعمال (2017-2020)

المؤشر	السنوات	2017	2018	2019	2020
بدأ المشروع	الترتيب	142	145	150	152
	الإجراءات (العدد)	12	12	12	12
	الوقت (عد الأيام)	20	20	18	18
	التكلفة	11.1	11.1	11.3	11.3
تسجيل الملكية	الترتيب	162	163	165	165
	الإجراءات (العدد)	10	10	10	10
	الوقت (عد الأيام)	55	55	55	55
	التكلفة	7.1	7.1	**7.1**	**7.1**
استخراج التراخيص	الترتيب	133	145	121	121
	الإجراءات (العدد)	17	19	19	19

	الوقت (عد الأيام)	130	136	136	131
	التكلفة	0.9	8.1	7.8	6.5
الحصول	الترتيب	118	120	102	102
على	الإجراءات (العدد)	5	-	5	5
الكهرباء	الوقت (عد الأيام)	180	-	84	84
	التكلفة	1.33	-	967	**967**

Source : https://www.doingbusiness.org le 18/05/2022 à 14:48

الشكل رقم (08): ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية ذات الطبيعة الإدارية لمؤشر سهولة الأعمال (2017-2019)

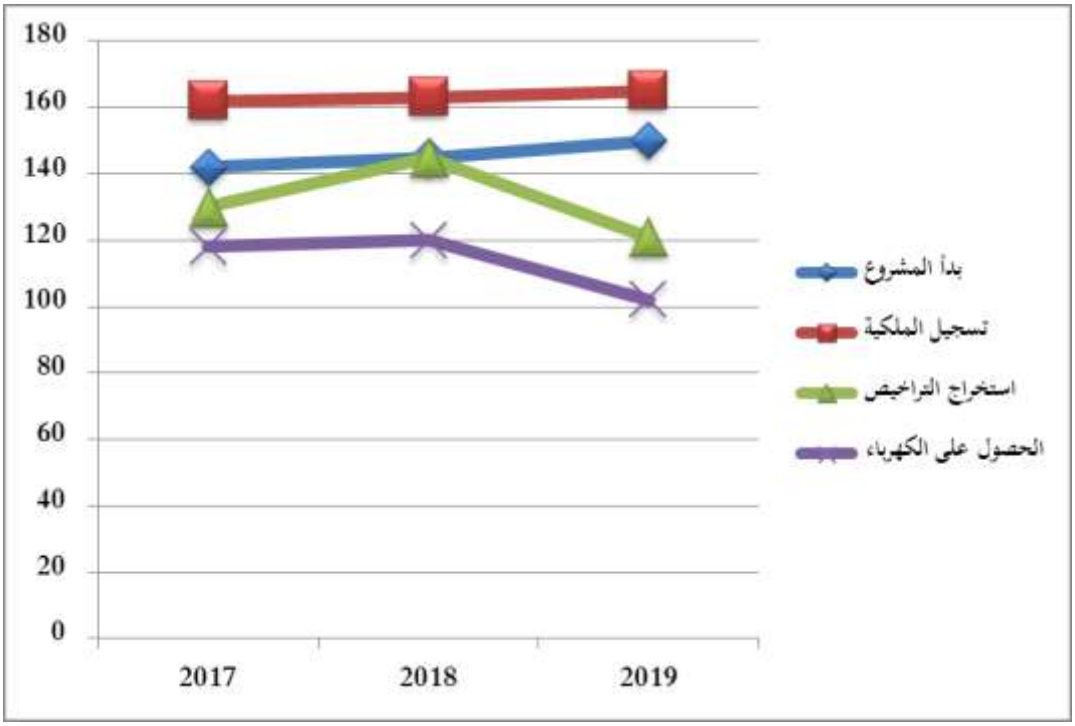

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير سهولة أداء الأعمال
https://www.doingbusiness.org

من خلال الجدول والرسم البياني نلاحظ أن معظم الرتب التي تحصلت عليها الجزائر في مختلف المجالات التي يغطيها هذا المؤشر النهائي يجعلها مصنفة ضمن الثلث الأخير من الدول التي تعتبر الأسوأ، حيث تحسنت الجزائر في المقارنة من عام 2017-2019 في مؤشر بدء الأعمال لكن الأداء سيء عموما، حيث بلغ عدد

الإجراءات 12 إجراء سنة 2019 خلال 18يوم، أما بالنسبة لمؤشر تسجيل الملكية لم تقم الجزائر بأي إصلاحات في تسجيل الممتلكات خلال الفترة 2017-2019 حيث بلغ عدد الإجراءات 10خلال 55 يوم بتكلفة 7.1 %من قيمة العقار، وفي ما يخص التعامل مع تراخيص البناء فيستغرق 136 يوم بتكلفة 7.8 % أما خلال سنة 2017 بتكلفة0.9 % هذه التسهيلات ساهمت بشكل فعال في زيادة دعم المؤسسات من خلال تسهيل مختلف الإجراءات الإدارية التي تساعد على زيادة نشاط المؤسسات.

وفقا لهذا المؤشر يتضح أن البيئة الإدارية اقل سوءا مقارنة بالبيئة الاقتصادية إلا أنها تبقى معيقة لنشاط المؤسسات الاقتصادية .

المطلب الثالث: تقييم البيئات الاجتماعية والتكنولوجية، السياسية والقانونية.

كانت عملية تقييم مناخ الأعمال تتم فقط تبعا للمعايير الاقتصادية على أساس الجدوى الاقتصادية فقط، لكن مع الاهتمام المتزايد بقضايا البيئة بمختلف أنواعها البيئة الاجتماعية، البيئة التكنولوجية، والبيئة السياسية والقانونية أصبح الاتجاه السائد هو تحسين بيئة أعمالها والدفع في اتجاه تشجيع المشاريع الاستثمارية من خلال ضرورة تقييم تأثيرات البيئة على استثماراتها سواء المحلية أو الأجنبية منها.

ومن هنا سيتم في هذا المبحث تقييم بيئة الأعمال الاجتماعية والتكنولوجية والسياسية والقانونية في الجزائر، في المطلبين التاليين:

- تقييم البيئتين الاجتماعية والتكنولوجية؛
- تقييم البيئتين السياسية والقانونية.

1 – تقييم البيئتين الاجتماعية و التكنولوجية

من أجل تقييم البيئتين الاجتماعية والتكنولوجية في الجزائر سنتطرق لتقييم بعض المؤشرات الاجتماعية والتكنولوجية المتمثلة في:

1-1- تقييم المؤشرات الاجتماعية والتكنولوجية في إطار مؤشر التنافسية العالمية

الجدول رقم (11):ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية الاجتماعية والتكنولوجية المكونة لمؤشر التنافسية العالمية (2017 -2021)

السنة / المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021
الصحة و التعليم	71	66	56	91	119
الجاهزية التكنولوجية	98	83	76	120	120
الابتكار	104	106	86	121	120

Source : The global competitiveness report 2017-2021

الرسم البياني رقم (09):ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية الاجتماعية والتكنولوجية المكونة لمؤشر التنافسية العالمية (2017- 2021)

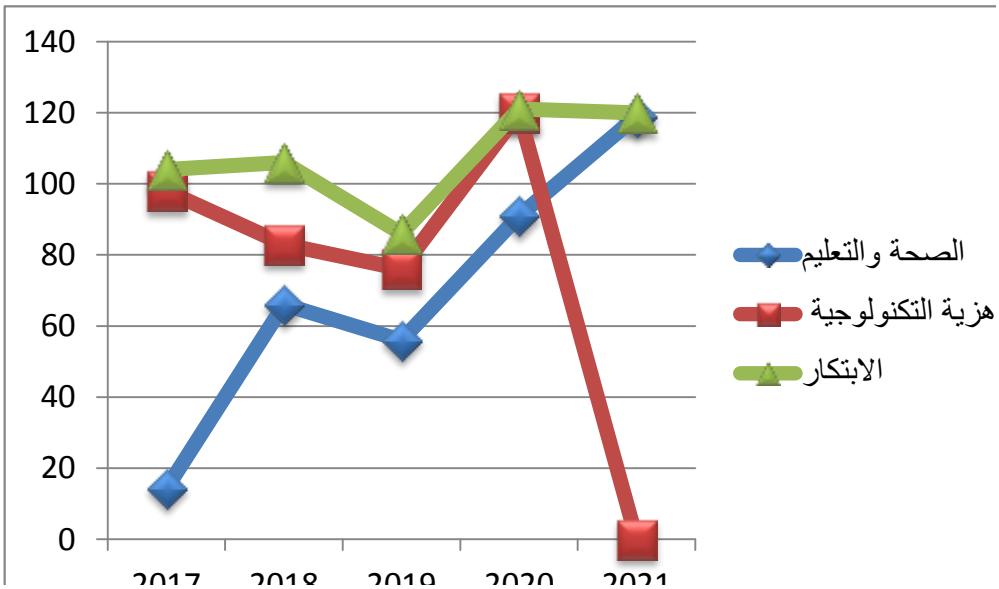

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على The global competitiveness report 2017 – 2021

نلاحظ من الرسم البياني و الجدول أعلاه أن مؤشر التعليم والصحة في الجزائر تحسن خلال الفترة 2017-2019 حيث احتلت الجزائر المرتبة 56 سنة 2019 ويرجع هذا إلى تحسن المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر كجودة التعليم الابتدائي وكذلك مؤشر الوفيات من الرضع، أما بالنسبة لمؤشر الجاهزية التكنولوجية فقد سجل أيضا تحسن في مرتبته منتقلا من المرتبة 129 سنة 2015 إلى المرتبة 76 سنة 2019، وذلك لتحسن مؤشراته الفرعية كمؤشر مدى توافر التكنولوجيا، ومؤشر عدد مستخدمي الانترنت، وتؤثر التكنولوجيا على المؤسسات من حيث الطلب ومن حيث العمليات الإنتاجية وقد يترتب على ذلك ضرورة تدريب العاملين حتى تبقى المؤسسة في المستوى المطلوب للمحافظة على تدعيم مركزها التنافسي.

الجدول رقم(12): جاذبية وبيئة الاستثمار ضمن مؤشر التنافسية للبنى التحتية (بين سنتي 2017 – 2020)

البنية التحتية	2017	2018	2019	2020	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب
الافراد الذين يستخدمون الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) (% من السكان)	47.7	49.0	57.5	50.3	-0.612	20
وقت الامتثال الحدودي للتصدير السلعي (بالأيام)	50.3	50.3	50.3	50.3	-0.499	19
النقل الجوي والشحن (مليون طن –كم)	25	28	26	/	-0.569	20
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص)	110.8	111.7	105.5	103.9	-0.290	15
الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)	180.0	180.0	84.0	84.0	-2.066	25

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة ، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي .

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية و المقارنة معا .

الشكل رقم(10): يبين مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار من خلال البنى التحتية (بين سنتي 2017-2020)

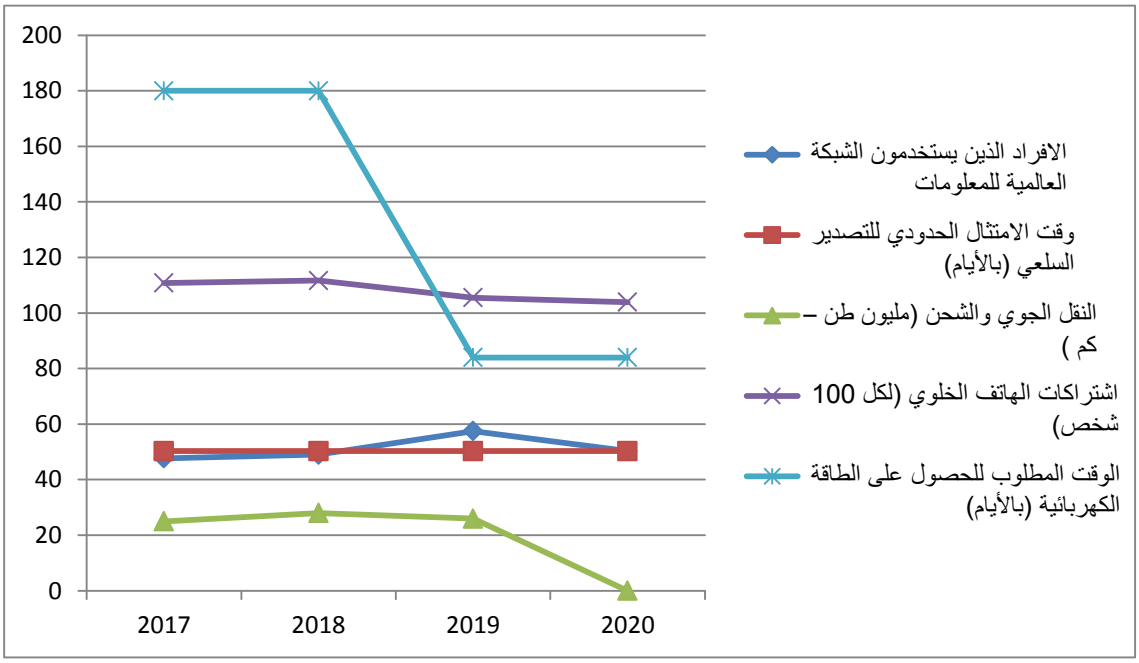

المصدر: من إعداد الطالبتين.

– التعليق :

احتلت الجزائر المركز 20 بقيمة معيارية (-6.12) نقطة ، لمتوسط الفترة (2017-2020) كمحصلة لارتفاع اجمالي استخدام الانترنت من السكان ، واحتلت المركز 19 بقيمة معيارية بلغت، (-0499) نقطة لمتوسط الفترة (2017-2020)، حيث بلغت المرتبة 20 على مستوى النقل الجوي والشحن بقيمة معيارية بلغت (-0.569) نقطة ، وشهدت انخفاض وارتفاع طفيف .

1-2- تقييم بيئة الأعمال الاجتماعية بالاعتماد على دليل التنمية البشرية

الجدول رقم (13): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنمية البشرية (2017-2020)

السنوات	2017	2018	2019	2020
القيمة	0.754	0.756	0.759	0.748
الترتيب	85	83	82	**91**

Source : Human Development Report 2017-2020

احتلت الجزائر المرتبة 83 سنة 2017 - 2016 من أصل 189 دولة والتي تعتبر ذات تنمية بشرية مرتفعة مقارنة بسنة 2017 احتلت المرتبة 85 إذ بلغ مؤشر التنمية فيه0.754% تعتبر ذات تنمية بشرية متوسطة، ثم تراجعت بمرتبتين سنة 2018 عن السنة السابقة واحتلت المركز 82 عالميا سنة 2019 وبلغ مؤشر التنمية فيه0.759 % حيث عرف مؤشر التنمية ارتفاعا طفيفا وهذا التقدم راجع إلى التحسن في المؤشرات الفرعية مثل الصحة من خلال تحسن الوضع الصحي للعاملين.

وعموما تعتبر البيئة الاجتماعية في الجزائر مقبولة وعرفت تحسنا ملحوظا، وهذا ما يعتبر جانب مساعد وداعم لأداء المؤسسات الاقتصادية حيث أن البيئة الاجتماعية تمثل مصدر لتزويد المؤسسة بالكفاءات اللازمة في جميع التخصصات وكذا مصدر أساسي في تشكيل ثقافتها الداخلية وسوق لتصريف منتجاتها....

أما البيئة التكنولوجية التي تلعب دورا فعالا في استمرارية المؤسسة وتوسيعها من خلال الاختراعات والابتكارات تعتبر سلاحا للتحكم في تغير أسلوب الإنتاج والأسواق، كما تساهم في تسهيل أداء وعمل المؤسسة ومختلف علاقاتها خاصة الدولة من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية التي تساهم في كسب الوقت وتقليص التكلفة فقد عرفت في الجزائر تحسنا مقارنة ببداية الفترة إلا أنها تبقى غير جيدة وغير ملائمة.

2- تقييم البيئتين السياسية و القانونية:

جوانب منها في إطار المؤشرات العالمية كمؤشر سيتم الاعتماد في تقييم البيئة السياسية والقانونية للجزائر على بعض المؤشرات التي تقيس سهولة أداء الأعمال ومؤشر الشفافية.

1- تقييم المؤشرات السياسية والقانونية في إطار مؤشر سهولة الأعمال

الجدول رقم (14): ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة الأعمال (2017-2020)

السنوات / المؤشر	2017	2018	2019	2020
حماية المستثمر	173	170	179	179
انفاذ العقود	102	103	113	113
تسوية حالات الإعسار	74	71	81	81

Source : https://www.doingbusiness.org le 18/04/2022 à 14:48

الرسم البياني رقم (11):ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة الأعمال (2017-2020)

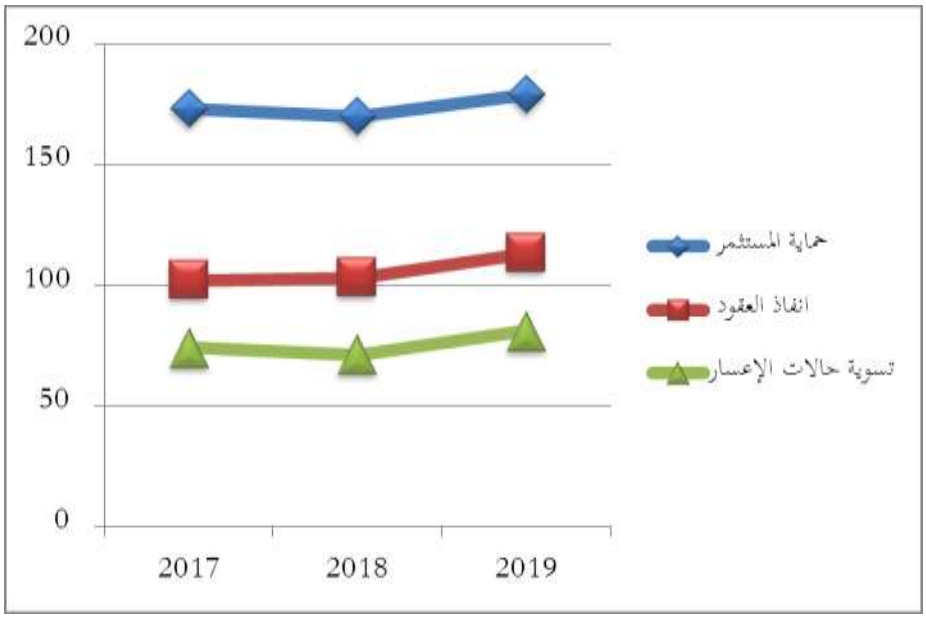

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:https://www.doingbusiness.org

نلاحظ من الرسم والجدول أعلاه احتلال الجزائر لمراتب متأخرة في حماية المستثمر خلال الفترة 2017-2019 حيث احتلت المرتبة 179 عالميا وهي تعتبر مرتبة متأخرة جدا مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا يدل على أن الجزائر لم تصل إلى المستوى المطلوب الاستقطاب الاستثمار الأجنبي وطاردة للاستثمار المحلي، كما تحتل الجزائر مراتب مقبولة فيما يخص مؤشر إنفاذ العقود ولكن تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب، حيث احتلت المرتبة 102 سنة 2017 وهي مرتبة مقبولة مقارنة بباقي السنوات، كما نلاحظ أن الجزائر تحتل مرتبة لا بأس بها من خلال تصفية النشاط التجاري وخاصة سنة 2018 حيت احتلت المرتبة 71 كأحسن مرتبة خلال الفترة 2017-2019 أي أن الجزائر تعتبر غير مكلفة في عملية تصفية النشاط التجاري.

2- تقييم المؤشرات السياسية والقانونية وفقا لمؤشر الشفافية

الجدول رقم (15): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الشفافية العالمية وقيمتها خلال الفترة (2017-2021)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
القيمة	3.3	3.5	-	3.6	3.3
الترتيب	112	105	104	104	117

المصدر : تقرير الشفافية العالمي على الموقع http://www.transparency.org le:18/05/2022

نلاحظ من الجدول تديني ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر، إذ احتل الرتبة 112 لسنة 2017 وهي أسوأ مرتبة وهذا ما يؤكد انخفاض مستوى الشفافية في الجزائر بشكل كبير و ارتفاع معدلات الفساد الأمر الذي جعل مشكل الفساد في الجزائر يشكل حاجزا يعرقل الأعمال والمشاريع الاستثمارية للمؤسسات ويزيد من تكلفة استثماراتها، وترجع منظمة الشفافية الدولية النتائج المتدنية التي تحصلت عليها الجزائر إلى عدم التطبيق الفعلي والصارم لقوانين مكافحة الفساد وغياب الشفافية في الهيئات والمؤسسات العمومية وغياب الرقابة التشريعية .

2-1- تقييم البيئتين السياسية والقانونية ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية

الجدول رقم (16): تقييم البيئتين السياسية والقانونية للجزائر وفقا للمؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية لسنة (2017-2021)

السنة	حقوق الملكية	نزاهة الحكومة	فعالية القضاء
2017	38.2	31.7	29.6
2018	27.8	29	35.0
2019	31.6	28.9	36.2
2020	37.9	28.3	35.0
2021	34.0	32.7	41.6

المصدر : الموقع الالكتروني لمؤسسة Heritage:

https://www.heritage.org/index/explore?view-by-region-country

الشكل رقم (12): ترتيب الجزائر وفقا للمؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية لسنة (2017-2021)

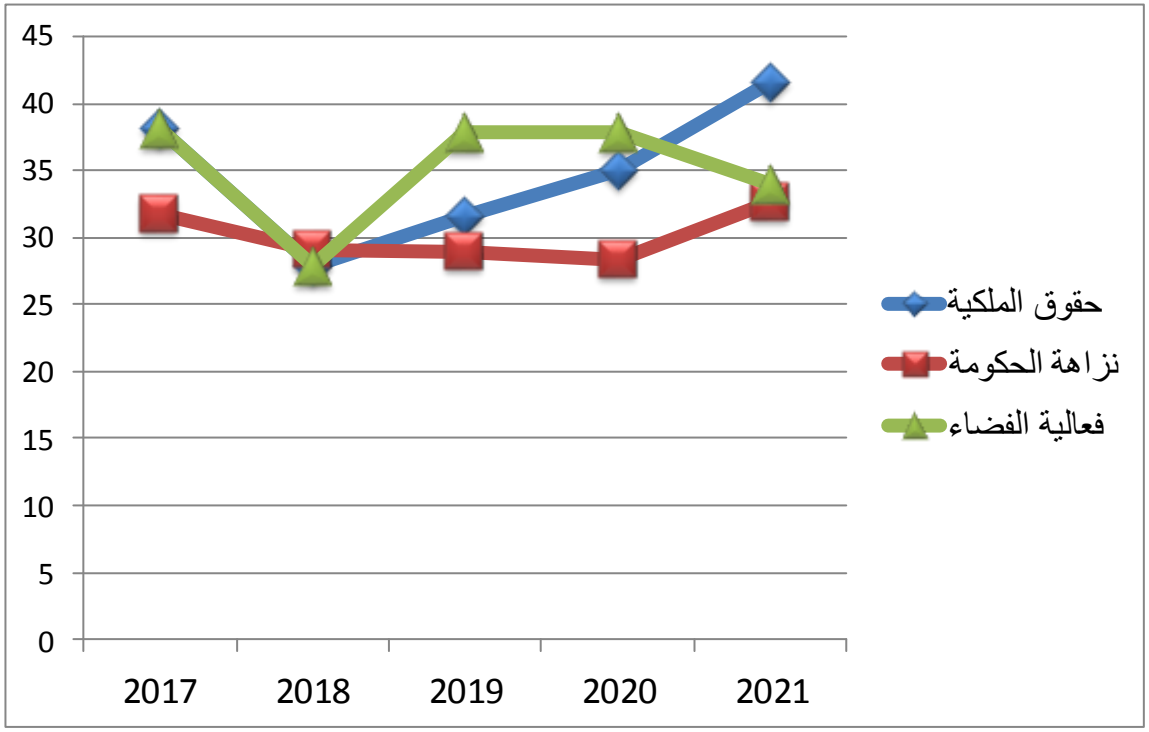

المصدر: https://www.heritage.org/index/explore?view-by-region-country

من خلال الرسم البياني و الجدول نلاحظ ان طيلة الفترة الممتدة من (2017 – 2021) هناك جمود للقوانين و التشريعات ، أما بالنسبة للنظام القضائي فهو ضعيف ، وبطيء التنفيذ .

كذلك نلاحظ في الفترة من (2020 – 2021) هناك تحسن طفيف ، إلا ان الحواجز اما أداء المؤسسة الاقتصادية يزيد تعقدا .

المبحث الثالث: تقييم عام لبيئة الأعمال في الجزائر وتأثيراتها على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

تعتبر المؤسسات في الوقت الحالي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في كثير من الدول، والجزائر كغيرها من البلدان سعت خلال العقود الأخيرة إلى تفعيل دور المؤسسات لتساهم بشكل أفضل في النمو.

وقد حاولنا في المبحثين السابقين تقييم بيئة الأعمال في الجزائر ومدى ملائمتها لنشاط المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بشيء من التفصيل بالاعتماد على عدد من التقارير والمؤشرات العالمية، التي رغم رواج الاعتماد عليها خاصة لدى المستثمرين الأجانب إلا أن هذا لا يعني مصداقيتها المطلقة فقد قدمت لها ومازال الكثير من الانتقادات التي تنقص من مصداقيتها وتحيزها في كثير من الأحيان لصالح بعض الدول. لهذا سنحاول الاستعانة ببعض المؤشرات التقييم مدى تأقلم المؤسسة الاقتصادية في الجزائر مع بيئة أعمالها، وهذا لتكون الدراسة ونتائجها أكثر دقة.

وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

- تقييم عام لبيئة الأعمال في الجزائر
- تقييم انعكاسات وتأثيرات بيئة الأعمال في الجزائر على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

المطلب الأول: تقييم عام لبيئة الأعمال في الجزائر

تم في المبحثين السابقين تقديم لتقييم أحدي الجانب ومنفصل لمختلف مكونات بيئة الأعمال في الجزائر لذلك سنحاول في هذا المطلب تقديم تقييم شامل وعام لواقع بيئة الأعمال في الجزائر، بالاعتماد على بعض المؤشرات الدولية التالية:

1- مؤشر سهولة الأعمال:

الجدول رقم (17): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر سهولة الأعمال خلال الفترة (2017-2020)

السنوات	2017	2018	2019	2020
الرتبة	156	166	157	157
التغيير في الترتيب	7-	10+	9-	0
البيئة الاقتصادية	169	172	170	-
البيئية الإدارية	139	143	135	-
السياسة و القانونية	116	115	124	-

Source : https://www.doingbusiness.org le 19/05/2022 à 15 :00.

من خلال الجدول يظهر المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال في السنوات الموضحة فيها تراجع في المراتب بسبب ارتفاع تكلفتها عند تأسيس مشروع، ونظرا للمؤشرات والبيانات فإن البيروقراطية قد تفشت في عرقلة نشاط المؤسسات الاقتصادية.

3-مؤشر التنافسية العالمية:

الجدول رقم (18): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي(2017-2020)

	الرتبة	المؤشر	التغيير في الترتيب	البيئة الاقتصادية	البيئة الاجتماعية	البيئة التكنولوجية
2017	86	4.1	1-	97	71	101
2018	92	53.8	6+	102	66	95
2019	89	56.3	3-	99	56	81
2020	91	-	-2	91	79	89

Source : The global compétitive index 2017-2020.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر عرفت تحسن طفيف في مرتبتها، ولا ننسى مركزها الذي تراجعت فيه ففي سنة 2018 وفقا للمؤشرات لم تشهد الجزائر أي تعديلات في التصنيف، حيث حافظة على مركزها رقم 92 عالميا.

وبناءا على ما سبق تبقى البيئة الاقتصادية متدهورة بسبب سوء مناخ الأعمال الغير مشجع لنمو المؤسسات، أما في سنة 2020 فقد تراجعت بمرتبة واحدة ، وأصبحت تحتل المرتبة 91 عالميا ، ويرجع ذلك تأثيرات جائحة كورونا على البيئة الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية .

3 – مؤشر الحرية الاقتصادية:

الجدول رقم (19): الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2017-2021)

	الرتبة	المؤشر	التغيير في الترتيب	البيئة الاقتصادية	البيئة السياسية و الاقتصادية
2017	172	46.5	15+	53.01	33.17
2018	172	44.7	0	55.1	30.67
2019	171	46.2	-1	57.1	32.23
2020	169	46.9	+0.7	46.9	45.8
2021	167	49.7	-3	49.7	-

Source : Index of Economic Freedom, report 2017-2021

تحتل الجزائر المراتب 172، 172، 169،171 ، 167 للسنوات 2017، 2018، 2019، 2020، 2021 على الترتيب، وتصنف بذلك ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية المعدومة فخلال هذه الفترة لم تقم الجزائر بأي إصلاحات من شأنها تحسين درجة حريتها الاقتصادية سواء من جانب حقوق الملكية أو العبء الضريبي أو التحرر النقدي، وهذا ما يعكس الحالة الاقتصادية للجزائر من خلال القيود المفروضة على حركة التجارة ووضع الحواجز الجمركية بالإضافة إلى تقييد حرية الأعمال التجارة والاستثمار، وقد سجلت سنة 2018 و 2019 تراجع ب 44.7 و 46.5 هذا ما يعني انغلاق أكثر مما جعل الجزائر مرتبة ترتيبا متأخرا بين الدول، ما يعني أن الاقتصاد الجزائري يشهد تباطؤ النمو الاقتصادي بمسار تنازلي و تحول سلبي وانتعش سنة 2021 و يرجع ذلك في المقام الاول الى تحسين الصحة المالية لكن سيادة القانون و الاسواق المفتوحة تظهر تأثير كوفيد 19 اعتبارا من سنة 2021 بينما شهدت زيادة طفيفة في الترتيب بنسبة +0.7 سنة 2020 .

ووفقا للمؤشر فإن البيئة السياسية والقانونية للجزائر تقع في فئة البلدان ضعيفة الحرية بشكل كبير في الجانب السياسي والقانوني الذي يعني أما في حالة غير جيدا تماما، وبالنسبة للبيئة الاقتصادية خلال هذه الفترة وإن تعتبر غير حرة في الغالب وفقا للمؤشر فهي أفضل وضعا من البيئة السياسية والقانونية .

4- تقييم شامل لبيئة الأعمال في الجزائر

يلخص الجدول التالي تقييم بيئة الأعمال في الجزائر وفقا للمؤشرات الدولية المعتمدة في العناصر السابقة من هذا الفصل خلال الفترة(2017-2020)، حيث تمثل القيم الظاهرة في الجدول المتوسطات الحسابية للمؤشرات الفرعية ضمن كل مؤشر دولي. و قدف من خلاله لمعرفة أي نقاط الضعف والقوة في مختلف البيئات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسية والتشريعية.

الجدول رقم (20): تقييم بيئة الأعمال في الجزائر وفقا للمؤشرات الدولية خلال الفترة (2017-2021)

السنة	البيئة الاقتصادية في مؤشر			البيئة الإدارية في مؤشر	البيئة الاجتماعية في مؤشر		البيئة التكنولوجية في مؤشر	البيئة السياسية و القانونية في مؤشر		
	سهولة الأعمال	التنافسية العالمية	الحرية الاقتصادية	سهولة الأعمال	التنافسية العالمية	التنمية البشرية	التنافسية العالمية	سهولة الأعمال	التنافسية العالمية	الحرية الاقتصادية
2017	169	97.33	53.01	139	71	85	101	116	112	33.17
2018	172	102	55.1	143	66	83	95	115	105	30.67
2019	170	98.5	57.1	135	56	82	81	124	104	32.23
2020	157	91	49.7	_	79	91	89	-	117	45.8

المصدر: اعتمادا على الجداول من رقم 02 إلى الجدول رقم 10.

- التعليق:

من خلال تقييمنا لمختلف المؤشرات محل الدراسة والملخصة في الجدول أعلاه نتوصل إلى أن الجزائر:

- تحتل مراتب متأخرة في مختلف المؤشرات الدولية في ما يتعلق بوضع بيئة الأعمال بها؛

- تتضح لنا المراتب المتأخرة ضمن مؤشر سهولة الأعمال حيث سجلت الجزائر أداء ضعيف جدا مما يدل على صعوبة أداء الأعمال وارتفاع التكاليف وتعقيد الإجراءات الإدارية والوقت المستغرق لإتمامها بسبب صعوبة اللوائح والأنظمة المطبقة وهذا ما يعيق الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء المؤسسات؛

تعتبر البيئة القانونية والسياسية كذلك من أهم العوامل المؤثرة على المؤسسة، وذلك عن طريق قوانين التشريع للعمل والنقابات والقوانين الجبائية التي تؤثر في سياسة المؤسسة الاقتصادية ونشاطها، وهي في الجزائر وفقا للتقيمات الدولية تعاني من ضعف وعراقيل تصعب أداء الأعمال في الجزائر؛

- أما البيئة التكنولوجية فهي في الجزائر وإن عرفت تحسنا فهو بطئي وضعيف لا يشجع على قيام المؤسسة بمختلف أدوارها و مهامها؛

- الجزائر تصنف ضمن المراتب الأخيرة لمؤشر الحرية الاقتصادية وكذا مؤشراتها الفرعية باستثناء مؤشر العبء الضريبي الذي تحتل فيه مرتبة مقبولة غير أنه لا يمكن لمؤشر واحد أن يساهم في الرفع من جاذبية المناخ الاستثماري ؛

– ويعاني الاقتصاد الجزائري من تراجع كبير مفاده تفشي الفساد بمختلف أشكاله والذي يمثل عقبة أمام المؤسسات وهو ما يرفع من حجم المعوقات الإدارية والبيروقراطية وعدم فاعلية الحكومة بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي وارتفاع معدلات الضريبية وعدم قدرة الاقتصاد على الابتكار وهذا حسب تقرير التنافسية وهو ما يؤدي إلى إضعاف تنافسية المؤسسات الاقتصادية، وهو ما جعل الجزائر تصنف ضمن الاقتصاديات الأقل تنافسية وعدم جاهزيتها للمنافسة الدولية ، وذلك راجع لضعف كفاءة الأسواق و مدى القدرة على الاستفادة من التطور التقني ومدى اتساع السوق ؛

– تحسن الوضع الاجتماعي في الجزائر وفق مؤشر التنمية البشرية حيث أصبحت تنتمي إلى مجموعة التنمية البشرية المرتفعة وذلك لزيادة إنفاق الدولة على العنصر البشري وهو ما يساهم في رفع الإنتاج داخل المؤسسات نتيجة لتحسين أوضاع العاملين بها، وبالتالي الرفع من تنافسية المؤسسات؛

نستنتج من كل ما سبق أن كل من البيئات الاقتصادية والإدارية والسياسية والقانونية والتكنولوجية في الجزائر تعتبر من أكبر العوائق ونقاط الضعف في بيئة الأعمال في الجزائر، في حين تعتبر البيئة الاجتماعية الأفضل أو الأقل سوء مقارنة بالجوانب الأخرى، وهذا ما يجعل بيئة الأعمال في الجزائر غير مشجعة وغير ملائمة لأداء جيد للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر .

المطلب الثاني: تقييم انعكاسات وتأثيرات بيئة الأعمال في الجزائر على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

التقييم انعكاسات و تأثيرات بيئة الأعمال في الجزائر على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية سيتم الاستناد إلى عدد من المؤشرات التي تعبر عن مدى تأقلم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مع بيئتها.

1–تأثير بيئة الأعمال في الجزائر على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويأتي الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الإطار كون هذا القطاع يعتبر قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاديات الحديثة من جهة، وكون هذا النوع من المؤسسات نظرا لطبيعة حجمها وخصوصيات أخرى تعرف بما تعتبر أكثر حساسية للتغيرات في بيئة الأعمال من جهة ثانية، كما أنها من جهة ثالثة نظرا لأهميتها تلقت دعما مؤسسيا وماليا من قبل الدول ومنها الجزائر التي خصصت لها عدد من الأجهزة

والهيئات الحكومية وأساليب تمويلية متنوعة، ونظرا لغياب مؤشرات عن المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة من جهة رابعة.

1- 1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سنة 2017 تطورا ملحوظا، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (21): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2017-2020)

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	معدل نمو عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة % (*)
2017	1074503	**5.07**
2018	103170	**1.74**
2019	1193339	**9.16**
2020	1093170	**-**

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de l'entreprise, 2017-2020,p7

(*) تم احتسابه وفق العلاقة: معدل النمو= (قيمة السنة الحالية- قيمة السنة الماضية) السنة الماضية *100

الشكل رقم (13): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)

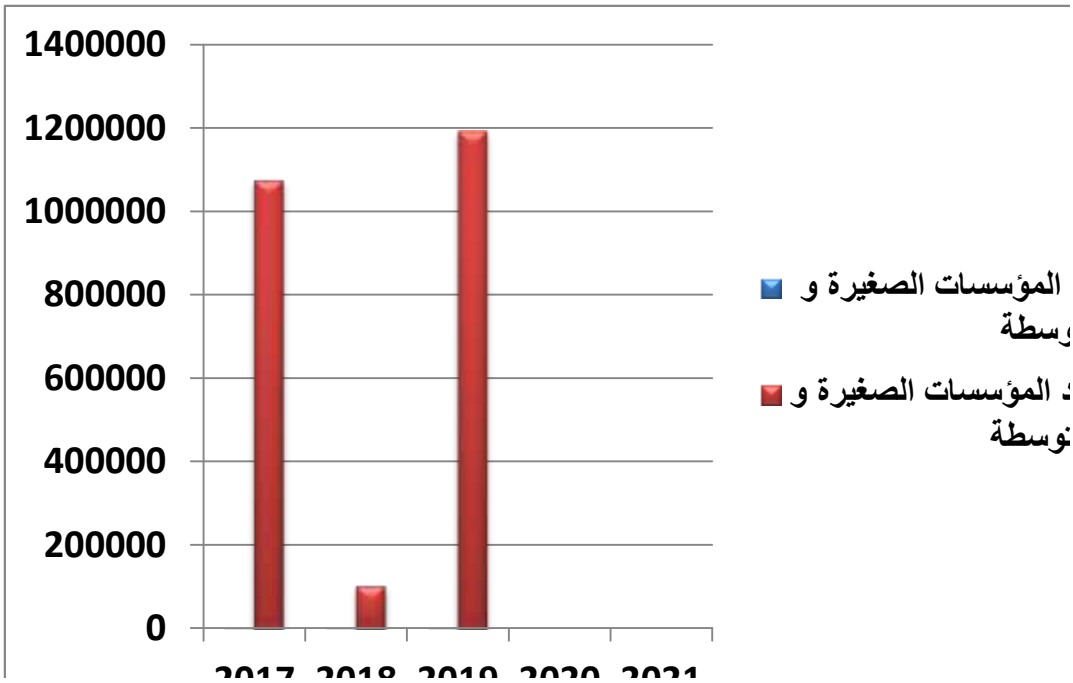

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information l'entreprise, 2019-2017 Statistique de

- التعليق:

من خلال الشكل والجدول أعلاه يتضح أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهد تزايد مستمر خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2019 حيث انتقل العدد من 1074503سنة 2017 إلى 1193339 سنة 2019 بزيادة تقدر ب 258770 وهذا راجع إلى الاهتمام المتزايد بهذا القطاع، بالإضافة إلى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية وتطوير هذا القطاع من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية التي تهدف إلى تنمية هذا النوع من المؤسسات وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني. ورغم هذا فإن معدل نمو إنشاء هذا النوع من المؤسسات عرف تراجعا حادا خاصة سنة 2018، وقد يفسر هذا بعدم قدرة هذه المؤسسات على التأقلم مع بيئتها وعدم ملائمة هذه البيئة لأداء نشاطها.

1- 2- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

الجدول رقم (22): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط للفترة (2017-2019)

السنوات / النشاط	2017	%	2018	%	2019	%
زراعة	6687	1.**10**	7168	1.11	7481	1.11
الطاقة و المناجم	2890	0.47	2985	0.46	3066	0.46
البناء و الأشغال العمومية	179326	29.42	85137	28.76	190170	28.32
الصناعة	95010	15.59	99938	15.52	103693	15.44
الخدمات	32598	53.43	348526	54.14	367100	54.67
المجموع	**609611**	**100**	**643754**	**100**	**671510**	**100**

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de l'entreprise, /N°32, Mai 2018,P14/N°34, Avril 2019,P16, N°36, Avril 2020,P13

من الجدول أعلاه نلاحظ بوضوح التباين الموجود في توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين مختلف قطاعات النشاط خلال الفترة 2017-2019، حيث أن أكثر هذه المؤسسات ينشط في قطاع الخدمات بنسبة، 53.43 % ، 54.14% ، 54.67% ، خلال السنوات 2017 2018 2019، هذا يدل على التسهيلات الكبيرة التي يجدها المستثمرين في هذا النشاط بالإضافة إلى انخفاض درجة المخاطرة في هذا المجال، يحل في المرتبة الثانية قطاع البناء و الأشغال العمومية حيث يقدر عدد المؤسسات الناشطة في هذا القطاع 9325، 17484،179326،185137 ،خلال السنوات 2017 ، 2018 ، 2019 ، بنسبة تقارب 30% وهي نسبة تعتبر مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى ، وهذا راجع إلى سياسة الدولة التي تهدف إلى تدارك التأخر في المشاريع المتعلقة بهذا القطاع لاسيما في مجال البنية التحتية و السكن، مما شجع على قيام العديد من المقاولات

الخاصة في هذا الشأن، ثم تأتي القطاعات الأخرى: الصناعة تقدر ب15.59 %، الزراعة 1.11 %، وأخيرا قطاع الطاقة و المناجم بنسبة 0.47 %.

وهذا يدل على بيئة أعمال قطاع الخدمات في الجزائر خلال هذه الفترة أفضل وأكثر دعما للمؤسسة الاقتصادية مقارنة بباقي القطاعات، ثم تليها بيئة قطاع الأشغال العمومية ثم الصناعة فالطاقة والمناجم وأخيرا الزراعة.

3-1 حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (23) : حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2017-2019)

السنوات	2017	2018	2019
إنشاء	37317	67366	57642
إعادة التنشيط	13663	16121	14402
الشطب (خاصة)	34972	12291	20550

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de l'entreprise,

نلاحظ من الجدول تذبذب في عدد الإنشاء للمؤسسات الصغيرة خلال الفترة 2019- أما من حيث إعادة نشاطها فنلاحظ تزايد من سنة 2017 إلى سنة 2018 ، أما سنة 2019 فنلاحظ انخفاض من حيث إعادة التنشيط مقارنة بسنة 2018 ، ومن خلال عمليات الشطب نلاحظ ارتفاع عدد شطب للمؤسسات نتيجة عدم قدرتها على تحقيق الأرباح والاستمرار في النشاط، ويمكن تفسير ذلك بكون بيئة الأعمال في الجزائر بيئة غير داعمة لهذا النوع من المؤسسات .

2- تطور عدد مؤسسات الأعمال الجديدة المسجلة:

يظهر الجدول التالي مؤشر مؤسسات الأعمال الجديدة المسجلة المتوفر على مستوى قاعدة بيانات البنك الدولي، والذي يرصد حركية إنشاء المؤسسات الاقتصادية في الدول بما فيها الجزائر مهما كان حجم هذه المؤسسة.

الجدول رقم (24): تطور عدد مؤسسات الأعمال الجديدة المسجلة خلال 2017 -2018

	2017	2018
العدد	9885	9472
معدل النمو (*)	11.81	-4.18

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي:https://data,albankaldawli.org/indicator

(*) تم احتسابه وفق العلاقة: معدل النمو= (قيمة السنة الحالية- قيمة السنة الماضية)/السنة الماضية *100 لوحظ تسجيل اكبر عدد للمؤسسات المسجلة الجديدة سنة 2017 قدرت ب 9885 معدل نمو بلغ11.81 ، كما نلاحظ انخفاض عدد المؤسسات المسجلة سنة 2018 و التي بلغت 9475 بمعدل نمو سالب4.18-، مقارنة بالسنة السابقة 2017.

3- تطور القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات من سنة 2017 إلى 2018

تم اعتماد هذا المؤشر كون المؤشرين السابقين (الإنشاء والتوقف عن النشاط) غير كافيين، إذ قد يرجع السبب في حالة الشطب

إلى عوامل متعلقة بالبيئة الداخلية للمؤسسة، لذلك فيعبر مؤشر خلق القيمة المضافة على قدرة المؤسسة على الاستفادة من بيئتها الخارجية أو العكس.

الجدول رقم (25): تطور القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حسب القطاع القانوني للفترة (2017-2018)

السنة	2017	2018
القيمة (مليار دينار)	10106.8	10886.62
النسبة المئوية من إجمالي القيمة المضافة (*)	0.56	0.55

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de l'entreprise, 2018 -2017 ,p28.

(*) إجمالي القيمة المضافة تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي

من خلال الجدول يتضح أن القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات (المؤسسات الاقتصادية عموما) في تزايد مستمر، غير أن مساهمتها في خلق إجمالي القيمة المضافة ضعيفة وتقريبا في تراجع خلال الفترة (2017-2018)، وهذا ما يفسر أن أداء المؤسسات الاقتصادية في الجزائر خارج قطاع المحروقات ضعيف جدا، ويعزى ذلك لجملة العراقيل التي تم الحديث عنها سابقا والتي تتسم بها بيئة أعمالها.

2- تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:

الجدول رقم (26): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر والدول المجاورة خلال الفترة (2017-2019)

الوحدة: (مليون دولار أمريكي)

السنة	الجزائر	تونس	المغرب
2017	1232.34	880.79	2686.03
2018	1466.08	1035.94	3558.88
2019	1381.89	844.80	1599.13
المتوسط	1026.42	929.85	2651.20

Source :https://Unatadstat. Unactad.org le 2022/06/04 à 14:30

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر عرف عموما تدفقا متذبذبا خلال هذه الفترة وكذا في باقي الدول العربية المجاورة تونس والمغرب، هذه الأخيرة التي تعتبر الأفضل من حيث استقطابه مقارنة بكل من تونس الجزائر، حيث بلغ متوسط ما تدفق إليها خلال هذه الفترة تقريبا ضعف ما حصلت عليه الجزائر التي ورغم ما تمر به تونس من أوضاع غير مستقرة إلا أنه في المتوسط تقترب من قيمة تدفقات الاستثمار للجزائر .

وهذا ما يدل أن تقييم المستثمر الأجنبي لبيئة الأعمال في الجزائر تقييم أقل من البيئة المغربية ويقترب من بيئة أعمال الاقتصاد التونسي، وإذا ما أخذنا ما يتسم به الاقتصاد في تونس فإن بيئة الأعمال في الجزائر تعتبر الأقل جذبا مقارنة بنظيرتها تونس والمغرب وهو دليل آخر أن بيئة الأعمال في الجزائر غير داعمة لنشاط المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الثالث: الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمواجهة فيروس كورونا

1 – تعريف فيروس كورونا (كوفيد 19):

يعتبر فيروس كورونا فيروسات واسعة الانتشار، ويبدو أن هذا الفيروس المستجد لم يتم التعرف عليه فيما سبق فهو جديد على العلماء والخبراء، ما جعل الأمر صعب أكثر لاحتوائه والحد من انتشاره، وإيجاد دواء ولقاح خاص به. هذا الفيروس الخطير الذي انطلق في نهاية سنة 2019 بالصين، وتم الإبلاغ عنه لأول مرة في 31 ديسمبر 2019، بمقاطعة هوبي بالعاصمة ووهان، سمي هذا الاسم "كورونا" لأنه يتخذ شكل التاج كما يظهر ذلك بالمجهر الإلكتروني الطبي، ويعرف اختصارا كذلك باسم (NCP)، والالتهاب الرئوي التاجي الجديد، ويدعى كذلك (nCoV-2019)، و أطلق عليه (SARS-CoV-2) من قبل اللجنة الدولية لتصنيف الفيروسات (ICTV)، أين تم الكشفعنه لأول مرة في سوق كبير للمأكولات المتنوعة الحيوانية والبحرية، بالضبط في شهر ديسمبر 2019 (Zhou, 2020 &, Yang, Peng, Wang, Guan, Jiang) 2020 بالفيروسات التاجية المميتة، وتم تسميته رسميا من طرف منظمة الصحة العالمية باسم كوفيد – 19 (Covid-1919)، أي مرض كوفيد – 19 الذي يسببه فيروس كورونا المكتشف في الآونة الأخيرة، كاختصار ل (Coronavirus Disease 2019) ومعناه بالعربية مرض فيروس كورونا 2019، أي أن (CO) الحرفين الأولين من كلمة كورونا (Corona)، و(VI) هما الحرفين الأولين من كلمة فيروس (Virus)، وهو

مرض معدي، وللتأكد من عدم حمل العدوى يجب الانتظار 14 يوما من تاريخ مخالطة المصاب، وتشمل أعراض هذا الفيروس المسجد الحرارة المرتفعة، السعال، صعوبة في التنفس، وإعياء شديد.[1]

2 – إجراءات والتدابير المتخذة من طرف الجزائر لمواجهة جائحة كورونا:

واجهت الدولة الجزائرية اثناء تفشي فيروس كورونا عدة ازمات صحية و اقتصادية من خلال :

- إعطاء الأولوية القصوى لمحاربة وباء كورونا من خلال توفير كل الإمكانات المادية والمالية
- تأطير وتشجيع العمل الخيري للمساهمة (ماديا ، وماليا) في محاربة الوباء،
- إعادة مراجعة فاتورة الواردات و التركيز خاصة على واردات التجهيزات الصحية والفلاحية
- تدخل الدولة بمراقبة و شراء المنتوجات الفلاحية الضرورية وإعادة توزيعها اي تسويقها لضمان الأمن الغذائي على الأقل لمدة سنة؛
- دعم القطاع الفلاحي ماليا ماديا ،و مرافقة الفلاحين في هذه الظروف الصعبة؛
- تحريك العمل الدبلوماسي من اجل توفير المستلزمات الطبية المتطورة والمواد الغذائية الضرورية من الخارج في ظل الظروف الصحية والاقتصادية الصعبة و الإغلاق الاقتصادي الكبير؛
- تخصيص علاوة استثنائية لفائدة المجندين في اطار الوقاية من جائحة كورونا؛
- منح مساعدات لفائدة المتضررين من جائحة كورونا؛
- توسيع قطاعات النشاط و فتح المحلات التجارية؛
- تقييد ممارسة الانشطة التجارية وتعليق ممارسة نشطات أخرى.

2-1- تحديات الوصول إلى التنمية الشاملة والمستدامة على المدى الطويل:

في ظل الإغلاق الاقتصادي الكبير الذي يشهده العالم جراء تفشّي وباء كورونا وما أحدثه من آثار سلبية على الاقتصاد العالمي فان كل الدول سطرت استراتيجية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية لمرحلة ما بعد كورونا، والجزائر من الدول التي تأثرت اقتصاديا من هذا الوباء وخاصة في مواردها المالية جراء انهيار أسعار المحروقات، وفي سبيل إرساء قواعد الجزائر الجديدة ،للوصول الى التنمية الشاملة، والمستدامة هناك تحديات كبيرة يمكن تحليلها فيما يلي:

[1] – طهراوي ياسين، **تداعيات أحداث فيروس كورونا (كوفيد 19) على الصحة النفسية** ، مجلة استارتيجيات ضمان الجودة، المجلد 01 ، جامعة تلمسان ، أكتوبر 2020 ، ص 49 .

- إعادة النظر في النظام الاقتصادي الذي يعطي الحرية الاقتصادية للمتعاملين الخواص(المحلي ،والاجنبي) ويجب أن تهتم الدولة فقط بتنظيم وتأطير الاقتصاد؛

- وضع نموذج اقتصادي واضح يهدف إلى التنويع و الإقلاع الاقتصادي من خلال مراحل زمنية يتم رسمها مع تقييم كال مرحلة لتصحيح الوضع وصولا إلي الأهداف المسطرة ؛

- تعميق الإصلاحات الاقتصادية خاصة النظام (المالي والمصرفي ، الجبائي والجمركي).

2-2- تقديم التسهيلات الجمركية و الضريبية:

- مراجعة قوانين السياسة المالية للدولة (ميزانية الدولة) حيث هناك أموال ضخمة تصرف دون فائدة اقتصادية واجتماعية أي العمل على ترشيد الإنفاق العام والتقليل من عجز الميزانية، أي إعادة النظر في دورها الأساسي وهو معالجة الأزمات وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- توفير بنك الجزائر للسيولة النقدية اللازمة لدعم أداء الأسواق وتخفيف الضغوط على أسواق التمويل، من خلال عمليات السوق المفتوحة، والتوسع في الإقراض، وغير ذلك من الإجراءات مثل عمليات الشراء المباشر وتسهيلات إعادة الشراء؛

- يخلف التأثير الاقتصادي لفيروس كورونا إضعافا لقدرة المقترضين على خدمة ديونهم، وتقليص مكاسب البنوك، مما يؤدي في النهاية إلى الإضرار بسلامة البنوك واستقرارها. وينبغي التصدي لذلك عبر تشجيع البنوك على ممارسة المرونة التي تتيحها القواعد التنظيمية القائمة وإعادة التفاوض بحذر على شروط القروض الممنوحة للمقترضين الواقعين تحت ضغط الدفع؛[2]

كما ينبغي ألا يتم تخفيف القواعد الموضوعة لتصنيف القروض ورصد مخصصاتها، ويتعين مراعاة أكبر قدر ممكن من الدقة في قياس القروض المتعثرة والخسائر المحتملة؛

- تعزيز الأمن الطاقوي بالدخول في شراكة أجنبية تمتلك الخبرة التكنولوجيا المتطورة؛

- إعادة دراسة وتشخيص كلي لأهم مصادر الطاقة في الجزائر حتى يمكن من وضع استراتيجية واستشراف مستقبلي؛

- إنشاء لجنة مختصة في مجال الطاقة من اقتصاديين ومهندسين على المستوى الوطني وخبراء دوليين من اجل بناء نموذج واستراتيجية لضمان الأمن الطاقوي المستدام في الجزائر؛

[2] - بن يحي نسيمة ، **واقع وأفاق انعكاسات فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية** ، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 09، العدد 01 ، جامعة المدية ، 2021 ص 70.

– دمج القطاع الخفي في النشاط الرسمي وإعداد بطاقية وطنية لتأهيله وتنظميه ودمجه؛

– تعزيز الشراكة الأجنبية و إعادة مراجعة كل الاتفاقيات على المستوى الإقليمي والدولي مما يخدم المصلحة الوطنية؛

– إعادة تحيين الإجراءات الاقتصادية والقانونية الخاصة بقطاع الطاقة في الجزائر وذلك من اجل توفير مناخ مناسب للشركات الأجنبية المختصة ذات تكنولوجيا عالية وتكاليف منخفضة في مجال التنقيب الاستكشاف وزيادة الإنتاج والتصدير؛

– استغلال الثورة المعلوماتية للوصول إلى الحكومة الإلكترونية والتي تؤدي إلى التفاعل والتواصل بين الحكومة والمواطنين، وبين الحكومة ومؤسسات الأعمال؛

– العمل على التحوّل الرقمي الذي أصبح ضرورة قصوى وليس فقط اختيارا لتحقيق التنمية وولوج مصاف الدول الصاعدة .بالاهتمام بالقطاع الرقمي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛

– الاهتمام بالجامعة وبالبحث العلمي، وإعطائها الأولوية في مخططات الاستراتيجية، و ضمن سياستها العامة للارتقاء بالبحث العلمي، وتسخيره في خدمة ، التنمية الشاملة و المستدامة؛

– العمل على الاستثمار في راس المال البشري الذي يعتبر من أهم مقومات تحقيق تنمية الاقتصادية مستدامة.

2-3- الإجراءات المتخذة لانعاش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

– تقديم مساعدات من طرف الدولة في شكل اعفاءات و تسهيلات جبائيه ، لتتفرغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدفع اجور العمال ؛

– دعم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتمكينها من المحافظة على استمرارية النشاط و كذا التوظيف؛

– تأجيل تحصيل المستحقات المالية للبنوك لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمدة سنة من تاريخ اجال الاستحقاق اذا كانت في فترة جائحة كورونا مع اعفائهم من الفوائد؛

– تأجيل دفع الرسوم المتعلقة بضمان الاجتماعي ، و التعجيل بتقديم تعويضات الاجراء الذين فقدوا وظائفهم. [3]

[3] – جواد نبيل، **ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، بيروت، لبنان ، 2007، ص 55.

خلاصة الفصل التطبيقي:

الجزائر كغيرها من الدول التي مستها دراسة الهيئات الدولية المتخصصة في مجال تحليل بيئة الأعمال وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات التي سلطنا الضوء على بعض منها، ونخص بالذكر مؤشر التنافسية العالمية، مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر ممارسة الأعمال. وما تم التوصل إليه من خلال هذه الدراسة أن الجزائر من خلال تقييم معايير ومؤشرات بيئة الأعمال فيها احتلال معظمها مراتب متأخرة ولا نجدها تقدم مع ما يتمتع به اقتصادها من إمكانيات، خاصة ما تعلق بالبيئات الاقتصادية والإدارية والسياسية والقانونية والتكنولوجية.

إن هذه المعطيات وكذا النتائج المتعلقة بدراسة بعض المؤشرات حول أداء المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية تنموية بالإضافة إلى مؤشر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يؤكد أن بيئة الأعمال في الجزائر بيئة غير جاذبة للاستثمار وغير محفزة لتحقيق أداء جيد يجعلها تكون أكثر كفاءة وفعالية في حل العديد من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

خاتمة

الخاتمة:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة و المحور الاساسي الذي يدور حوله أي اقتصاد حيث تعمل من خلال وظائفها المختلفة الى بلوغ و تحقيق اهداف اقتصادية و اجتماعية متعددة، اذا تتأثر بيئة الاعمال بالمؤسسة الاقتصادية فهي تتفاعل معها بشكل تبادلي .

و من خلال دراستنا لموضوع تأثير جائحة كورونا على بيئة الأعمال و أثرها على المؤسسات الاقتصادية توصلنا إلى أن هذه الأخيرة أدت إلى أثار سلبية في الأنشطة الاقتصادية ؛خاصة قطاع الطاقة الذي تراجعت مداخيله إلى النصف باعتباره المورد الرئيسي الجزائري ؛ و على سبيل المثال الجزائر تعتبر من بين الدول التي عانت و مازالت تعاني من تفشي عدة ظواهر سلبية أثرت على مناخ الأعمال لديها بصفة خاصة و على الاقتصاد الوطني بصفة عامة رغم المجهودات التي تقوم ببها الهيأت المكلفة إثر جائحة كورونا بدعم و ترقية الإستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الأعمال من خلال سن القوانين و التنظيمات التي تهدف إلى تنمية الإستثمارات المحلية والأجنبية كذلك الحال بالنسبة للإقتصاد الجزائري الذي شهد أثار و تداعيات إقتصادية تمثلت في إصابة قطاعات مهمة بالشلل التام، إلى جانب توقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية وكذا أثار إجتماعية كتجميد نشاط مؤسسات المجتمع المدني.

حاولت هذه الدراسة تشخيص مختلف الأثار الاقتصادية الناتجة عن إنتشار جائحة كورونا في الجزائر ، والوقوف على أهم الإجراءات الإحترازية التي إتخذتها السلطات الجزائرية في هذا الجانب، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج و التوصيات.

1 – نتائج الدراسة:

– إن جائحة كورونا أسفرت عن أثار سلبية تسببت في توقف و تراجع معظم الانشطة الاقتصادية ؛ خاصة قطاع الطاقة الذي تراجعت مداخيله إلى النصف بإعتباره المورد الرئيسي للجزائر.

– تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5،2%؛ و إرتفاع معدلات البطالة و إرتفاع عجز الميزانية.

– أثرت جائحة كورونا تأثيرا سلبا على فئات المجتمع كافة ؛ و الطبقة الهشة خاصة ؛مع التوقف المفاجيء للحركة الاقتصادية و إنتشار البطالة.

– بالرغم من أن معظم تداعيات (كوفيد 19) كانت سلبية على بيئة الأعمال الجزائرية ؛ إلا أن مكافحة الفيروس ومحاصرته و منع إنتشاره هو أهم بكثير من التداعيات الاقتصادية و الاجتماعية المحتملة ؛ فالحفاظ على الإنسان كونه رأس المال الإجتماعي هو الأساس.

– أثرت الإجراءات الإحترازية التي إتخذتها الحكومة الجزائرية على مختلف جوانب الاقتصاد الوطني ؛ و هو ما يفرض تحدي الموازنة بين الصيغة العامة و التأثير الإقتصادي لسياسات إحتواء إنتشار فيروس كورونا.

شملت الإجراءات الإحترازية التي قامت بها الحكومة الجزائرية تقديم الدعم المالي من أجل مواجهة أثار كورونا ؛ وتم تعزيز ذلك من خلال خفض أسعار الفائدة التي أعلن عنها بنك الجزائر ؛ إضافة إلى ذلك تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني بهدف زيادة حجم التمويل المصرفي.

تقديم التسهيلات الجمركية و الضريبية مع التسريع في الإجراءات المصرفية المرتبطة مع الحالة الاستثنائية.

– تراجع الجزائر في مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة مقارنة مع الدول المجاورة تونس والمغرب اللذان احرزا اعلى قيمة في هذا المؤشر.

– اثرت جائحة كورونا سلبيا و اجابيا على اقتصاد الجزائر لسنة 2021/2020 حسب عدة مؤشرات (حرية الاقتصادية، التنافسية العالمية ،سهولة الاعمال، شفافية العالمية)

2 – الاقتراحات و التوصيات :

–تراجع الجزائر في مؤشر نسبة الايرادات الضريبية الى اجمالي الايرادات العامة مقارنة مع الدول المجاورة (تونس

و المغرب) اللذان احرزا اعلى قيمة في مؤشر .

–اثرت جائحة كورونا سلبيا و إيجابيا على اقتصاد الجزائر لسنة (2021/2020) حسب عدة مؤشرات (الحرية الاقتصادية ، التنافسية العالمية ، سهولة الاعمال ، الشفافية العالمية).

3 – أفاق الدراسة:

تناولنا من خلال الدراسة معالجة هذا الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة وحسب المعلومات والمعطيات المتوفرة و التي يمكن الحصول عليها ؛ و منه لا يمكن إعتبار هذه الدراسة قد أحاطت بكل جوانب الموضوع وبكل أبعاده لأنه تبقى بعض النقاط تستدعي فتح أبواب و أفاق علمية جديدة و بهذا الصدد إقترحت عدة مواضيع التي يمكن أن تشكل مواضيع مستقبلية :

- كيفية تطوير الانشطة الاقتصادية التي تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية .
- الاليات و الاجراءات التي تعزز من اداء سهولة الاعمال لمواجهة الحروب البيولوجية .
- الاستثمار في راس المال البشري الذي يعتبر من أهم مقومات تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

1 – الكتب باللغة العربية :

- أحمد يوسف دودين، **إدارة الأعمال الحديثة (وظائف المنظمة)** ، دار اليازوي العملية للنشر والتوزيع ، عمان، 2012.
- حسين محمد أحمد مختار، **إدارة التغير التنظيمي (المصادر والاستراتيجيات)** ، شركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، السودان ،2011 .
- سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق : **الأعمال الالكترونية** ، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2014 .
- سعيد النجار، **نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**، ط1، دار الشروق، مصر، 1991.
- ظام سويدان، **التسويق المعاصر** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2009.
- علاء عبد الغني محمود، **إدارة المنظمات**، ط1، دار صفاء للنشر التوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- علي عباس:**إدارة الأعمال الدولية**، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.
- علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، ط1، دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، 2009.
- فهمي زياد، **وظائف منظمات الأعمال (مدخل معاصر)** ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009.
- قاسم نايف علوان : **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ،2009 .
- محمد أحمد عوض، **الإدارة الإستراتيجية (الأصول والأسس العلمية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- نهال فريد مصطفي ، نبيلة عباس، **أساسيات الأعمال في ظل العولمة** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2002.
- حسين حريم، **إدارة المنظمات (منظور كمي)**، ط 2 ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ،2009 .
- **سعاد نائف برنوطي، (الخصائص والوظائف الإدارية) ، ط3، دار وائل للنشر، 2004.**
- سيرور علي إبراهيم سرور : **إدارة المخاطر** ، دار الربح للنشر ،2007.
- شوقي ناجي جواد، هيثم علي حجاز، **إدارة الأعمال الدولية**، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- ماجد عبد المهدي مساعد، **إدارة المنظمات (منظور كمي)**، د. ط، دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

- مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد: **ذكاء الأعمال وتكنولوجيا المعلومات** ، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،2012 ، ص20.

– مؤيد سعيد السالم، **نظرية المنظمة (الهيكل و التصميم)**، ط3، دار وائل للنشر، 2008، الأردن.

2. أطروحات ومذكرات التخرج :

- بخته فرحات، **بيئة العمل وأثرها على التنافسية الدولية (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)** ، مذكرة مكملة لمتطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص تجارة دولية ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، ورقلة ، الجزائر ، 2010 .
- عبد الكريم بعذاش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996–2005)** ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2007–2008، الجزائر .
- عثماني ميرة، **أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012 .
- عمر يحياوي، **دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر** ، دراسة حالة الجزائر للفترة 2002–2010، مذكرة مكملة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر، 2012–2013.

3. المجلات و الملتقيات :

- احمد بلالي : **الأهمية الإستراتيجية للتسويق في ظل تحديات بيئة الأعمال الراهنة** ، مجلة الباحث ، العدد 6، جامعة ورقلة ، الجزائر،2008.
- زابري بلقاسم، بلحسن هواري، **تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مداخلة مقدمة الملتقى متطلبات تأهيل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، الجزائر، يومي 17–18 افريل ، 2006.
- محمد عمر باناجة، **الإصلاحات الاقتصادية للجمهورية اليمنية وأثرها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة دجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد45، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، مصر ، شتاء 2009.
- منصوري الزين، **واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، عدد2،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ماي، 2005، ص 145.

4. التقارير :

– تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002، الكويت.

- منير نوري، **تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، عدد4 ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2006.
- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسية العربية لضمان الاستثمار، الكويت 2008.

الملاحق

الملحق 02

المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية
مؤشر الاقتصاد الكلي
مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار
القطاع النقدي والمصرفي
قطاع مالية الحكومة
القطاع الحقيقي
القطاع الخارجي
بيئة الاعمال
البنية التحتية
المؤسسات والحوكمة الرشيدة
مؤشر السيولة المحلية الناتج المحلي الاجمالي (%)
مؤشر حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص (تولار أمريكي)
مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%)
مؤشر معدل نمو صافي الأصول الأجنبية (%)
مؤشر نسبة الفائض المعزز المالي إلى الناتج المحلي (%)
مؤشر نسبة الايرادات الضريبية إلى اجمالي الايرادات (%)
مؤشر معدل نمو الايرادات العامة بدون المنح (%)
مؤشر معدل النمو الحقيقي (%)
مؤشر معدل البطالة (%)
مؤشر معدل التضخم (%)
مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (تولار أمريكي)
مؤشر معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية (%)
مؤشر درجة الانفتاح الخارجي (%)
مؤشر الاحتياطيات الرسمية (تولار أمريكي)
تغطية الاحتياطيات للواردات بالأشهر (شهر)
مؤشر الحساب الجاري (تولار أمريكي)
مؤشر بدء النشاط التجاري (نقطة)
مؤشر دفع الضرائب (نقطة)
مؤشر الحصول على الكهرباء (نقطة)
مؤشر حماية المستثمرين (نقطة)
مؤشر تسجيل الملكية (نقطة)
مؤشر نسبة أفراد الذين يستخدمون الأنترنت (% السكان)
مؤشر النقل الجوي والشحن (مليون طن . كم)
وقت الامتثال الحدودي للتصدير (ساعي)
مؤشر عدد الهواتف الخلوية لكل شخص100
الوقت المطلوب الحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)
مؤشر فعالية الحكومة (نقطة)
مؤشر سيادة القانون (نقطة)
مؤشر الفساد الإداري (نقطة)
المصدر: معدي التقرير

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع تأثير بيئة الأعمال على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر قبل و أثناء جائحة كورونا (كوفيد 19) في الفترة الممتدة بين (2017-2019) بالاعتماد على أهم المؤشرات الدولية المتمثلة في: مؤشر التنافسية، مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر سهولة الأعمال، وقد اعتمدنا على التقارير التالية، صندوق النقد العربي، البنك الدولي الجزائري، الديوان الوطني للإحصاء، قياس أنشطة ممارسة الأعمال.

ومن خلالها توصلنا الى النتائج التالية:

مواكبة التطورات التي تحصل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أثناء ازمة كورونا ، وتفيد قطاع الأعمال في الجزائر، تعاني بيئة الاعمال في الجزائر من خلال مؤشرات دولية في الفترة الممتدة (2017-2021) خاصة خلال ازمة كورونا (2019-2021) من عدة أزمات جعلتها غير مشجعة للمؤسسات الاقتصادية وفي حالة استقرار.

إن جائحة كورونا أسفرت عن أثار سلبية تسببت في توقف و تراجع معظم الانشطة الاقتصادية، خاصة قطاع الطاقة الذي تراجعت مداخيله إلى النصف باعتباره المورد الرئيسي للجزائر، كما تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.2%؛ وارتفاع معدلات البطالة و ارتفاع عجز الميزانية ، وأثرت جائحة كورونا تأثيرا سلبا على فئات المجتمع كافة ؛ و الطبقة الهشة خاصة ؛مع التوقف المفاجئ للحركة الاقتصادية وانتشار البطالة.

بالرغم من أن معظم تداعيات (كوفيد 19) كانت سلبية على بيئة الأعمال الجزائرية، إلا أن مكافحة الفيروس و محاصرته و منع انتشاره هو أهم بكثير من التداعيات الاقتصادية و الاجتماعية المحتملة ، فالحفاظ على الإنسان كونه رأس المال الاجتماعي هو الأساس، كما كان تأثير جائحة كورونا شديد بشكل خاص على الجزائر بسبب عدم كفاية البنية التحتية، إلى جانب الإفراط في الاعتماد على قطاع المحروقات، وعلى الرغم من أن معظم التداعيات الاقتصادية السلبية كانت بسبب الإجراءات والتدابير الاحترازية إلا أن مكافحة فيروس كوفيد 19 ومنع انتشاره هو أهم بكثير من التداعيات الاقتصادية المحتملة ، فالحفاظ على الإنسان كونه رأس مال الاجتماعي هو الأساس.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الاقتصادية ، بيئة الاعمال ، مؤشر التنافسية ، مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر سهولة الاعمال .

Abstract

This study aims to learn about the impact of the business environment on Algeria's economic institutions before and during the COVID-19 pandemic between 2017 and 2019 by drawing on the most important international indicators: the competitiveness index, the economic freedom index, the ease of doing business index.

Through it, we have reached the following conclusions:

To keep abreast of developments in Algeria's economic institutions during the coronavirus crisis, and benefit the business sector in Algeria, the business environment in Algeria is suffering through international indicators in the period 2017-2021, especially during the coronavirus crisis (2019-2021), from several crises that made it unsupportive for economic institutions and in a stable state.

The coronavirus pandemic has led to a halt in most economic activities, especially the energy sector, whose incomes have halved as Algeria's main resource and the growth of GDP to 5.2%. high unemployment rates and high budget deficits, and the coronavirus pandemic has had a negative impact on all segments of society; And the fragile layer especially; Sudden cessation of economic movement and widespread unemployment.

Although most of the repercussions of Covid-19 have been negative for Algeria's business environment However, combating, trapping and preventing the spread of HIV is much more important than potential economic and social repercussions. Preserving human beings as social capital is the foundation, and the impact of the coronavirus pandemic on Algeria has been particularly severe because of inadequate infrastructure. Although most of the negative economic repercussions were due to precautionary measures and measures, combating the COVID-19 virus and preventing its spread are much more important than potential economic repercussions.

Keywords: Economic Institutions, Business Environment, Competitiveness Index, Economic Freedom Index, Ease of Business Index.